جامعة الجزائر
معهد العلوم الإقتصادية

الإستثمار وإشكالية التوازن الجهوي

(مثال الجزائر)

القسم - 1 -
الإستثمار وعلاقاته

أطروحة دكتوراه الدولة المقدمة من طرف السيد محمد بلقاسم حسن بهلول
تحت إشراف الأستاذ : محمد الأخضر بن حسين

الجزائر 1984

جامعة الجزائر

معهد العلوم الاقتصادية

= = = = = = = = = = =

الاستثمار
واشكالية التوازن الجهوى
(مثال الجزائر)

القسم - 1 -

الاستثمار وعلاقاته

اطروحة دكتوراه الدولة المقدمة من طرف السيد / محمد بلقاسم حسن بهلول

تحت اشراف الاستاذ / محمد الاخضر بن حسين .

شهر 1984

فهـــرس المـــــواد

صفحـــة

القســـم الاول

الاســتثمـار وعـلاقاتـــه

.../...

صفحــة

.../...

صفحــة

.../...

صفحــة

القســـم الثـانـي

اشـكاليـة التوازن في تنمية البلدان المتخلفة

.../...

صفحة

.../...

صفحة

.../...

صفحة

.../...

صفحــة

المقدمة

الاستثمار واشكالية التوازن الجهوي هو الموضوع الذى سنتناوله بالبحث في هذه الاطروحة . ومجاله هو البلدان المتخلفة بصفة عامة ،مع التطبيق على الجزائر كمثال لهذه البلدان بصفة خاصة ،رغم التفاوت البين بين هذه الاخيرة في مستويات تطور قواها الانتاجية وفي طبيعة نظمها الاجتماعية . ولكن القاسم المشترك هو أنها جميعا مهيمن عليها من طرف رأس المال الاحتكارى الاجنبي الذى يعبر عن مضمون الامبريالية التي هي شكل متطور للاستعمار.

انها بلدان خاضعة لنظام تقسيم دولي -بحكم تلك العلاقات السياسية والاقتصادية - جعل النشاط الاقتصادى المهيمن على هيكلها الاجتماعي هو النشاط الاولي المتمثل في الانتاج الزراعي وانتاج المواد الاولية الصناعية ، في الوقت الذى تخصصت فيه مجموعة أخرى من البلدان في النشاط الثانوى ،الذى هو عملية اقتصادية معقدة تقوم على نتائج العمل في النشاط الاولي ،فتقوم بتحويل منتجاته من وضعها الخام الى وضع مصنع قابل للاستعمال كوسائل استهلاك صناعية أو وسائل عمل صناعية .

وبدون شك أن هذا التقسيم للعمل يعبر عن علاقة تفاوت في التكوين والتحكم في الانتاج والانتاجية ،وبالتالي يعبر عن تفاوت واضح في مستوى التقدم التكنولوجي ومستوى التطور الحضارى. فان البلدان المتخلفة المتخصصة في النشاط الاولي ،والتي يتركز موقعها الجغرافي في قارات آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية

أو بصفة عامة في الجزء الجنوبي من الكرة الارضية ،حتى أصبحت تعرف في المصطلحات السياسية الحديثة ببلدان الجنوب ،هي متأخرة في علاقة التطور الاقتصادى والاجتماعي الدولي هذه عن مجموعة البلدان المتخصصة في النشاط الثانوى ،والمدعوة بالصناعية في الفقه الاقتصادى ،وببلدان الشمال في التعابير السياسية الحديثة ،وتتمثل على العموم في بلدان القارتين الاوربية وأمريكا الشمالية وفي اليابان .

وتوجد بين هاتين المجموعتين من البلدان ،وبالاخص المتخلفة والصناعية الرأسمالية ، علاقة تبعية اقتصادية دولية واضحة من الاولى الى الثانية في شكل علاقة بين أفلاك ومركزها أو مجموعات أفلاك ومراكزها ،لان هناك تبعيات جيواقتصادية أحدثها النظام الاحتكارى الدولي .

ولقد امتد خلق علاقات التبعية من طرف رأس المال الاجنبي للبلدان الصناعية الرأسمالية الى داخل البلدان المتخلفة ،عن طريق انشاء مراكز اقتصادية محلية في المدن ،التي عمل أيضا على نموها في المناطق الغنية بمواردها الطبيعية ، وعلى الجهات الساحلية في البلدان المتصلة بالبحار. وتميزت هذه المراكز الناشئة برواج نسبي في نشاطها الاقتصادى ،وتنوع عملياته ،ونمو العلاقات السلعية ، وارتفاع الدخول النقدية بالنسبة لمناطق الارياف ،التي تفتقر كثيرا الى جميع هذه الخصائص، لما تعيشه من ضعف كبير في تطور قواها الانتاجية وجمود علاقاتها الاجتماعية . وهي مناطق تشكل أفلاكا تابعة ومستغلة في علاقاتها بمناطق المدن ،معبرها بالبلدان الصناعية الرأسمالية . انه تفاوت جهوى داخل البلدان المتخلفة يشكل تناقضا

.../...

اجتماعيا اقليميا متفجرا . وهو الاشكالية التي نستهدف معالجتها في هذا البحث للتكشف عن أسباب هذا التفاوت وبعد ذلك الطرق الممكن تطبيقها كسياسة اقتصادية مناسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنسجمة . وبطبيعة الحال فان اداة هذه التنمية هي الاستثمار .

وقد قسمنا هذا البحث ،من الناحية المنهجية ،الى قسمين هما :

- القسم الاول : الاستثمار وعلاقاته .
- القسم الثاني : اشكالية التوازن في تنمية البلدان المتخلفة .

ويشكل القسم الاول التمهيد النظرى للقسم الثاني الذى هو تحليل تطبيقي لمشكلة التوازن ،وعلى رأس هذه المشكلة التوازن الجهوى ،في البلدان المتخلفة .ولقد كان الضرورى التسبيق بهذا التمهيد فيما يتعلق بالادوات التحليلية التي سنستعملها في هذا القسم الاخير مثل مفاهيم الاستثمار ،والتراكم ،والفائض الاقتصادى ،ورأس المال .

وسنعتمد في ترتيب فصول القسمين منهجية التسلسل ،حرصا على التكامل بينها . وهي سبعة فصول منها خاتمتان نظريتان للقسمين . وسننهي البحث بخلاصة نظرية عامة تسجل أهم النتائج التي توصلنا اليها .

وسنطبق ايضا ،من الناحية المنهجية ،نفس التسلسل المذكور في ترقيم الجداول الاحصائية المستعان بها في توضيح التحليل ،لتسهيل المهمة على القارئ في الرجوع الى الجدول المنشود .

.../...

وقد رجعنا في كتابة هذا البحث لمدة مراجع نظرية عامة ومتخصصة ،وكتابات تطبيقية ،ووثائق منشورة أو تحصلنا عليها من المؤسسات المعنية ،ومناشير صحفية سواء كانت دوريات أو يوميات . وسنعرض قائمتها مفصلة ومتضمنة معلومات عن الاسم الكامل للمؤلف ،وعنوان الكتاب ،ودار النشر ، وسنة الاصدار ،متوخين في ترتيب هذه القائمة الترتيب الابجدى للغة الصادر فيها . اما الاشارة الى هذه المراجع في هوامش صفحات البحث فسنعتمد فيها منهجية الاقتضاب ، وسنكتفي عموما بذكر اسم المؤلف مع عنوان الكتاب ،وهما الاهم ،تاركين التفاصيل الاخرى لقائمة المراجع المعروضة في نهاية البحث ؛ تفاديا لكل تكرار ممل . .

وسنطبق التسلسل المذكور أعلاه أيضا في ترقيم المراجع عبر الصفحات المسجلة في الهوامش ،مع اختلاف بسيط هو أن هذا التسلسل محدود بكل فصل على حدة ، لتجنب الارقام العالية ،وللحفاظ على شخصية كل فصل داخل البحث ،بمجموع المباحث التي يتكون منها والتي تنقسم هي بدورها الى فروع .

ان مثال الجزائر ،كتجربة انمائية في البلدان المتخلفة ،سوف تشكل الموضوع التطبيقي الذى سنحلل على ضوئه مشكلة التفاوت الجهوى واشكاليته في التنمية . وسنتابع في ذلك التطورات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة ،منذ الاستقلال ،عن سياسة الدولة الاقتصادية المطبقة وتأثيرها على التفاوت الجهوى أو تأثير هذا التفاوت عليها . فهي الحقيقة العلمية التي نريد الكشف عنها في البحث . وسنناقش بعض الاستفاضة

في هذا الاطار سياسة البرامج الخاصة ،التي بدأت الدولة تطبيقها سنة 1966، ثم المخطط الخماسي الاول 1980/1984 الذى اعطى اهتماما للتهيئة الاقليمية ،واعتبر التفاوت الجهوى مشكلة رئيسية لابد من الانبراء لمعالجتها.

القســـــم الاول

الاســـتثمـــار وعـــلاقـــاتـــه

تمهيد القسم الاول

سيتركز بحث هذا القسم الاول حول المعالجة النظرية لموضوع الاستثمار من حيث مفهومه وعلاقاته المختلفة بالفائض الاقتصادى ورأس المال . وبدون شك فان هذه الكميات الثلاث ـ الاستثمار ، والفائض الاقتصادى ، ورأس المال ـ سوف تستدعي معالجات نظرية خاصة ، قصد الاستقرار حول المفهوم الذى سنعتمده لكل واحدة عبر التحليل التطبيقي لمشكلة التخلف والتنمية في القسم الثاني . فهي اذن أدوات تحليلية لابد من بحث نظرى مسبق لها حتى لا يترتب غموض من شأنه اثارة البلبلة في التفكير ، خاصة وأن هناك تعددا واضحا في المفاهيم بين الاقتصاديين فيما يتعلق بهذه الكميات .

ويتكون هذا القسم من أربعة فصول هي :

الفصل الاول : علاقة الاستثمار بالتراكم والفائض الاقتصادى وتوزيعاته .

الفصل الثاني : علاقة الاستثمار برأس المال .

الفصل الثالث : مفهوم رأس المال عند بعض رواد الفكر الاقتصادى .

الفصل الرابع : الخاتمة النظرية للقسم الاول .

بحيث يهتم الفصل الاول بتحديد الاستثمار كعملية اقتصادية ، وتحديد وظيفته في سير النشاط الانتاجي وتطوير القوى الانتاجية للمجتمع . فهو جزء رئيسي من التراكم الذى هو توسيع كمي ونوعي لهذه القوى الانتاجية كما سنتعرض لذلك بالتفصيل . ويمثل

.../...

الفائض الاقتصادى لهذا الاستثمار مصدر تمويله ،حيث يكون هذا الفائض تحت الشكل النقدى ،أو تموينه ،حيث يكون تحت الشكل العيني . ولعل احدى المشكلات الرئيسية التي تشغل بال الدول المتخلفة هي هذا الاستثمار وتمويله أو تموينه . ويرتبط بـه أيضا توزيعاته المختلفة . وهي الاشكالية الكبرى في هذا الاستثمار ،بحثا عن نظـام يربط أو يوفق بين عدة عمليات استثمارية ،على نحو منسجم ،لتحقيق هدف محـدد هو تطوير القوى الانتاجية للمجتمـع .

وما دامت وظيفة الاستثمار هي انشاء موارد ثابتة هي عبارة عن هياكل ماديـة مثل وسائل العمل المختلفة كالتجهيزات ،والمباني ،والاراضي الزراعية ،والطرق ،والجسور وغيرها فان وظيفتـه هي أيضا انشاء رأس المال الثابت ،نظرا لان تلك الموارد ليست سوى قيم مادية استعمالية يعاد استعمالها في الانتاج . ومن ثمة فان هناك علاقـة مباشرة بين الاستثمار ورأس المال . وهي العلاقة التي سنعالجها في الفصل الثانـي من الناحية الاجتماعية ومن الناحية الفنية . لان الكميتين علاقتان اجتماعيتان وفنيتان في نفس الوقت .

ولاشك أنه من المنطقي بعد هذا توضيح اختلاف المفاهيم المتعلقة برأس المال عند بعض رواد الفكر الاقتصادى . وهو الموضوع الذى سنتعرض له في الفصل الثالث . لان رأس المال أثار وما زال يثير الكثير من المناقشات حول مفهومه . وهي مناقشـات ثرية جدا . وحاولنا بصفة خاصة ابراز ثلاث مجموعات من الافكار هي : مجموعة الافكـار الرأسمالية ،وأفكار رائد الفكر الاشتراكي كارل ماركس ،وافكار عبد الرحمان بن خـلـدون كمفكر اسلامي أو كأحد رواد الفكر الاجتماعي الكبـار .

.../...

وسوف نشفع هذا القسم بالفصل الرابع الذى هو خاتمة نظرية لاستخـــلاص النتائج المتوصل اليها ،وتقديم المفاهيم النظرية للادوات التحليلية التي سنستخدمها بشكل متكرر في معالجة مشكلات التخلف في القسم الثاني ،خاصة في ذلك مفهوم رأس المال والفائض الاقتصادى ،كعلاقتين اجتماعيتين اقتصاديتين تعيش فيهما البلـدان المتخلفة وضعا حساسا في علاقاتها بالبلدان الرأسمالية الاكثر تطورا ،وفى تأثـــير هذه العلاقات على قدراتها الاستثمارية الذاتية ..

الفصل الاول

علاقة الاستثمار بالتراكم والفائض الاقتصادى وتوزيماته

ان الاستثمار الذى يستمد مصدره من الفائض الاقتصادى كما سنرى علاقة اجتماعية . فهو يؤدى الى تجديد طاقات انتاجية قديمة للمجتمع ،ويوسع جهاز انتاجه في مختلف القطاعات كالزراعة والصناعة والتجارة وغيرها، وفي مختلف فروع تلك القطاعات . وبفضل هذا الهيكل الانتاجي الجديد والموسع يقع تشغيل العمال ، وتنشأ علاقات اجتماعية تتدفق عبرها الدخول . ويحدث بينها انتقال مختلف المواد الاقتصادية ، وهذه العلاقات التي سببها الاول هو الاستثمار هي التي أعطته الصفة الاجتماعية . وبذلك يكون الاستثمار علاقة فنية واقتصادية واجتماعية في آن واحد . .

فالانتاج في هذا المقام هو قاعدة هذه العلاقة . وتبدأ بتحديد الهدف من الاستثمار وحجمه وتوزيعه ،وفق أولويات محددة ،وباستخدام حسابات علمية مدروسة . وهي عملية فنية تأخذ في الاعتبار علاقات تنفيذ المشروع الاستثمارى بغيره من المشاريع ،من حيث تأثيرها عليه وتأثيره عليها . وبخروج المشروع الاستثمارى الى حيز الانجاز ، ليصبح طاقة انتاجية جديدة ، تنشأ علاقة تخضع للموازنة بين التكاليف والايرادات ،ويتحدد ،على ضوء هذه الموازنة ،حجم المنتجات ،التي يقع عرضها في السوق ،ويتم تبادلها مع وبين الاشخاص الطبيعيين والمعنويين . وهي موازنة تعكسها مستويات الاسعار المحددة ،التي تعبر في حد ذاتها عن شكل العلاقة الاقتصادية .

.../...

وليس هذا ما يطبع ظاهرة الاستثمار فقط وانما هو عملية تتم في اطار اجتماعي خاضع لتنظيم معين يستمد قواعده من روح الفلسفة السياسية لذلك المجتمع - وبمقتضاه - أى الاستثمار- تجتمع عناصر الانتاج من عمال ،وأدوات عمل ،وموضوعات عمل ،في تنظيم محدد لسير العمل . وهو تنظيم تحكمه علاقات محددة بين الاشخاص العمال والاداريين والفنيين ،وبين العمال ووسائل الانتاج ،وبين المشروع الاستثمارى كشخص معنوى (قانوني) والمؤسسات الاخرى التي تتعامل معها . وهذه العلاقات المختلفة هي في الحقيقة أشكال لعلاقة اجتماعية ، وقد تكون ذات طبيعة حرة خاضعة لقانون السوق ،كما في المجتمع الرأسمالي ،كما قد تكون ذات طبيعة موجهة على أساس التخطيط ،كما في المجتمع الاشتراكي . وفي كلتا الحالتين فان محور العملية هو الانتاج .

ان هذا الارتباط بين الاستثمار والانتاج يشكل حلقة في سلسلة طويلة من المتغيرات الاقتصادية مثل الفائض الاقتصادى ،ورأس المال ،والانتاجية المتوسطة للعمل ،والدخل . ولكل متغير تأثير على الاخر. وقد صور نوركس R.Nurkse ذلك تصويرا واضحا في بحثه لموضوع تكوين رأس المال في البلدان المتخلفة كما سنعالج ذلك في القسم الثاني . وذهب الى أن مشكلة التخلف في هذه البلدان معقدة ، بسبب الفقر الذى تعيشه . وهو ذو آثار سلبية على محاولات النمو الاقتصادى . لان وجود دخل حقيقي منخفض في هذه البلدان ،وهو مظهر بارز للفقر ،أدى الى ضعف الادخار. وترتب عن ذلك ،بطبيعة الحال ،نقص رأس المال الذى يعد هذا الاخير مصدره . ولابد أن تكون آثار ذلك على الاستثمار سلبية ،فينخفض حجمه لدرجة تجعل

.../...

الزيادة في الناتج ضئيلة ،نظرا لضعف الانتاجية المتوسطة للعمل ،خصوصا اذا عرفنا أن العامل الحاسم في رفع أو تخفيض الانتاجية هو معدل الاستثمار ،بمعنى العلاقة بين الاستثمار الصافي المنتج والدخل القومي (ش ص/ي). وهذه العلاقة تعني درجة قدرة البلد على تجنيد جزء من دخله القومي من أجل التنمية . وبقدر ما يكون هذا المعمل مرتفعا بقدر ما يكون هذا البلد قادرا على خلق طاقة انتاجية جديدة ،ويكون بالتالي قادرا على تحقيق زيادات أعلى في الانتاج بكميات أقل من الاستثمار ،وهو المعروف بمعامل الاستثمار (△ن/ث). وهكذا تكون الانتاجية مرتفعة أو منخفضة كلما كان هذا المعامل مرتفعا أو منخفضا . وتكون النتيجة هي ارتفاع أو انخفاض الدخل الحقيقي . ونعود بذلك الى بداية الحلقة في تأثير هذا الاخير على الادخار ورأس المال والاستثمار الى آخره . . .

من هذه العلاقات القائمة بين مختلف المتغيرات السابقة يبدو لنا مدى الارتباط بين الفائض الاقتصادى والاستثمار. فالأول مصدر للثاني ولكن الثاني من جهة أخرى مكون أساسي للاول ،عن طريق الانتاج ومكون للتراكم عن طريق مختلف الموارد المعمرة التي يتم بناؤها كمؤسسات جديدة أو زيادة الموارد الدائرة . وهما اذن موارد انتاجية ثابتة ،وتسمى أيضا رأس المال الثابت ،نظرا لقدرتها على المشاركة في الانتاج أكثر من مرة واحدة من غير اندثار قيمتها كاملة ،وموارد انتاجية دائرة ،أو رأس المال الدائر ، لكونها تفقد كامل قيمتها بمجرد الدخول في عملية الانتاج . وهكذا يتكون رأس المال اذن بالاستثمار ،أو يحدث ما هو معروف بتراكم رأس المال ،الذى يرتبط بالانتاج كشرط لابد منه لتكوينه . ولكن التراكم من جهة أخرى ،وهو أوسع من الاستثمار،

.../...

لا يكون الا بوجود فائض اقتصادى . وسنتدرج في مناقشة الموضوع بتحديد علاقة الاستثمار بالتراكم كنقطة أولى ،لان تفصيله (أى التراكم) سيكون معروضا في القسم الثاني ، ثم علاقة الاستثمار بالفائض الاقتصادى كنقطة ثانية لانه مصدر التراكم ، ثم نناقش بالتفصيل توزيعات الاستثمار لانه وسيلة التراكم .

المبحث الاول

علاقة الاستثمار بالتراكم

يعرف الاقتصادى البولوني برونيسلاف مانك B. Minc التراكم بأنه تحول جزء من الدخل القومي ،أو بأدق تعبير جزء من الناتج الاضافي ،الى موارد انتاجية ثابتة وموارد انتاجية دائرة (1) .

وفي الحقيقة أن كلمة الموارد ما هي الا تلك المنتجات الموجهة الى اعادة الانتاج في شكل من الاشكال الثلاثة الآتية :

1 - الموارد التي تستخدم في الانتاج مرات عديدة ،بحيث لا تفقد قيمتها الا عبر مدة زمنية محددة . وهي اذن مواد انتاج معمرة كالالات والمعدات والمباني والسدود والقنوات وغيرها . . وتمثل في العادة تجهيزات الوحدة الانتاجية ،وهي التي تشكل الاستثمار عند مانك .

2 - الموارد التي تستخدم في الانتاج مرة واحدة ،وتفقد بذلك كامل قيمتها مثل المواد الاولية . ويمثل انتاجها مخزونا لابد منه لسير اعادة الانتاج ،أو تشغيل التجهيزات لانها موضوع عمل في حد ذاتها .

1 - Bronislaw Minc : L'économie politique du socialisme. Maspéro - Paris 1974. p. 413

.../...

3 ـ الموارد التي يستخدمها العمال كمواد استهلاكية لتجديد قدراتهم علـــى الانتاج وضمان الحياة لافراد عائلاتهم . ويمثل انتاجها مخزونا ضروريا لسير اعـــادة الانتاج . وهي في طبيعتها مواد استهلاكية ،ولكنها مواد انتاجية من حيث الوظيفة .

اذا كانت الاشكال الثلاثة من الموارد عبارة عن مواد ـأو سلع ـ انتاجية فـان الاختلاف واضح بينها من ناحيتين هما : الاستمرارية في الانتاج من جهة والتأثير فـي القيمة المنتجة من جهة أخرى .

فمن ناحية الاستمرارية في الانتاج يعتبر الشكل الاول ـأى التجهيزات ـ موارد انتاجية ثابتة .... وفي الحقيقة أن هذه الصفة قائمة على أساس فني ،يأخذ فـي الاعتبار مرحلة اندثار المورد الانتاجي في سلسلة العمليات الانتاجية ،بحيث أن قيمته لا تفقد مرة واحدة ،لمجرد الدخول في الانتاج ،وانما تتعرض الى التناقص التدريجـــي أثناء عمليات انتاجية متواصلة ،حتى تفقد كاملة ،بعد مدة زمنية تكون ،على سبيل المثال ، شهرا أو سنة أو عدة سنوات . أما الشكلان الاخران ـ بمعنى المواد الاولية والمساعـدة ومواد استهلاك العمال ـ فهي موارد انتاجية دائرة Circulantes . لانها ،فضلا عـن فقدانها الكامل لقيمها عند الدخول في الانتاج ،يتم استرداد هذه القيم كاملة ،بعد دورة الانتاج ،من طرف الوحدة الانتاجية ، عن طريق بيع السلع المنتجة . فهذه الموارد اذن دائرة . فهي ،في بداية الدورة الانتاجية وأثناءها ،قيم تم استهلاكها من طـــرف تجهيزات وعمال الوحدة الانتاجية ،وتم دفع قيمها تلك من طرف هذه الوحدة كتكاليـــف عملية سير اعادة الانتـــاج .

.../...

والذين تحصلوا ،بطبيعة الحال ،على تلك القيم المدفوعة هم الاشخاص الذين تحصلت منهم الوحدة الانتاجية على المواد الاولية والمساعدة وجهد العمل المبذول . ولكن خروج تلك القيم لا تلبث أن تدخل الى الوحدة الانتاجية ،في نهاية دورة الانتاج ، مقابل ما تم بيعه من المنتجات . وهكذا تتم دورة القيمة الكلية ،خروجا ودخولا ،لهذا النوع من الموارد الانتاجية المعروفة بالموارد الدائرة (2) .

أما من ناحية التأثير في القيمة المنتجة فان التمييز بين الموارد الانتاجيـــة الثلاثة يخضع الى معيار اجتماعي يأخذ في الاعتبار مساهمة العمل المباشرة في خلــق وتعيير القيمة . ويعود الفضل في هذا البحث الى كارل ماركس [illegible] الذى انتقـد النظرة الى الاقتصاد كما لو أنه مجرد عملية حسابات فنية ،أو معاملات مادية ،أو أشباع للحاجات . بينما الواقع أن جميع هذه العمليات تتم في مجتمع ،ويقوم بها أشـــخاص تربطهم علاقات اجتماعية معينة . فالعمل الانتاجي مثلا هو عمل بشرى . ونفس الشيء ينطبق على التوزيع وعلى غير ذلك من العمليات الاقتصادية . وهكذا انتهى الفيلسـوف الالماني ماركس الى اعتبار الموارد الانتاجية السابقة علاقات اجتماعية تخضع لاشكـال محددة من الملكية ،واعتبرها رأس مال لانها قيمة تؤدى الى (خلق فائض قيمة عن طريق استغلال العمال الاجراء (3)) . وهو يميز في هذه الموارد بين نوعين من رأس المال

---

2 - E. [illegible] : principe d'economie politique. Edition [illegible]
[illegible]

3 - نفس المرجع السابق لنيكيتين . 87
[illegible] : [illegible] capital. Livre premier. Edition [illegible]
[illegible] 1977 [illegible] . 151 [illegible]

.../...

هما : رأس المال الدائم (الثابت) ،ويشمل الشكلين الاول والثاني ،ورأس المال المتغير ويشمل فقط الشكل الثالث . وقد توخى هذا التقسيم في رأس المال لينين ، بصفة خاصة ،العلاقة الاجتماعية التي هي الميزة الاصلية في رأس المال هذا الذى أولا وقبل كل شيء عمل . لان العمل هو أساس كل قيمة . وانما الذى يجب توضيحه أن رأس المال الدائم ،وهو عبارة عن وسائل الانتاج ،ليس سوى عمل قديم ميت ، تشخص في أدوات العمل وموضوع العمل ،كالالات والمواد الاولية والمساعدة وغيرها من السلع التي أنتجتها القوى الفكرية والعضلية للعمال . فمساهمتها اليوم في الانتاج ، كرأس مال ،هي مساهمة فعلية لعمل قديم . ولكنها لا تنتج سوى قيمتها : أى ما تم استهلاكه منها خلال الدورة الانتاجية ،أو ما هو ضرورى لتعويضها كي تبقى في سير اعادة الانتاج . فقيمتها اذن قيمة ثابتة أو قيمة دائمة . اما رأس المال المتغير الذى هو عمل حي ،والمتمثل في جهود العمال المبذولة في سير الانتاج واعادة الانتاج ، فهو لا ينتج فقط قيمته المعبر عنها بالاجور ،وانما ينتج أيضا قيمة غير مدفوعة له هي فائض القيمة أو فائض الناتج ،الذى يستحوذ عليه المالكون لوسائل الانتاج . وهكذا تبدو لنا العلاقة الاجتماعية الاستغلالية لرأس المال : المالكون لوسائل الانتاج يتحصلون على كامل فائض القيمة التي انتجها العمال ،كما سنوضح ذلك بمعادلات رمزية فيما بعد في هذا المبحث ثم بالجداول الرقمية في القسم الثاني عند دراسة نموذج اعادة الانتاج الموسع .

.../...

النتيجة الممكن استخلاصها مما سبق هي أن رأس المال هو مصدر فائض القيمة ، وأن الذى أدى الى انتاجها ليس هو رأس المال الدائم ،كما توهم بذلك النظرية الرأسمالية ،وانما هو رأس المال المتغير . ولكنما خلقه (أى فائض القيمة) رأس المال فهو بدوره يزيد حجمه . وهو عين التراكم ،وقبل تحليل مفهومه نناقش في البداية باختصار سير التراكم مع ابراز أوجه الاختلاف بين الاقتصاديين حول هذا المفهوم .

1 - سير التراكم

غير أن المعروف ،من جهة أخرى ،هو أن رأس المال كعلاقة اجتماعية قائمة على الاستغلال الطبقي كما سيتوضح ذلك فيما بعد ،وكمورد انتاجي ،هو قيمة اقتصادية خضعت لتحولات Metamorphoses تبدأ ،في المجتمع النقدى ،من قيم نقدية ،لتتحول الى قيم سلعية ،ثم ،بعد ذلك ،لتتحول الى قيم نقدية أكبر. وهي التحولات المعروفة عند كارل ماركس بتحولات رأس المال. وهي تحولات تبين لنا ،من ناحية أخرى ،كيف يتراكم رأس المال في المجتمع النقدى ،خلافا لما هو الحال في المجتمع العيني ، حيث أن تكوين رأس المال هو تكوين مباشر ،لان الفلاح هو الذى يصنع بنفسه محراثه .

اذا كان الشكل الاول والاخير لرأس المال ،في المجتمع النقدى ،هو رأس المال النقدى Capital amount فان الفرق بين الكمية النقدية الاولى والكمية النقدية الاخيرة هو عبارة عن فائض هذه الاخيرة عن الاولى في القيمة. وان الذى يحدث ، بعد ذلك ،هو أن جزءا من هذا الفائض يتحول الى رأس المال ،عن طريق عمل استثمارى ،

من خلال سير اعادة الانتاج الموسع (4). وهذا الجزء الذى يسميه ماركس اكتنازا ، كما سنعالج ذلك بالتفصيل عند التعرض الى القانون العام للتراكم في القسم الثاني ، يفضل ان يسميه الكلاسكيون ـ وكل الفكر الاقتصادى الرأسمالي ادخارا . وعلى أساسه بنوا نظريتهم المتعلقة بالتراكم وبالنمو الاقتصادى (5) .

ان هذه النظرية قد تشعبت مشاعب عدة . فهي تنطلق كلها من اقامة العلاقة بين الادخار والاستثمار : كمتغيرين مرتبطين ببعضهما البعض ومتأثر احدهما بالآخر . ويختلف ،على كل حال ،اقتصاديو هذه النظرية الرأسمالية في أهمية كل متغير بالنسبة للآخر من حيث التأثير ،ويتجلى ذلك بصفة خاصة بين الكلاسكيين الذين يولون الاهتمام الى الادخار ، فيعتبرونه شرط النمو ومفتاح التقدم الاقتصادى ،لانهم يسلمون كل التسليم بوجود مساواة حتمية ودائمة للادخار مع الاستثمار اذ من الغباء ،في نظرهم ،تصور شخص يحجم عن الانفاق الاستهلاكي لجزء من دخله لمجرد أن يبقى مجمدا ، فهذا التفكير معاكس ويتنافى مع طبيعة الانسان الاقتصادى . ويتجلى ذلك الاختلاف بين هؤلاء من جهة وبين جون ما ينارد كينز من جهة أخرى كرائد الفكر الاقتصادى المعاصر الذى يرفع الاستثمار ، في نطاق نظريته المعروفة بالطلب الفعلي ، الى مرتبة أعلى ،ويعتبره المتغير المؤثر على الادخار، وكأن هذا الاخير متغير تابع له وليس متغيرا مساويا له . وهي تبعية تتم عن طريق سعر الفائدة ،الذى يجعل

---

4 ـ المرجع السابق ص 110 الى 113 نفضل ان نناقش التراكم بالتوسع في نظريات النمو في القسم المقبل .

5 - R. Barre : économie politique. P.U.F. Paris 1963 - p. 319 à 345

الإدخار يتدفق نحو الاستثمار كلما كان سعر الفائدة مغريا ،في حين يبقى جزء منــه مجمدا في صورة اكتناز أو غيره كلما كان هذا السعر منخفضا ،أو متوقعا انخفاضه ، أو كانت ثقافة المجتمع ثقافة غير اقتصادية . وعلى نفس التحليل تقريبا سار كل من كنوت ويكسل Knut Wicksell الذى اعتقد بأن التساوى بين الادخار والاستثمار لا يحدث الا عند تساوى سعر الفائدة النقدى مع سعرها ،المتمثل في الانتاجية الطبيعية لرأس المال ، وكذلك ميردال Myrdal الذى ذهب الى أن التساوى بين المتغيرين هو فترى وليس آني ،يعني انه لا يحدث في بداية الفترة ex ante ولكنه في نهاية الفترة ex poste . لان هناك توقعات يقيم عليها الاشخاص حساباتهم الاقتصادية . وهي لا بد لها من فترة زمنية حتى تتبلور وتخرج الى حيز التطبيق . وبذلك تتعدل المعادلة على نحـــو ما يقتضيه قانون العرض والطلب ،ويحدث التساوى المنتظر : الادخار الذى كان ، في بداية الفترة ex ante ،أعلى أو أقل من الاستثمار يغير وضعه ،خلال الفترة ،بانخفاض أو ارتفاع الاسعار والارباح ،وارتفاع أو انخفاض المخزونات ،وزيادة أو انكماش حجـــم الاستهلاك ،يغير وضعه هذا في اتجاه التساوى مع الاستثمار في نهاية الفترة ex poste (6) وقد صاغ مختلف الاقتصاديين الرأسماليين وغير الرأسماليين ،انطلاقا من نظريـة الادخار والاستثمار ،عدة نماذج للتنمية يمكن تقسيمها الى قسمين :

---

6 A. Dauphin - Meunier : le jeu de l'épargne et de l'investissement - Payot - Paris 1969 - p. 73 à 89

.../...

1 ـ نماذج النمو الرأسمالية . ومن أبرزها اثنان هما : نموذج التنمية المتوازنة لنوركس Nurkse وميانت Myint وروز انشتاين رودن Rosenstein Rodan ،التي تدعو الى توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات لاحداث زحف في الانتاج على جبهة واسعة ، ونموذج التنمية غير المتوازنة لهيرشمان Hirshman ،الذى يرى الفعالية في تركيز الاستثمارات على قطاع مختار لان يكون طليعة النهوض الاقتصادى ،بماله من تأثير على القطاعات الاخرى ،مع نموذج التنمية المستقطبة التي هي في الحقيقة نفس الثانية ،وان كانت تستند الى منطق جغرافي كتركيز الاستثمار على نوع من النشاط الاقتصادى في منطقة محددة تتوفر فيها أكثر عوامل الانتاج الاقتصادية ،وتكون قطب النمو بالنسبة لغيرها من المناطق (7). وسنناقش هذه النظريات في القسم الثاني .

2 ـ نموذج التنمية الماركسية . وتستمد مصادرها من نظرية فائض القيمة التي قد تعتبر نقدا لنظرية الادخار . فهي تعتبره (أى فائض القيمة) في المجتمع الرأسمالي ،الطاقة الادخارية الفريدة . لان وجود طبقتين في هذا المجتمع : واحدة مالكة لوسائل الانتاج وأخرى لا تملك سوى قوة عملها ،جعل ميزان القوى الاجتماعية والاقتصادية في صالح الاولى . ومن ثمة فان توزيع الناتج الاجتماعي توزيع ظالم ، يتميز باستئثار الطبقة المالكة بجزء من الناتج هو قيمة أنتجتها الطبقة الثانية ـ طبقة العمال ـ ولكنها غير مدفوعة لهم ،سماها كارل ماركس K. Marx بفائض القيمة .

---

7 ـ Marc Penonil : l'économie du développement. Dalloz. Paris 1972. p. 45 à 72

.../...

فما قد دفع فعلا للعمال انما هو الاجر الذى هو جزء من الناتج الاجتماعي ولكنه لا يكفي الا لاشباع الحاجات الضرورية لهم ولافراد عائلاتهم ،حتى يمكثوا في سير العمل الانتاجي ، وهكذا تكون قدرة هذه الطبقة على الادخار مستبعدة ، وتكون الطبقة الاولى هي وحدها القادرة على الادخار. ولهذا خلص الفكر الماركسي الى وضع قانـون يربط بين ثلاثة متغيرات هي فائض القيمة كحصيلة كلية للارباح والفائدة والريع وتراكـم رأس المال كتحويل جزء من فائض القيمة الى موارد انتاجية ،والتركيب العضوى لرأس المال الذى هو علاقة بين وسائل الانتاج ـ كرأس مال دائم (د) ـ والعمل الضرورى اجتماعيـا لاستعمالها ـ كرأس مال متغير (م) ـ باعتبارها في نفس الوقت علاقة قيمية ،يعبر عنهـا بالتركيب القيمي لرأس المال ،أوعلاقة عينية ،يعبرعنها بالتركيب الفني لرأس المـال . والصيغة الحسابية المستخدمة لقياس التركيب العضوى لرأس المال هي $\frac{د}{م}$.واعتبر كارل ماكس العلاقة بين هذا المعدل وفائض القيمة علاقة طردية عندما يتم تحويل جزء من فائـض القيمة هذه الى رأس المال. بمعنى أنه بقدر ما يكبر فائض القيمة ،يكبر تراكم رأس المال، ويكبر معدل التركيب العضوى لرأس المال. والعكس بالعكس (8). ومع ذلك تجدر الاشارة الى أن فائض القيمة ،الذى يمثل دخل الطبقة المالكة ،لا يعود ادخارا الا في جزء منـه، كما سبق الذكر ،نظرا لوجود جزء آخر يخصص للانفاق على الاستهلاك . ولهذا قيل بأن وجود الفائض لا يستلزم حتما حدوث التراكم ،لان حدوث هذا الاخير يستلزم استخـدام هذا الفائض في الاستثمار وليس في الاستهلاك (9). وتكون الاولوية في الاستثمـار،

8 ـ المرجع السابق لنيكيتين ص119

K. Marx : le capital. Premier livre. Editions sociales. Paris 1977 - p. 437 à 445.

9 - M.E. Benssad : Théories et politiques de développement économique. S.N.E.D. Alger 1974. p. 67.

بطبيعة الحال ،لقطاع انتاج السلع الانتاجية . وسنعود لهذا الموضوع بالتفصيل في القسم الثاني أثناء دراسة القانون العام للتراكم واعادة الانتاج الموسع .

يتبين مما سلف أن الادخار هو مصدر التراكم . وان عملية التراكم هذه مرتبطة بالاستثمار ،الذى هو ،في حد ذاته ،أداة عملية اعادة الانتاج الموسع والعنصر الرئيسي للتراكم في شكل التجهيزات التي يخلقها . وهو علاقة اقتصادية ،وبالاحرى متغير اقتصادى يتميز بالحركية الانتاجية : ديناميكية انتاج الوسائل من أجل التجهيز وديناميكية انتاج وسائل الاحتياط أو المخزونات . لانه لاشباع الزيادة في الطلب على المنتجات ،ولانه اذا كانت الطاقة الانتاجية لا تستطيع رفع كميات الانتاج أكثر من الكميات المنتجة فانه من الضرورى توسيع جهاز الانتاج ،وهذا لابد له من الاستثمار الذي هو، في هذه الحال ،استثمار صافي ،نظرا لكون الوسائل التي ينتجها وسائل جديدة أو وسائل اضافية ،يترتب عنها توسيع جهاز الانتاج للمجتمع . ولكن ليس فقط هذا الذى يهم الاستثمار ، وانما يهمه أيضا الجهاز الانتاجي القائم ،والذى يستهلك هيكله وتندثر طاقته شيئا فشيئا ،مع طول الزمن ،تحت تأثير تكرار عمليات الانتاج ،مما يستلزم تجديدها حتى يبقى في سير العمل الانتاجي . ويعبر عن هذا النوع من الاستثمار بالاستثمار التعويضي . وهكذا تكون أثار الزيادة في الطلب على المنتجات أثارا أكبر على الاستثمار . بمعنى أن معدل الزيادة في الاستثمار يكون أسرع وأكثر عجالة من معدل الزيادة في الطلب على المنتجات . ولهذا اهتدى مختلف الاقتصاديين المحدثين الى اكتشاف مبدأ التعجيل في نظرية الاستثمارات Principe d'accélération وكذلك اكتشفوا فيه المعجل L'accelerateur كمعامل حسابي لقياس تلك التغيرات(10).. التعجيل

10 ـ المرجع السابق لبرونيسلاف مانك ص417 الى 418 .
B. Minc : L'économie politique du socialisme. p. 417-418.

..../....

الذى يبين علاقة الزيادة في الاستثمارات ،التعويضية والاضافية معا ،بالزيادة في الطلب على المنتجات . ويعتبر معدله في الواقع أعلى ،لان معدل الزيادة في الاستثمارات ،في هذه الحال ،أعلى من معدل الزيادة في الطلب على المنتجات ،بحيث اذا فرضنا أن معدل الاستثمار التعويضي هو 10٪ وفرضنا أن مقابلة الزيادة في الطلب على المنتجات ،وقدرها 10٪ ،تستلزم رفع الطاقة الانتاجية بنفس النسبة ،وهي 10٪ ،فان الزيادة المطلوبة في الاستثمارات هي نسبة 20٪ التي هي نسبة مضاعفة بالنسبة للانتاج .

2 ـ تحليل المفهوم العام للتراكم .

ان الاستثمار كما سبق هو تجديد وتوسيع الطاقة الانتاجية للمجتمع ، وتؤدى غالبا هياكله المنشأة الى خلق موارد انتاجية تتمثل من الناحية الغنية فيما يلي :

1 ـ موارد انتاجية ثابتة للتعويض او التجديد وهي استثمار تعويضي .

2 ـ موارد انتاجية ثابتة اضافية وهي استثمار اضافي .

3 ـ موارد انتاجية دائرة وهي مخزون سلع جارى واحتياطي .

ولا شك ان زيادة هذه الموارد جميعها هي عين تراكم رأس المال . وتمثل الانواع الثلاثة السابقة من الموارد الانتاجية ما يسميه ماركس K. Marx برأس المال في جانبيه الدائم (د) والمتغير (م) .

ان تراكم رأس المال مرتبط بعملية اعادة الانتاج الموسع الذى سنعالجه بتوسع في القسم الثاني . وهذا يستلزم حدوث استثمار صافي . ولهذا فان التراكم لا يحدث في

.../...

سير اعادة الانتاج الثابت Reproduction stationnaire . لان الموارد الانتاجية لا تزيد في شيء كما يتبين من التصوير الحسابي المعروف عن نموذج التنمية الماركسية والذى سنتعرض اليه بعد قليل ،ولو باختصار كبير. لانه ليس موضوع البحث .

ان مضمون نظرية التنمية عند كارل ماركس انه يقسم الاقتصاد في المجتمع ، من ناحية النشاط الانتاجي ،الى قطاعين : قطاع انتاج وسائل الانتاج كقطاع أول ،وقطاع انتاج وسائل الاستهلاك كقطاع ثان . (انظر نموذج اعادة الانتاج الموسع في القسم الثاني) .

فالناتج الاجتماعي الاجمالي للقطاع الاول يساوى قيمة مجموع وسائل الانتاج (رأس المال الدائم د_1) وقوة العمل (رأس المال المتغير م_1) وفائض القيمة (ف_1) المحققة فيه . اما الناتج الاجتماعي الاجمالي للقطاع الثاني فيمثل ايضا قيمة مجموع المتغيرات الثلاثة السابقة المحققة فيه والمعبر عنها بهذه الرموز (د_2) و (م_2)و (ف_2) . وبذلك تكون معادلتا القطاعين هما :

$$\text{ق}_1 = \text{د}_1 + \text{م}_1 + \text{ف}_1$$

$$\text{ق}_2 = \text{د}_2 + \text{م}_2 + \text{ف}_2$$

واذا كان انتاج القطاع الاول هو الموارد الانتاجية الدائمة ـ رأس المال الدائم د ـ فمعناه ان الجهاز الانتاجي مرتبط في تطوره بهذا القطاع ،ومعناه أيضا أن الاستثمار وبالتالي التراكم مرتبطان في تطويرهما بتطوراته ،بحيث اذا انكمش انتاجه أو بقي ثابتا انعكست آثاره على هيكل الجهاز الانتاجي وعلى التنمية في المجتمع. لانه لا يتصور أن

.../...

تكون هناك وسائل انتاج يمكن بها توسيع الطاقة الانتاجية مثل الالات والمعدات لتجهيز الوحدات الانتاجية ،ومواد البناء لبنائها ،والمواد الاولية والمساعدة لتشغيل هذه التجهيزات . هذا جانب من اشكالية التنمية . وهو جانب بالغ الاهمية . ولو أن فصله عن رأس المال المتغير ،وهو جانب آخر من اشكالية التنمية ، يظهر مستحيلا ، لان قوة العمل هي أساس القيمة ،وهي وحدها التي تخلق فائض القيمة . وتعتبر ،كما هو معروف ،تابعة في تطورها للقطاع الثاني ،الذى ينتج وسائل الاستهلاك ، التي يعد مخصصها الاحتياطي موردا انتاجيا ،كما سنعالج ذلك تفصيلا في موضوع نموذج اعادة الانتاج الموسع في القسم الثاني .

ان ديناميكية الاستثمار خاضعة لتطور القطاع الاول ،الذى يحدد سير التنمية . واذا كان هذا القطاع موجودا في حالة ركود أو في حالة جمود كما في البلدان المتخلفة فمعناه أن سير اعادة الانتاج يكون في نفس الحالة من الركود والجمود والتخلف . وهذا الوضع من النشاط الانتاجي معروف عند الماركسيين في تحليلهم لاوضاع التنمية ، بوضع اعادة الانتاج الثابت . ويتمثل ،من .وجهة التحليل الحسابي ،في كون القطاع الاول (قطاع انتاج وسائل الانتاج) لا ينتج سوى كميات من الموارد الانتاجية الدائمة (د) التي تكفي وتضمن اشباع حاجات الجهاز الانتاجي القائم ،والتي تتشخص في الموارد الموجهة لتعويض ما اندثر من التجهيزات ،أثناء دورات الانتاج ،وضمان استمرار تموين هذه التجهيزات بالمواد الاولية والمساعدة ،سواء كان ذلك في القطاع الاول أو في القطاع الثاني كما يلي :

.../...

الناتج الاجتماعي الاجمالي للقطاع الاول (ق_1) = $\text{د}_1 + \text{م}_1 + \text{ف}_1$

بما ان هذا الناتج عبارة عن مجموع قيمة وسائل الانتاج . وبما أن قيمتها تساوى فقط قيمة الاندثارات Les amortissements في التجهيزات واستهلاك المواد الاولية والمساعدة في القطاعين معا اذن :

$$\text{د}_1 + \text{م}_1 + \text{ف}_1 = \text{د}_1 + \text{د}_2$$

فالتوازن المعبر عنه بالركود قائم في هذه المعادلة بين اجمالي العرض ($\text{د}_1 + \text{م}_1 + \text{ف}_1$) والطلب الكلي ($\text{د}_1 + \text{د}_2$) . بل الاكثر من هذا ان التوازن قائم بين الناتج الصافي (فائض العرض) للقطاع الاول ($\text{م}_1 + \text{ف}_1$)

وطلب القطاع الثاني (د_2) كما هو مبين فيما يلي :

$$\text{د}_1 + \text{م}_1 + \text{ف}_1 = \text{د}_1 + \text{د}_2$$

$$\therefore \text{م}_1 + \text{ف}_1 = (\text{د}_1 + \text{د}_2) - \text{د}_1$$

بعد عمليات الطرح تكون النتيجة :

$$\text{م}_1 + \text{ف}_1 = \text{د}_2$$

ومن المعروف ان هذا النموذج الثابت لسير اعادة الانتاج يفترض ، من جهة ، كون الاقتصاد اقتصادا مغلقا ، ومن جهة اخرى انفاق كامل دخول الرأسماليين ، القادرين وحدهم فقط على الادخار ، انفاقها على الاستهلاك . اما عملية التجديد ، وهي ادخار واستثمار ، فتتم داخل الجهاز الانتاجي عن طريق الاقتطاعات المحاسبية المعروفة ، لمقابلة الاستهلاكات الاحتياطية (الاندثار) أو لمواجهة انخفاض القيم الرأسمالية (11) .

11 ـ المرجع السابق لمحمد الحسين بن يسعد ص 65 .
M.E. Benissad : Théories et politiques de développement. p.65.

.../...

وليس هذا هو التوازن الوحيد الذى يطبع نموذج اعادة الانتاج الثابـــت . وانما يلاحظ توازن آخر في القطاع الثاني بين عرض منتجاته (د$_2$ + م$_2$ + ف$_2$) والطلب عليها (م$_2$ + ف$_2$ + م$_1$ + ف$_1$).

العرض الكلي = الطلب الكلي للعمال + الطلب الكلي للرأسماليين .

د$_2$ + م$_2$ + ف$_2$ = (م$_2$ + م$_1$) + (ف$_2$ + ف$_1$)

ويفترض هذا الوضع التوازني ايضا كون طبقة العمال (م$_2$ + م$_1$) لا تقوم بـأى ادخار ،وكون طبقة الرأسماليين (ف$_2$+ ف$_1$) لا تدخر أى كمية من دخولها . فالطبقتـان اذن طبقتان مستهلكتان . واذا كان هذا الافتراض يتوافق ومنطق النظرية الماركسيـة بالنسبة للطبقة العمالية ،لانها مستغلة من طرف المالكين لوسائل الانتاج ، ولا تمكنهـــا كمية الدخول المتحصل عليها الا من اشباع الحاجات الاستهلاكية الضرورية ،فان مـــن التجريد المحض اعتبار طبقة الرأسماليين مجرد طبقة مستهلكية ،لانها الحائزة علـــى فائض الناتج ،وبالتالي فان كميات الدخول التي تحصل عليها من توزيع الدخل القومي (م + ف) تمثل حصة الاسد ،وعندها تتشخص امكانية الاستثمار والتراكم. ولهـذا فهي لا تستهلك من فائض القيمة سوى جزء منه (αف).

ان الجزء الآخر المتبقى من الاستهلاك (1 ـ α ف) هو الذى يمثل الاكتنـاز بمفهوم ماركس . فهو جزء من الدخل القومي مهيأ للتحويل الى التراكم ،الذى يعـبر عنه بتكوين موارد انتاجية ثابتة ودائرة . وهو تحول يتم عن طريق الاستثمار ،ويـؤدى حتما الى توسيع الجهاز الانتاجي للمجتمع الذى تشكو البلدان المتخلفة من ضعفه الشديـد كما سنرى ذلك في القسم الثاني .

.../...

فديناميكية الاستثمار بارزة في هذا النموذج من اعادة الانتاج ،المعروف عند الماركسيين بنموذج اعادة الانتاج الموسع Reproduction . ويتقلد فيه القطاع الاول ($د_1 + م_1 + ف_1$) الدور الاساسي . لان مهمته ليست فقط في انتاج الموارد الانتاجية بقصد تعويض القيم الرأسمالية المندثرة ($د_1 + م_1 + ف_1 = د_1 + د_2$) وانما أيضا بهدف " توسيع المخزون الاولي من التجهيزات"[12]. ولهذا يختل هذا التوازن ، وتصبح المعادلة كما يلي :

$$د_1 + م_1 + ف_1 > د_1 + د_2$$

بمعنى ان الناتج الاجمالي الكلي (العرض الكلي) للقطاع الاول اكبر من الطلب الكلي الداخلي لنظام نموذج اعادة الانتاج الثابت ($د_1 + د_2$). مما يدل عن وجود فائض في الناتج يتم استيعابه من الطلب الذى يأتي خارج هذا النموذج ،والذى يكون مصدره ذلك الجزء من فائض القيمة المخصص للتراكم ($1 - \propto ف$) :

$$1 - \propto ف = (1 - \propto ف_1) + (1 - \propto ف_2)$$

وباستثماره في توسيع الجهاز الانتاجي في القطاعين يكون تحول رأس المال النقدى (الاكتناز) للقطاع الاول كما يلي على سبيل التبسيط :

$$1 - \propto ف_1 = \Delta د_1 + \Delta م_1$$

$$1 - \propto ف_2 = \Delta د_2 + \Delta م_2$$

بحيث تمثل المعادلة الاولى انفاق جزء من فائض قيمة القطاع الاول على التراكم في القطاع الاول ($\Delta د_1 + \Delta م_1$). وتمثل المعادلة الثانية انفاق جزء من فائض

12 - نفس المرجع السابق ص 65

M.E. Benissad : Théories et politiqus de développement. p. 65.

.../...

قيمة القطاع الثاني على التراكم في القطاع الثاني $(\Delta\, \text{م}_2 + \Delta\, \text{د}_2)$.

بالتعبير السلعي يكون الطلب الكلي (الداخلي والخارجي) على ناتج القطاع الاول كما يلي :

$$\left[(\text{د}_2 + \alpha\, \text{د}_2) + (\text{د}_1 + \alpha\, \text{د}_1)\right]_{\text{ز}_1} = \left[\text{د}_1 + \text{م}_1 + \text{ف}_1\right]$$

وهو توازن بين فترة سابقة (ز_0) وفترة لاحقة (ز_1) كما سنعالج ذلك أكثر في القسم الثاني عند نموذج اعادة الانتاج الموسع . لا يعبر اطلاقا عن الركود الاقتصادى وانما عن حالة التراكم الرأس المال ، وعن وضع اقتصادى ديناميكي . وقد يحدث الاختلال في توازن هذه المعادلة بأن يكون الناتج الاجتماعي الكلي للقطاع الاول يفوق الطلب الكلي عليه :

$$(\text{د}_2 + \Delta\, \text{د}_2) + (\text{د}_1 + \Delta\, \text{د}_1) < \text{د}_1 + \text{م}_1 + \text{ف}_1$$

ويمثل هذا انكماشا في النشاط الاقتصادى ،حسب تفسيرات الاقتصادى الانفليزى جون مينارد كينز J.M. Keynes لان الاستثمار أقل من الادخار ،وضعفا في استخدام الفائض الاقتصادى الجارى المتاح للتنمية ،حسب تفسيرات الاقتصاديين الاشتراكيين ، نظرا لوجود كميات من السلع الانتاجية غير مطلوبة . ويمكن أن نلاحظ ذلك أيضا في اختلال توازن المعادلة التالية بين الاكتناز من جهة والتراكم من جهة أخرى في القطاعين معا :

$$(\Delta\, \text{م}_2 + \Delta\, \text{د}_2) + (\Delta\, \text{م}_1 + \Delta\, \text{د}_1) < \text{ف}_2\, (1 - \alpha)$$

حيث يعبر الشطر الاول من المعادلة عن الجزء من فائض القيمة المخصص للتراكم والشطر الثاني عن الفائض الاقتصادى المستخدم في التنمية (13) .

---

13 - سوف نتعرض بعد حين لموضوع الفائض الاقتصادى .

هكذا يبدو لنا ان سير اعادة الانتاج الموسع هو الاطار الذى يحدث فيه التراكم . واذا كانت نتيجته هي زيادة انتاج القطاع الاول عن الطلب وهو الوضع الاقتصادى المادى فان طلب القطاع الثاني هو الذى يكون اكبر من ناتجه الاجتماعي الاجمالي :

$$د_2 + د_1 < ف_1 + م_1 + د_1$$

$$(ف_2 + ف_1) + (م_2 + م_1) > ف_2 + م_2 + د_2$$

والسبب في ذلك واضح لان سياسة التراكم تقتضي اعطاء الاولوية لقطاع انتاج الوسائل الانتاجية ولان التوسع في الاستثمار ،الذى تفرضه هذه الاولوية ،يترتب عنه خلق قوة شرائية اضافية في شكل دخول جديدة ترفع طلب الطبقتين العمالية والرأسمالية على الاستهلاك ، وسنعود لشرح هذا السبب في الفصل المقبل .

المبحث الثاني

علاقة الاستثمار بالغائض الاقتصادى

ان عملية الاستثمار مرتبطة باعادة الانتاج الموسع . وهو يستمد مصدره من الغائض الاقتصادى الذى هو اكثر شمولية من الاستثمار ومن الادخار ،واكثر عمقا في نظرية التنمية الحديثة ،وأبعد اثرا في سياسة التخطيط الاقتصادى . واذا كان الفكر الاقتصادى التقليدى Classique والتقليدي الجديد Néo-classique والرأسمالي الحديث قد اهتم بالادخار وعلاقته بالاستثمار ،محاولا بذلك ايجاد مفتاح لمشكلة النمو والازمات

.../...

الاقتصادية في النظام الاقتصادى الرأسمالي ،فان غموضا يبقي في هذه النظرية (أى الادخار) وبقيت فيها نقط استفهام كعلامات بارزة . وترتب ان جميع السياسات المقترحة من اجل التنمية أو من أجل انقاذ المجتمع الرأسمالي من الازمات الاقتصادية بـاءت بالفشل الذريع . وهذا لان هناك جزءا هاما من الناتج الصافي او الدخل القومي غير المنفق على الاستهلاك ،وكذلك جزءا من هذا الدخل الممكن استبعاده من الاستهلاك ، لم تستطيع نظرية الادخار استيعابه بالبحث والتحليل ،وبقي في طي الغموض والنسيان حتى جاءت نظرية الفائض الاقتصادى ،فقدمت للاقتصاديين نظرة أوسع حول المشكلة الاقتصادية ،كما سيتبين ذلك من مناقشة نظرية الفائض الاقتصادى .

ومع كون هذه النظرية حديثة ،وعنيت باهتمام الاقتصاديين الاشتراكيين بصفة واضحة الا أن تطورها مبني على افكار سالفة عند التجاريين وعند الطبيعيين . وهي أفكار تطورت بناءا على ما شاهده المجتمع من حدوث تقسيمات اجتماعية للعمل ،وانتشار التبادل التجارى ،والتوسع في استعمال النقود . وقد اهتم بها كارل ماركس فصاغها في نظرية معروفة بنظرية فائض القيمة . وقد كانت أساس انطلاق جديد من الاجتهادات عند الاقتصاديين الاشتراكيين لصياغتها في القالب المعروف بالفائض الاقتصادى . وان اهتمامنا به في بحثنا هذا راجع الى أهميته في السياسات الاقتصادية للبلدان المتخلفة التي نجد اقتصادها خليطا من أسلوب انتاجي رأسمالي ،وقطاع اقتصادى للدولة خاضع لتنظيمات ذات طابع اشتراكي ،واسلوب انتاجي بدائي كما سنعالج ذلك في القسم الثاني .

..../...

الفرع 1 ـ المفهوم البسيط للفائض والمفهوم الرأسمالي :

الكلام عن المفهومين للفائض يجرنا في الواقع الى تقديم أشكاله في مجتمع ما قبل وبعد ظهور الرأسمالية :

1 ـ المفهوم البسيط :

قبل تقديم تعريفات علمية محددة للفائض يجب الانطلاق من مفهوم بسيط هو ان الفائض كل ما يزيد عن الاستهلاك من انتاج الفرد او مجموعة من الافراد او المجتمع.

ولهذا يكون من البديهي تصور انعدام الفائض متى كان كامل الانتاج مستهلكا ذاتيا . وهي الصورة المعروفة عن المجتمعات البدائية . وتعبر عن حالة راكدة للانتاج اوعن حالة اقتصاد مغلق . وكانت الكميات المنتجة من المواد الزراعية آنذاك موضوع الاستهلاك الذاتي . بل كان الفرد ،وسط المجموعة القبلية او العائلية ،يعمل لانتاج كل المواد التي يحتاج هو نفسه اليها ،ولا يفكر اطلاقا في انتاج كميات اكبر أو في التخصص في انتاج كميات تزيد عن حاجته في مادة معينة . وغالب المواد التي كان يجرى وراء انتاجها هي المواد الغذائية ،لانها أساس قيام حياته مع أفراد عائلته .كما هو الامر بالنسبة لقطاع صغار الفلاحين (القطاع التقليدى) في البلدان المتخلفة . وكان اذا حدث تبادل في المنتجات بين الافراد قائما لاشباع حاجات استهلاكية من جهة وفي شكل مبادلات عينية وهي مقايضة من جهة أخرى . وتفسير ذلك راجع الى ضعف درجة تطور القوى الانتاجية ، بحيث كان العمل اليدوى في الانتاج هو كل شيء ،اما ادوات العمل فهي تكاد تكون منعدمة . وحدث بعد ذلك تطور باكتشاف زراعة الارض فصارت المواد الاولية كالزروع من بين المواد التي تخضع ،بين الحين والحين ،الى المبادلة العينية .

.../...

لكن جميع هذه الاشكال التبادلية للمواد لم ترتفع الى المستوى الذى يمكن اعتباره فائضا ،وذلك للاعتباريين التاليين :

1 - الهدف من الانتاج هو الاستهلاك الذاتي ،وكان التبادل لا يأتي الا قليلا ، ولغاية اعادة التوازن الفردى بين الانتاج والاستهلاك ؛

2 - نظام الانتاج مبني على التنوع في المواد المنتجة حتى لا تبقى هناك حاجة الى التبادل وبقصد تحقيق الاكتفاء الذاتي .

ان الشكل الاول الذى ظهر للفائض هو عندما تطورت الزراعة او حدث الاهتمام بخدمة الارض بدلا من مجرد الاعتماد على الصيد أو تربية الحيوانات المستأنسة . وهذا الاهتمام كان يعتبر اول تقسيم اجتماعي للعمل . وجر وراءه انقسام القطاع الزراعي الى فرعين كبيرين هما : فرع الرعي وفرع فلاحة الارض او الزراعة النباتية . وهو نوع من التخصص يستلزم قيام تبادل في المنتجات بين الفرعين من النشاط الزراعي . كما يستلزم نشوء ذهنية لدى المنتجين تطمح الى تحقيق انتاج يفيض عن حاجات الاستهلاك الذاتي ،لان المنتج ،في فرع الرعي ،لا بد له ،كي يحقق اشباع حاجاته الى المواد الغذائية النباتية لعائلته ولحيواناته ،لابد له من الالتجاء الى المنتج في فرع الزراعة النباتية للحصول على تلك المواد . بلنفس الشيء يجب ان يحدث ايضا عند هذا الاخير تجاه الاول للحصول على الحيوانات المستأنسة سواء لاستعمالها في التغذية اولاستعمالها كأدوات عمل في الانتاج . وهكذا يحدث التبادل في المنتجات بين المنتجين ،وتبرز الصورة الاولية للفائض- وهو فائض زراعي - في شكل كميات من المواد الزراعية تزيد عن الحاجات الاستهلاكية الذاتية ،وكانت صورة باهتة ،لان الكميات المتحصل عليها في المواد

..../....

الغذائية من عند الطرف الآخر قليلة وتخصص كلها تقريبا لاشباع الحاجات الاستهلاكية وهذا يجعل الاستهلاك يستوعب كل ما هو فائض لدى منتج فرع الرعي ومنتج فرع الزراعي النباتية . وبالتالي فان شكل الفائض صورى اكثر مما هو حقيقي . وهذه الظاهرة نصادفها أيضا في المجتمعات المتخلفة ،في عصرنا هذا ،وسط الزراعات التقليدية .

غير أن هذا التقسيم الاجتماعي الاول للعمل ـ هذا الفائض الصورى ـ كان بداية عمل انتاجي اقتصادى رشيد . ولم يعد الشخص ،بفعل ذلك ،يقضي كامل وقته لمجرد انتاج كميات كافية يحقق بها ،أوعن طريق مبادلتها ،اشباع حاجاته الاستهلاكية ،وانما كي يوفر فائضا عن هذا الاستهلاك . وهذا هو الشكل الحقيقي للفائض الزراعي الذى لم تعرفه الشعوب البدائية التي كانت تقضي كامل وقتها في البحث عن المواد الغذائية، ولكنه يمكن تطبيق هذا المشكل حاليا على الزراعة في المناطق الريفية بالبلدان المتخلفة، وهو فائض زراعي لا يستثمر منه الا قليل في الزراعة ،لان المالكين الارستوقراطيين ينقلون كميات كبيرة منه الى المدن لتوظيفها توظيفات مختلفة .

وبتحقيق هذا الفائض الزراعي المتمثل ،أولا وقبل كل شيء ،في المواد الغذائية اتسع نطاق الانتاج . لان هذا الفائض كان مصدرا للاستثمار أو التراكم ،فحدث توسع اضافي في تقسيم العمل ،ونشأت مدن ،وقامت حضارات ،وازدهرت التجارة بين الارياف والمدن ،واستخدمت النقود لتسهيل المبادلات التجارية ،وظهرت الطبقات الاجتماعية ، كما تشكلت فوق كل ذلك دول واسعة النفوذ تعكس طبيعة التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية السائدة بكل قيمها الثقافية (14) . كما شاهدنا ذلك في المجتمع المبيدى

14 - Ch. Bettelheim : Planification et croissance accélérée. Maspéro. Petite Collection. Paris 1967. p.58 à 59.

.../...

والمجتمع الاقطاعي خلال تطورهما التاريخي ..

هكذا يظهر الفائض الزراعي كنتيجة ثم كسبب لتقسيم العمل. وبتطور هذا الاخير في مختلف الانشطة الاقتصادية ،وبصفة أدق في الصناعة الحرفية وفي التجارة ثم في الصناعات المختلفة ،تمدى هذا الفائض نطاقه الزراعي الى شكل اكبر واعم هو شكل الفائض الاقتصادى. وهذا الفائض قد سمح ،حسب قول شارل بتلهايم
بظهور التراكم الانتاجي المتمثل في رأس المال الثابت ورأس المال الدائر والذى لم يستطيع الفائض الزراعي تحقيقه ،نظرا لان الصناعة وحدها هي القادرة على خلقهما في شكل مواد انتاجية .

2 - بذور مفهوم الفائض الاقتصادى :

ان هذا المفهوم البسيط للفائض قد تطور مع كل ما حدث من تطورات في القوى الانتاجية . فاذا كان قد أخذ في البداية مجرد مفهوم بدائي يتمثل في الكميات الزائدة عن الاستهلاك الذاتي في الزراعة فانه بعد ذلك ،ومع اتساع النشاط الاقتصادى وتطور العمل الصناعي ،ومع الاكتشاف الجغرافي الهام للعالم الجديد ،ثم مع تطور استخدام النقود في المعاملات التجارية ،تولد فكرعلمي اعطى الفائض تحليلا وبعدا اقتصاديين هامين . ويمكن على العموم اعتبار ذلك محاولة أولية لفكرة علمية لمفهوم الفائض الاقتصادى .

ومن الجنائز اخذ الفكر التجارىMercantilismeوالفكر الطبيعيPhysiocratie منطلقا لهذا المفهوم العلمي البدائي . ويمثلان بذور ميلاد نظرية الفائض الاقتصادى فيما بعد .

.../...

1 - فعند التجاريين ان الفائض أخذ ،لاول مرة ،مفهوما نقديا . ويعود ذلـــك بطبيعة الحال ،الى ما اتسمت به هذه المدرسة من عقلية تجارية صرفة . وهي السمـــة التي ميزت عهد ما قبل الثورة الصناعية ابتداءا من القرن السادس عشر . فقد كان فيـه النشاط التجارى ، مسيطرا على الحياة الاقتصادية . وكانت النقود ،بالنسبة للتجـــارة ، اكثر من مجرد وسيلة للتداول ،بل سلاحا فذا لتحطيم العلاقات الانتاجية الاقطاعيـة ، وغزو ديار الفلاحين ،والهيمنة على المنتجين الحرفيين . وقد يكون هذا الدور المملـق على النقود باعتبارها أيضا وسيلة للتراكم هو الذى جعل الحكومات والاشخاص يـــرون فيها القوة السياسية والاقتصادية معا . وهذا أيضا ما جعل الفكر الاقتصادى الناشـــيء يضع من بين اهتماماته الاولى ((كيف يتم اثراء الامير أو الامة ؟)) وقد سمى المهتمون الاولون بهذا التفكير سموا ((بالكاميراليين)) Les caméralistes نسبة الى الكلمـــــة الالمانية ((كاميرا Caméra)) التي تدل على المكان الذى تحفظ فيه الدولة أموالها (15) ومن الاهم ،فوق كل شيء ،في هذا العهد الذى انتعشت فيه القوميات ،وانتشرت فيـه الافكار الميكيافيلية الثورية ،هو اثراء الدولة وتعمير خزائنها بالاموال . ووجد التجاريون Les mercantilistes ضالتهم في التجارة الخارجية على أساس تحقيق ميزان تجارى موافق Balance of trade تكون فيه دائما الصادرات اكثر قيمة من الواردات . وهذا ما يضمـن تهاطل المعدن النفيس (الذهب والفضة) على أوربا من بقاع العالم المختلفة وخاصـة منه العالم الجديد .

وحدث تطور هام في هذا الفكر التجارى مع القرنين السابع عشر والثامن عشـر سواء في المفهوم الخاص بالميزان التجارى أو في المفهوم المتعلق بالانتاج . وفي الحقيقة

15 - Emile James : Histoire sommaire de la pensée économique. Editions Montchrétien. Paris 1955. p.33.

.../...

ان كلا المفهومين يحدوهما هدف مشترك هو الربح الذى يتشخصه التجاريون ((في الفرق بين السعر الذى ينبغي دفعه مقابل الحصول على السلعة والسعر الذى يمكن به بيعها في مكان آخر)) (16).

ان هذا الاشتراك بين المفهومين في الهدف الاعلى الذى هو الربح قد جعل نظرة التجاريين الى الثروة تختلف في مفهومها عن مفهوم المعدنيين les bulluonistes الذين سادوا القرن السادس عشر. فلم تعد الثروة هي المعدن النفيس- الذهب والفضة - كنقود، وانما الثروة تتمثل في ((ناتج الارض والعمل أو الصناعة)) أما هذا المعدن فهو ((مقياس التجارة)) (17).

من هذه الملاحظات الاولية يتمثل الفائض عند التجاريين في الربح النقدى. وهو يأتي من الانتاج ويظهر في المعاملات التجارية.

اذا كان الانتاج هو مصدر الثروة فلابد للتجاريين أن يفكروا في كيفية تحقيق فائض فيه. وقد اتجه فكرهم في هذا المجال نحو الصناعة، واعتبروها النشاط المدعم للتجارة، والنشاط الذى ينسجم مع الاجراءات الفنية والمالية التي تضمن تحقيق فائض نقدى في المعاملات التجارية مع الخارج. فلابد من تطور الصناعة في المجتمع وبذل أقصى ما يمكن بذله لها من تشجيعات مثل تشجيع استيراد المواد الاولية، مع الحد من استيراد المواد المصنعة، لان هذه الاخيرة لابد أن تكون من الانتاج الاهلي وأن

16 - Henri Denis : Histoire de la pensée économique. P.U.F. Paris 1967. p.107.

17 - M.H. Dowidar : l'économie politique, science sociale. Maspéro. Paris 1974. p.139.

.../...

يكون تصديرها أمرا يستلزم كل التشجيع. كما يجب أيضا تشجيع استقدام المهارات الصناعية والعمل على منع خروجها من القطر. وبهذه الكيفية يمكن تطوير الانتاج الصناعي ،ونضمن للامة ،من جهة ،فائضا في الانتاج ،ومن جهة أخرى ، فائضا في الميزان التجارى ،الذى تكون قيمة صادراته أعلى من قيمة وارداته ،خصوصا اذا علمنا أن أسعار المواد المصنعة هي دائما أعلى من اسعار المواد الاولية .

ورغبة في تحقيق فائض نقدى أكبر للامة امتدت نظرة التجاريين الى أبعد من مجرد الصادرات والواردات لتشمل مختلف الخدمات التجارية الاخرى مثل الاشتراط في النقل على الدول المتعامل معها أن يكون نقل السلع على السفن (أو وسائل النقل) الوطنية . وهي عملية تمكن الامة من الحصول على فائض نقدى اكبر يأتيها من ميزان اكثر شمولا من الميزان التجارى الا وهو ميزان المدفوعات .

وهكذا يكون مفهوم الفائض عند التجاريين هو ذلك الفائض النقدى الذى يسفر عنه ميزان المدفوعات .

2 - أما عند الطبيعيين Les physiocrates فان مفهوم الفائض قد شاهد تطورا ملحوظا . لانه اذا كان التجاريون قد سحرهم رونق الذهب والفضة ،واعتمدوا النقود أساس الثروة ، بعد أن كانت الثروة في حد ذاتها ،فان تفكيرهم الاقتصادى كان بصفة عامة سطحيا بالنسبة للطبيعيين رغم كونهم أيضا قد وقعوا في خطأ اعتبار الزراعة القطاع الوحيد الذى يدر الناتج الصافي(18)، ومن ثمة فان قطاعي التجارة والصناعة قطاعان

18 - François Quesnay : Tableau économique des physiocrates. Calmann-Levy. Paris 1976. p.46 à 52.

.../...

عقيمان ،احلى وأولى النقود التي هي ((ثروة عقيمة)) ما دامت مجرد عربة لنقل القيم. اما الثروة الفعلية فتتمثل في مجموع القيم التي يمكن للانسان استهلاكها أشباعـا لحاجاته المختلفة من غير افقار مصدرها وهو تعريف أكثر تطورا من تعريف التجاريين ولكنه يتجاهل المواد الاخرى غير الاستهلاكية .

وفي منطق الطبيعيين ان القطاع الذى لا يمكن ،من بين جميع القطاعات الاقتصادية ،أن يتعرض للافقار ،وهو ينتج القيم الاستهلاكية ،لا يمكن أن يكون الا الطبيعة أو الارض : بمعنى الزراعة . وهي نقطة ضعف أخرى في تعريف الثروة .

ويميز الطبيعيون تمييزا واضحا بين الثروة والدخل . فالاولى هي كميات من القيم الاستهلاكية . وهي اذن عبارة عن مخزون من الاموال . اما الثاني فهو تيار من الانتاج يتدفق عبر الاشخاص في شكل نقدى . وعلى هذا الاساس صمم أحد رواد هذه المدرسة الفزيوقراطية ،وهو فرانسوا كيني F. Quesnay ،جدوله الاقتصادى المعروف ،والذى قسم فيه المجتمع الى ثلاث فئات اجتماعية اقتصادية هي : طبقة المزارعين ،وطبقة المـلاك المقاريين والسلطان وجامعي الضرائب ،وطبقة الحرفيين والتجار وكل المواطنين المشغلين في الخدمات الاخرى والاعمال الاخرى غير الزراعة . وهذا التقسيم مبني على فكرة اعتبار الزراعة مصدر الثروة ، واعتبارها القطاع المنتج الوحيد ،والقطاع الذى ينتج الناتـج الصافي Produit net نظرا لدور الطبيعة الهام في مساعدة العمل على تحقيق انتاج اكبر من الجهد الذى بذلـه .

وهكذا اهتدى الفزيوقراط الى تفسير نشوء الناتج الصافي . وليس في حد ذاتـه هو الدخل القومي ،وانما جزء منه لان هذا الدخل يتضمن حسب هذا الجدول قيمـة

.../...

الناتج الصافي مضافا اليه قيمة السلع المستهلكة من طرف الطبقة المنتجة وقيمة المبيعات من المواد الاولية للطبقة العقيمة . ويعبر عن هذا الناتج الصافي بقيمة السلع التي تزيد عن قيمة الكميات اللازمة لضمان الزروع والمعيشة للمزارعين والمدفوعة للصناع الحرفيين عن تعويض رأس المال الثابت كقيمة سنوية للاندثار. وفي تيار تدفق هذا الجزء من الدخل نجده مستقرا عند احدى الطبقات الثلاث السابقة هي طبقة الملاك المقاريين وهو في الحقيقة عبارة عن ريع La rente .

ولعل ما هو مهم جدا تسجيله في تشكيل الناتج الصافي عند الطبيعيين هو دور رأس المال. فبعد التمييز بين ثلاثة أنواع من رأس المال ، وتعريف كل واحد منهما على النحو التالي :

1 ـ التسبيقات العقارية Les avances foncières التي يقدمها الملاك والمتمثلة في استصلاح الارض وشق القنوات أو الاعمال الكبيرة التي تعيش مع الانتاج من غير أن تندثر ،

2 ـ التسبيقات الاولية Les avances primitives التي يدفعها المزارعون للحصول على أدوات العمل وهي مواد انتاجية معمرة .

3 ـ التسبيقات السنوية Les avances annuelles وهي تتشخص في كميات الزروع والمواد الغذائية للمزارعين وأفراد عائلاتهم .

بعد هذا التميز يكون واضحا ان تلك التسبيقات المختلفة هي أنواع من رأس المال : رأس مال ثابت دائم بالنسبة للاول ، ورأس مال ثابت غير دائم بالنسبة للثاني ، ورأس مال دائر بالنسبة للثالث.

.../...

فالنوعان الاخيران من رأس المال هما اللذان استرعيا اهتمام المدرسة الفزيوقراطية . لانهما متصلان بطبقة المنتجين. وهذا ما ينسجم مع سير تحليل مفكريها في تقسيم المجتمع الى طبقة منتجة واخرى غير منتجة أو عقيمة . وهذا التحليل ضروري أيضا لتفسير سير عملية اعادة الانتاج كما نلاحظ ذلك من التصوير الرقمي لتوزيع الدخل الذى يقدم به فرانسوا كيني F. Quesnay جدوله الاقتصادى :

1 - يفترض هذا الاقتصادى الطبيعي ان المخصص الاستثمارى ((رأى المال الثابت)) الذى يقدمه المزارعون ،في سير العمل الانتاجي ،في شكل تسبيقات أولية ، لتجهيز المزرعة بأدوات العمل المختلفة ،هو 10 مليار من الفرنكات . ويفترض أن هذه التجهيزات لا تفقد قيمتها عبر الدورات الانتاجية الا جزئيا ، بحيث يمكن لها بذلك ان تعيش مدة عشر سنوات : أى بمعدل اندثار Amortissement سنوى مقدر بقيمة 1 مليار وهي بالنسبة لطبقة الحرفيين الصناع عبارة عن تسبيقات سنوية . وتمثل قيمة الدفع السنوى للمزارعين قصد الحصول على تجهيزات جديدة (رأس مال ثابت) من طبقة الصناع الحرفيين او التجار ، ولكن هذه القيمة لا يظهرها فرانسوا كيني لدى المزارعين في الجدول ، وانما يظهر فقط في الجدول قيمة الانتاج (القيمة المضافة) البالغة 5 مليار فرنك موزعة كما يلي : 2 مليار للمزارعين كتسبيقات سنوية ،و 2 مليار للمالكين كناتج صافي ،و 1 مليار كتسبيقات سنوية للحرفيين .

2 - يفترض نفس المفكر الفزيوقراطي أن المزارعين لا يمكن لهم تحقيق السير المادى لعملية الانتاج أو اعادة الانتاج الا بتخصيص مبلغ محدد يمثل قيمة المواد (مثل الزروع) وقيمة المواد الغذائية للمنتجين حتى يجددوا قوتهم على العمل الزراعي .

.../...

وهذان النوعان من المواد التي تندثر قيمتها نهائيا مع كل دورة انتاجية ،ولذلـــك يسميها كيني F. Quesnay بالتسبيقات السنوية ،هي عبارة عن رأس مال دائر. ويفـترض هذا الرجل ان قيمة رأس المال هذا يبلغ 2 مليار ،وهو الذى أدى الى انتاج قيمـــة 5 مليار المذكورة سابقا (19).

ان المليارين من رأس المال الدائر لهما دور كبير في زيادة الدخل القومي فـي نظر المدرسة الطبيعية ،باعتبارهما أساس اعادة الانتاج .

ويمثلان عملية استثمارية في بداية السنة بهدف تطوير القوى الانتاجية للمزارعين أو بالاحرى للمجتمع. وهذان المخصصان من رأس المال الذى لا يزيد عن 2 مليار مـــن الفرنكات هو الذى أدى الى تحقيق ناتج كلي للمجتمع يرتفع في نهاية السنة ،حســـب الجدول الاقتصادى لكيني F. Quesnay ،الى 5 مليار. ويمثل الفرق بين الرقمين (5 مليار و 2 مليار) قيمة مبيعات الطبقة المنتجة للطبقتين الاخرتين . وهو تيار نقدى من الدخل القومي يعود من جديد الى الطبقة المنتجة ،التي كانت مصدره في البداية . ولكن هـــذه القيمة البالغة 3 مليار لا تمثل الناتج الصافي ،ولا تمثل الفائض الاقتصادى الذى نبحـــث عنه. وانما قيمة هذا الاخير (أى الفائض الاقتصادى) تتمثل في فائض دخل الطبقة المنتجـة من مبيعاتها البالغة 3 مليار عن الجزء الذى تنفقه منه في شراء مواد استهلاكية من التجار والذى يبلغ 1 مليار. وهو فائض ترتفع قيمته اذن الى 2 مليار ،ويساوى قيمة الناتج الصافي

---

19 - المرجع السابق لفرانسوا كيني ص 47 و 58 .

.../...

التي كانت قد تحصلت عليه الطبقة المالكة العقارية ،وهو موجه من جديد لاعادة الانتاج الموسع (20).

3 ـ الفائض الاقتصادى في النظرية الرأسمالية :

ورغم ان التجاريين والفزيوقراط حاولا محاولات معتبرة أن يقدما مفهوما للفائض الاقتصادى ،يتناسب مع طابع النظرة الاقتصادية الكلية Macro-économique التي يتميز بها فكرهما ، الا أن اهتمام المدرستين كان منشغلا اكثر بجوانب اخرى من المشكلات تمثلت اما في الانشغالات السياسية ،مثل البحث عن الوسائل الاقتصادية لبناء دولة قوية ،كما هو الشأن بالنسبة للتجاريين ،واما في الانشغالات الفلسفية ، التي تجعل الطبيعة هي القادرة وحدها فقط على تمكين العمل من تحقيق الناتج ،كما رأينا ذلك عند الطبيعيين. وحاول الكلاسيكيون بعدهما أن يركزوا كل اهتمامهم على الظاهرة الاقتصادية ،وبالدرجة الاولى على شروط التطور أو النمو. واهتدوا فعلا الى فكرة الفائض ، ولكنهم تمثلوها في الادخار ،وربطوا بينه وبين الاستثمار علاقة متينة ، اقاموا عليها نظريتهم المعروفة بتكوين رأس المال .

الادخار في النظرية الرأسمالية الكلاسيكية هو القوى الشرائية السائلة والمتوفرة ، والتي يستبعد استعمالها في الاستهلاك بقصد استخدامها على أوجه الحصول على اللازم من المواد الغذائية للعمال ،والمواد الاولية وأدوات العمل في مختلف الورش . وهي اذن عملية استثمار يترتب عنها بناء طاقة انتاجية جديدة أو احداث التراكم(21).

20 ـ المرجع السابق لفرانسوا كيني ص52 ولو أنه من المعروف أن الجدول الاقتصادى لا يتحدث الا عن اعادة الانتاج السنوى . ولكنه من الناحية الواقعية لا تستبعد اعادة الانتاج الموسع عند الفزيوقراط وفي تصور هذا الجدول .

21 ـ نفس المرجعين السابقين لـ ...يدار ص182 وايميل جيمس ص81 ؛

.../...

ويذهب آدم اسميث A. Smith الى اعتبار الادخار والعمل شرطين لابد منهما لاثراء الامة . ويشاركه في الرأى جميع رجالات الفكر الكلاسيكي وحتى الكلاسيكيون الجدد رغم مزيد اهتمامهم بالبحوث المتعلقة بالقيمة ،وكذلك كتاب الفكر الرأسمالي الحديث.

واذا كان التقليديون قد نظروا الى الادخار على انه مصدر الاستثمار (22) ،واعتبروا العلاقة القائمة بينهما علاقة تعادل وتوازن ،بحيث لا يمكن عند اسميث A. Smith أو ريكاردو D. Ricardo أو ساى J. B. Say ان تحدث للاقتصاد القومي أزمة (انظر كينز في القسم الثاني) ،فان التطورات الاقتصادية والتوسع في الانتاج اللذين حدثا ،أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ،قد احدث تغييرات عميقة في الفكر الاقتصادى الرأسمالي . ولكنها تغييرات لم تشمل ،رغم قوة هزات الازمات وآثارها على النشاط الاقتصادي جميع مفكرى ذلك العصر ، فكان رجال قد جددوا تحمسهم للفكر التقليدى ، وادخلوا عليه تطويرات تعتمد على الجانب النفسي في التحليل ،فأعطوه الدور الحاسم في تحديد سلوك الاشخاص سواء في ذلك لدى المستهلك الذى يختار بين العديد من المنافع (المنتجات) اولدى المنتج الذى يقارن بين التكلفة الحدية والانتاجية الحدية. وسمى هؤلاء الرجال بالتقليديين الجدد les néo-classiques أمثال جوفانز S. Jevons وبافارك B. Baverk وغيرهما/ وهم يسلمون كسابقيهم ،بتساوى الادخار والاستثمار، ولكن سلوك القائم

22 - A. Smith : Recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations Paris I976 :p. I4I à I42

D. Ricardo : principes de l'économie politique de l'impot. Qalmann. Parsi I970 p. 233 et 28I

J. B Say : Traite d'économie politique. Calmann Levy. Paris I972 p. 390 à 402, 454 et 469

.../...

بالاستثمار مثلا خاضع أو يجب ان يخضع في تحديد الكميات التي يستثمرها الى المقارنة بين الانتاجية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة . فنقطة التساوى هي النقطة المثلى في تحديد هذه الكميات (23). وكان أبرز من اهتم برأس المال ،في هذا الرعيل من المفكرين ،الاقتصادى النمساوى بوهم بافارك Böhm Baverk الذى ربط ربطا متينا بين الادخار ورأس المال ،واعطى تفسيرا لسعر الفائدة على انه ((ثمن الانتظار)) الذى يجعل الشخص يفضل الاموال المستقبلة عن الاموال الحاضرة التي لا تتضمن أدنى خطر . وكأن الادخار أو رأس المال هو انفاق على أموال مؤجلة (24).

ان هذه النظرة الى الادخار ،كفائض اقتصادى موجه بكامله الى الاستثمار ،اثارت الريب لدى الفكر الرأسمالي الحديث الذى طبعه كينز J. M.. Keynes بطابعه الخاص. ولو أن أفكارا هامة سبقت هذا الفيلسوف الانجليزى في مجال تفسير العلاقة بين المتغيرين (الادخار والاستثمار) وتفسير الازمات الاقتصادية . ومن المعبرين عن هذه الافكار: السويدى كنوث ويكسل Knut Wichsell في مقارنة المعدل الطبيعي للفائدة (معدل الربح) والمعدل الجارى للفائدة (سعر التسليف) ،والنمساوى جوزيف شامبيتر J. Schumpter الذى يربط حدوث التطور L'évolution بوجود ادخار صافي والا كانت

---

23 - وتسمى هذه المدرسة أيضا بالمدرسة الحدية لقيام تحليلاتها على النزعات النفسية للاشخاص والمقارنة بين ما تسببه الكميات الاخيرة من المنافع ومن الالم.

24 - E. V. Böhm-Baverk : Théorie positive du capital. Marcel Gérard Paris 1929. p. 238 à 243 et 476 à 477

.../...

خالقة الثبـــات ،والبريطاني جون أتكينسون هو بسن J. A. Holbsonوكذلك الروســـي توغان برانوفسكي Tugan Baranovski اللذان اعتبرا الزيادة في الادخار (الاقتصادى الاول) والنقص في الادخار (الاقتصادى الثاني) سبب حدوث فائض في الانتـــاج surproductionأو حالة الركود ، اما الفرنسي ألبير أفتاليون A.Aflalion فيرى أن سبـــب الازمة راجع الى معجل رأس المال ،الذى هو الزمن الفاصل بين الاستثمار ووقت دخول رأس المال في الانتاج ،وهي أزمة موقتة تحدث خلال هذه الفترة الزمنية بفعل ارتفـاع الطلب على سلع الاستهلاك (25). وليس موضوعنا هو التعرض لتفاصيل هذه المشكلـــة الاقتصادية . ولا يهمنا اذن منها الا مجرد ذكرها على سبيل الاشارة .

انها أفكار تأخذ الادخار نقطة الارتكاز في تفسير الازمات الاقتصادية . وهي في نفس الوقت رفض صريح للفكرة القديمة في التوازن الدائم بين الادخار والاستثمار. ويبسط كينز J. M. Keynes هذه الافكار بتحليل دقيق مضمونه انه اذا كان الادخار يمثل الفائض الاقتصادى فانه لا يتساوى دائما مع الاستثمار ، وهذا طبيعي مادمنا لا ننكر عنصـــر الاكتناز Thésaurisation في تشكيل الادخار. وهذا الاكتناز في الحقيقة يمثل ناتجا غير مباع كما يبدو من المعادلات التالية (26).

الادخـــار > من الاستثمـار

الادخـــار = الاستثمار + الاكتناز

الادخـــار = الاستثمار + الناتج غير المباع

الناتج غير المباع = الاكتنـاز.

---

25 ـ انظر الطلب الفعلي عند كينز في القسم الثاني .

26 ـ Arghiri Emmanuel : Le profit et les crises. Maspéro. Paris 1974 p. 277
J. M. Keynes : Théorie générale. Payot. Paris 1979 p. 81 à 85

والادخار ،كفائض اقتصادى في النظرية الرأسمالية بصفة عامة والكينزية بصفة خاصة علاقة اقتصادية مبنية على القيمة . ويتحدد حجمه في اطار توزيع الناتج الاجتماعي بين الطبقات الثلاث التي يتشكل منها المجتمع الرأسمالي : طبقة الرأسماليين الصناعيين المالكين لوسائل الانتاج ،وطبقة الارستوقراطية العقارية المالكة للارض ،وطبقة العمال الذين يبيعون جهد عملهم للطبقتين الآنفتي الذكر. فكل واحدة من هذه الطبقات لها حصتها في الناتج الاجتماعي هي : الربح Profit بالنسبة للأولى ،والريع La rente بالنسبة للثانية ،والاجر Le salaire بالنسبة للثالثة . وفي مفهوم النظرية الرأسمالية ان القدرة على الادخار هي للطبقتين الاولتين ، أما الثالثة فهي مجرد طبقة مستهلكة لدخلها الذى يمكنها بالكاد من تجديد قوتها على العمل. وما دام الادخار مصدر التراكم الرأسمالي ، وبالتالي مصدر الثروة ،كما يذهب آدم اسميث ، فان ارتفاع حجمه يستلزم انخفاض الاجور، مما يجعل الاثنين اذن في حالة علاقة عكسية . ولا يكفي انخفاض الاجور لاحداث التراكم L'accumulation الكبير والسريع عند الفكر الرأسمالي بل لابد أيضا من تخفيض الريع ، لان الصناعة هي النشاط الذى يتم فيه تكوين رأس المال وليس الزراعة (27) . وفي الغالب ان دخل الطبقة الارستوقراطية العقارية هو دخل للانفاقات الاستهلاكية التفاخرية. ولذلك فهو لا يفيد التراكم ،بينما تخصص الطبقة الرأسمالية جزءا كبيرا من الارباح لاغراض التراكم . ولهذا فان دور الربح بالنسبة للادخار مصدر أساسي ،وتقوم بينهما علاقة طردية ،في حين تقوم بين هذين الاخيرين من جهة والاجور من جهة أخرى علاقة تناقضية .

---

27 ـ المرجع السابق لآدم اسميث ص186 ولريكاردو ص233 و 281 .

.../...

ولكنه تناقض لا تفسره النظرية الرأسمالية تفسيرا اجتماعيا ،وانما تناقض اقتصادى بحث لـه شكل التنازع في توزيع الناتج بين عناصر الانتاج الثلاثة (العمل ورأس المال والارض) التي يملك كل عنصر منها مكافأته الخاصة .

هكذا كان اهتمام الاقتصاديين الرأسماليين بالادخار مبنيا على أنه شرط التنميـــة الاساسي الذى يسبق العمل من حيث الاهمية . وقد كانت دراسة كينز J. M. Keynes للادخار قد حظيت بالعناية الكافية ،وطور نظريته مستهدفا فهم حركة النظام الاقتصادى الرأسمالي وكل التقلبات التي تحدث فيه . وهذا بطبيعة الحال في علاقته الدائبـــة والدائمة بالاستثمار الذى علق عليه الدور الحاسم في تفسير أسباب تلك التقلبـــات والازمات ،كما سنشرح ذلك في القسم الثاني .

الفرع 2 ـ الفائض الاقتصادى في النظرية الاشتراكية :

وبالرغم من أن النظرية الرأسمالية قد تقدمت أشواطا هامة في تحديد مفهـــوم الفائض الاقتصادى ،بأن خلصته من النظرة الضيقة المرتبطة بقطاع اقتصادى معـــين ، فانها قد بقيت حبيسة التعلق بالادخار . وكان لذلك أثره البالغ في عدم قدرتها علـــى تقديم نظرية متكاملة لظاهرة الفائض الاقتصادى . وربما كانت النظرة الحسابية الفنية الى هذا الفائض ، مع اغفال الجانب الاجتماعي له الخاص بما يحتمل تعبئته من المـــوارد الانتاجية ،كما شخص ذلك بارا في نظريته عن الفائض الاقتصادى الاحتمالي ،هي السبب الذى حدا بهذه النظرية الى التردى في النقص والضعف الملحوظين . وسنتعرض في هذا الفرع الى شكل هذا النوع من الفائض عند نفس الكاتب .

.../...

وفي الواقع ان الفضل في تصحيح أخطاء النظرية الرأسمالية ،بخصوص الفائض الاقتصادى ،يعود الى النظرية الاقتصادية الاشتراكية وكان كارل ماركس K. Marx أول من فتح الطريق في هذا المضمار. وتبعه مفكرون اشتراكيون آخرون اعطوا تحديدات قيمة، وحللوا الفائض الاقتصادى تحليلا علميا عميقا ،وخرجوا رغم الاختلافات الجزئية ،بما يمكن تسميته حقا بنظرية الفائض الاقتصادى. ومن أبرز هؤلاء المفكرين واكثرهم اهتماما بهذا الموضوع الاقتصادى الامريكي بول باران P. Baran والاقتصادى الفرنسي شارل بيتلهايم Ch. Bettelheim

1 ـ الفائض عند كارل ماركس :

يتبين من دراسة فكر هذا الفيلسوف الالماني أن مفهوم الفائض عنده هو الزيادة في مجموع العمل ، تحت شكله المادى أو شكل قيمة ، بالنسبة للعمل الضرورى (28) وهو اذن عبارة عن فائض الناتج الاجتماعي الصافي عن العمل الضرورى اجتماعيا للانتاج. وهو تعريف مبني على اعتبار الفائض علاقة اقتصادية أو بالاحرى علاقة اجتماعية للانتاج. لانه يفترض وجود طبقتين : واحدة منهما تملك وسائل الانتاج ،ولكنها لا تعمل ،وأخرى تعمل ولا تملك اكثر من عملها. ورغم أن هذه الاخيرة هي التي تنتج ذلك الفائض الا أن الاولى هي التي تستأثر به ،وتستخدم فائض الناتج ،وهو عمل محول لمادة وموجود كقوى خارجية اجنبية في مواجهة العمل الحي ،تستخدمه كرأس مال ينقسم الى وسائل انتاج ، ويمثل شروط العمل الموضوعية التي يستعملها في الانتاج ،والى وسائل المعيشة للعمال ، باعتبارها شروطا ذاتية للعمل يجدد بها قوته على الانتاج.

---

28 ـ الذى يقصده كارل ماركس بمجموع العمل هو قيمة العمل الحي (العمل الضرورى) وفائض العمل الذى هو فائض الناتج (فائض القيمة).

K. Marx : Fondements de la critique de l'économie politique E. Progrés Moscou volume I P. 414 à 417

ان المقصود بالناتج الاجتماعي الصافي هو ما يسميه ماركس نفسه ((بالقيمة المنتجة)) تمييزا لها عن ((قيمة المنتجات)) التي هي الناتج الاجتماعي الاجمالي . وهي أصغر قيمة ،كما يقول هو نفسه ،من هذه الاخيرة (29) . وتمثل مجموع قيمة المواد الاستهلاكية ، خلال السنة ،مع مجموع قيمة المواد الانتاجية الاضافية ،في نفس الفترة . وهو تحديد يستبعد من الحسبان قيمة مواد الانتاج التعويضية ،التي تتمثل في وسائل الانتاج المختلفة ،التي اندثرت تحت تأثير عمل الانتاج المتكرر. وهي مجرد تعويض لما اندثر Amortissement من الطاقة الانتاجية التي لا يضاف شيء جديد اليهما . ولهذا فان الناتج الاجتماعي يكون ناتجا اجماليا brut اذا أضفنا الى الناتج الصافي قيمة هذا الاندثار التي تعبر عنه قيمة رأس المال الدائم (المستهلك من رأس المال الدائر المادى ورأس المال الثابت) وهكذا ،فاذا ذهبنا مع ماركس الى تقسيم الناتج الاجتماعي الاجمالي الى عناصره المعروفة وهي :

1 - رأس المال الدائم (د) capital constant كقيمة مجموع التجهيزات والمواد الاولية والمساعدة والنصف المصنوعة .

2 - رأس المال المتغير (م) capital variable كأجور العمال .

3 - فائض القيمة (ف) plus-value كالزيادة التي تتشخص في الفرق بين قيمة المنتجات وقيمتي رأس المال الدائم والمتغير .

نحصل على هذه المعادلة الرمزية :

د + م + ف = الناتج الاجتماعي الاجمالي .

---

29 - ليس هناك ما يدعو الى التوسع في هذه النقطة وسنستخدم اصطلاح الناتج الاجتماعي في كتاباتنا الآتية .

ويعتبر ناتجا صافيا في هذه المعادلة قيمة الناتج الاجتماعي الاجمالي مطروحا منها قيمة الاندثار الكامنة في رأس المال الدائم والتي هي (د) .

د + م + ف - د = م + ف .

م + ف = الناتج الاجتماعي الصافي .

وبما أن القيمة المستولى عليها من طرف الرأسماليين ،في هذا الناتج ،هي فائض القيمة (ف) فهي نفسها التي تمثل الفائض الاقتصادي عند ماركس .

ان تجاهل هذا الفيلسوف الالماني للجزء المستهلك من طرف الرأسماليين في فائض القيمة ،بحيث اعتبره كله فائضا اقتصاديا ، راجع الى كونه قيمة جديدة (رأس المال) مستقلة عن العمل الحي الذى يبيع لها قوة عمله مقابل الاجر (شروط ذاتية للعمل) رغم كونه هو الذى انتجها . ولكن العمل في النظام الرأسمالي معروف بأنه قوة خلاقة تتخلى دائما عن نفسها ما انجزته تحت شكل شروط موضوعية للعمل متمثلة في السلع المنتجة التي يشخص الرأسمالي امتلاك قيمتها .

والفائض الاقتصادى عند ماركس لا يمكن تصوره فقط في حالة المجتمع الرأسمالي المتطور ،الذى يستغل فيه الرأسماليون العمال بالاستيلاء على جزء من القيمة التي انتجوها ،وهي العملية التي يحدث فيها التراكم الرأسمالي ،وانما يمكن تصوره أيضا في حالة المجتمع المتجه نحو الرأسمالية في شكل تحول الفوائض الاقتصادية من القطاعات قبل الرأسمالية الى القطاع الرأسمالي وهو المعروف بالتراكم الرأسمالي الاولي (L'accumulation primitive) الذى هو أسبق من الاول ((بدلا من أن يكون صادرا عنه)) (30).

30 - كارل ماركس: نقد الاقتصاد السياسي مكتبة المعارف . بيروت 1956 . الكتاب الاول ، الفصل 27 ص 1050 ترجمة محمد عيتاني .

.../...

ان هذه العملية الاخيرة ،أى التراكم الرأسمالي الاولى ،كانت قد لعبت في تكوين الفائض الاقتصادى ((نفس الدور تقريبا الذى لعبته الخطيئة الاصلية في علم اللاهوت))(31) عندما أخطأ آدم التصرف وعض التفاحة . فقد ظهرت ،منذ القرن السادس عشر على الخصوص ،طبقة بورجوازية مهمتها امتصاص أو التحايل على امتصاص الموارد المادية الموجودة عند الاخرين . وكانت هيمنتها ،بما توفر لديها من رأس مال نقدى، قد مست كل النشاطات الاقتصادية سواء كانت تجارية أم زراعية أم صناعية . وحدث ، بفعل ذلك ،ان أصحاب رؤوس الاموال قد تحصلوا على ثروات هائلة على حساب الذين انتجوها وبذلوا فيها اعمالا جد شاقة . ومن أبرز ملامح هذا الاستغلال الذى يمثل الفائض الاقتصادى ، والذى أعطاه ماركس ،عبارة التراكم الرأسمالي الاولى ثلاثة هي :

1 - تخفيض أجور العمال المشتغلين في الزراعة والصناعة مع تمديد وقت العمل لكل واحد بصرف النظر عن السن والجنس . وهو تخفيض أدت اليه شروط العمل قبل الرأسمالية السائدة ،مثل هروب الانسان الى المدن وادخال الآلة في الانتاج الزراعي ، وتسريح كبار الاقطاعيين للعاملين في الزراعة ،وتجريد المزارعين الصغار من أملاكهم. وتم ذلك في ظل التحالف الواضح بين الدولة ، والبوجوازية الزراعية الصاعدة ، والاقطاعية . وهو تحالف قائم على أساس المصلحة المشتركة هي ضمان اكبر دخل ممكن . وقد تضخم، بسبب هذا ،جيش العمال المتعطلين والشحاذين . وكثر عرضهم عن الطلب على خدماتهم،

---

31 - كلام ماركس الوارد في المرجع السابق ص 1050 و 1051 .

.../...

وأصبح موقفهم ضعيفا في قبول الاجور المعروضة عليهم . ولا مفر اذن من الخضوع لشروط الرأسمالي الناشيء الذى يستفيد أيضا ،في النشاط الزراعي ،من مزايا عقود الكراء الطويلة الاجل التي يبرمها مع الاقطاعيين لمدد تمتد حتى التسعة والتسعين سنة ،بحيث يبقى ثمن الكراء ثابتا كامل هذه المدة ،رغم ما يعترى الاسعار من ارتفاعات. وهكذا تكون استفادة الرأسمالي الزراعي استفادتين هما : الاجر المنخفض ،الذى يستفيد منه أيضا الرأسمالي الصناعي ،على حساب العمال الريفيين النازحين أفواجا الى المدن للعمل في الصناعة ، ثم الريع المنخفض الذى يدفعه الرأسمالي الزراعي للاقطاعي (32). ويؤدى العاملان ،بطبيعة الحال ،الى رفع حجم التراكم الاولي .

2 - فصل الصناعة البيتية عن الزراعة . ويمثل وجها بشعا لضغط الرأسمالي التجارى على الصناعة الريفية للهيمنة عليها ،والحاقها بعد ذلك بالرأسمالية الصناعية ، وجعل أصحابها مجرد عمال غير مالكين . وبدأت عملية الفصل هذه عندما توصل التجار الى اقناع الحرفيين الريفيين بعدم جدوى الاعتماد على المواد الاولية التي يحصلون عليها من نشاطاتهم الزراعية أو باجتهاداتهم الشخصية . فذلك تضييع للوقت وتبذير للجهد في حين انه تكون الفائدة عظيمة لو قام التجار أنفسهم بتموينهم بالمواد الاولية اللازمة، على ان يشتروا منهم ،بعد ذلك السلع لتصريفها في المدن او في المناطق النائية ،وتمت هذه العملية الاولى ،ثم تلتها عملية ثانية تمثلت في تزويد هؤلاء الحرفيين بأدوات العمل، لان أدواتهم الخاصة قديمة ،وأصبحت غير قادرة على اشباع حاجات التجار الى السلع.

---

32 - نفس المرجع السابق لكارل ماركس الفصل 15 ص 719 والفصل 28 ص 1094.

.../...

وهذه الادوات الجديدة هي اما ملك للتجار أو دين على الحرفيين . وفي كلتا الحالتين فان هيمنة الرأسمال التجارى واضحة ،وان هؤلاء لم يعودوا سوى عمال يخضعون لنظام عمل يشبه القطعة . وقد تطور الوضع ،نتيجة الديون المتراكمة عليهم ،فأضحى التجار هم المالكين الحقيقيين للوحدات الصناعية الحرفية ،فقاموا عندئذ بتجميعها في أمكنة معينة في شكل وحدات صناعية رأسمالية . وهي العملية الثالثة لتكوين الصناعة الرأسمالية ، وتحول الحرفيين الى عمال أجراء ، وتلاشي الصناعة البيتية(33) واغتنت الطبقة الرأسمالية أيما اغتناء من هذه التحولات ،سواء كان ذلك على حساب الحرفيين عندما كانت تمدهم بالمواد الاولية وأدوات العمل باسعار مجحفة ،وتحتكر شراء منتجاتهم بأسعار هزيلة ، أوعلى حساب العمال الاجراء الذين يتقاضون أجورا جد زهيدة . وان هذا الشكل ،في الحصول على حصة الاسد من القيمة المنتجة ،لهوعين التراكم الاولى .

3 ـ استعمار المناطق النائية من العالم الجديد ،في امريكا ،ومن العالم القديم، في الهند الشرقية وافريقيا ،واستعباد سكانها كانا قد مكنا الرأسماليين من الحصول على موارد مادية عالية مثل الذهب والفضة ،ومثل المواد الاولية التي يشغلون الرقيق من أجل الحصول عليها بأقل التكاليف ،سواء كان هذا التشغيل في الحقول الزراعية أو في المناجم، ومثل فائض الميزان التجارى الذى يشخص التبادل غير المتكافئ بين الدول الرأسمالية والمستعمرات أوأشباه المستعمرات ،ذلك التبادل الذى يجعل معدل التبادل التجارى، أوأسعار الصادرات بالنسبة لاسعار الواردات ،دائما في صالح الاولى ،التي لها قوة الفرض،

---

33 ـ المرجع السابق لماركس الفصل 30 ص 1113 .

وعلى اسباب الثانية التي تستكين للامر الواقع. ويزيد من أهمية استقطاب هذه الموارد المادية النظام المالي الذى تطبقه الدولة البورجوازية لفائدة الرأسماليين ،والذى يتمثل في وضع سياسة جمروكية مشجعة ،وفي تشجيع هؤلاء أيضا على انشاء البنوك وتوسيع ما أمكن شبكتها ، بهدف امتصاص ما عند الاشخاص من موارد مادية (34). وتلك صور أخرى للتراكم الرأسمالي الاولى .

ان هذا النوع من التراكم الرأسمالي يمثل ،كما هو واضح ،نزوح أجزاء من القيم المنتجة في شكل نقود من أنشطة اقتصادية غير رأسمالية ،بحكم طبيعة العلاقات الانتاجية السائدة فيها ،الى أنشطة اقتصادية منظمة على أساس علاقات انتاجية رأسمالية. وهذه الاجزاء من القيم النازحة نحو هذه الانشطة الاخيرة الاكثر تطورا ما هي الا فوائض اقتصادية ،لا تتم داخل النظام الاقتصادى نفسه وانما بين نظامين (أوأكثر) من الاقتصاد غير متجانسين . وهذا ما جعل ماركس يسمى هذا النوع من التراكم الرأسمالي بالتراكم الاولي .

ان هذا التمييز في تراكم رأس المال يعبر عن التطور التاريخي للرأسمالية. فهي قد نشأت في اطار التناقضات الحادة بينها ،كنظام اقتصادى متطور في قواه الانتاجية ،وبين انظمة اقتصادية متخلفة ،في درجة تطور هذه القوى ،سواء كانت أنظمة اقطاعية أو حرفية أو غيرها . ولهذا كان شكل التراكم الرأسمالي تراكما أوليا ، تمييزا له عن التراكم الذى يتم في نفس النظام الاقتصادى في اطار تناقضات داخلية . وهو المعروف فقط بالتراكم الرأسمالي .

---

34 ـ المرجع السابق لماركس الفصل 31 ص 1118 الى 1128 .

2 ـ الفائض الاقتصادى عند بارا P.Baran :

لعل الاقتصادى الامريكي بول بارا P.Baran كان أكثر الاقتصاديين الاشتراكيين وأسبقهم في الاهتمام بتطوير مفهوم الفائض الاقتصادى . لان التحديدات التي سبق أن تعرضنا اليها ،عند كارل ماركس ،غير شافية في حد ذاتها ،خصوصا اذا عرفنا ان هـذا الاخير كان قد ركز اهتمامه على جانب آخر من المشاكل الاقتصادية هي نقد الاقتصاد السياسي في الفكر الرأسمالي ،وأبراز التناقضات التي يتضمنها نظامه . وليسـه تهمـه مشاكل التنمية بقدر ما كانت تهمه دياليكتيكية التطور التاريخي للمجتمعات . وقد تمكن فعلا من الوصول الى اكتشاف قانون مادى أساسي لهذا التطور هو التناقض بـين القوى الانتاجية والعلاقات الانتاجية .

ورغم ذلك فقد كان لماركس فضل كبير ـ بل وكل الفضل ـ في فتح باب البحـث والاجتهاد في الموضوع الحيوى المتعلق بالتنمية ، والذى أخذت دراساته العلمية ،فيما بعد ،اسم نظرية الفائض الاقتصادى (35) .

ان لبول بارا P. Baran يدا طولى في وضع هذه النظرية . وساعده على ذلـك ، بدون شك ،تخصصه الواضح في دراسة قضايا النمو والتنمية . وجذبت انتباهه أكثر مشاكل التنمية في البلدان المتخلفة ، التي توجد في وضع خطير ومعقد . لان طبيعة هـذه المشاكل ليست عرضية ،وانما هيكلية مرتبطة بالتشكيلة الاجتماعية وبالتنظيم الاقتصـادى

35 ـ وقد سبقت الاشارة الى مفهوم الفائض الاقتصادى عند كارل ماركس ، وسنجـد بيتلهايم يتقارب جدا معه في احد اشكال الفائض الاقتصادى التي يعرضها .

.../...

وبالنظام السياسي السائدة في المجتمع . وفي تصور هذا الاقتصادى أن مشكلة تطور هذا الاخير هي في كيفية تجنيد فوائضه الاقتصادية . وهذا قد ساقه حتما الى طرح السؤال الآتي : ما هو الفائض الاقتصادى ؟ وطرحه بهذه الصراحة حطم من جهة الكابوس النفسي الجاثم على صدر المفكرين الاقتصاديين في التخلص من نظرية الادخار، ومكن من جهة أخرى هؤلاء ،وخاصة منهم الاشتراكيين ، من الاقبال على بحث نظرية فائض القيمة عند ماركس كمنطلق نحو وضع نظرية أوسع واكثر ايفاءا ، في مجال التنمية ،هي نظرية هذا الفائض الاقتصادى .

لقد توصلت جهود البحث العلمي عند بول بارا P. Baran الى استخلاص ثلاثة أنواع من الفائض الاقتصادى ،بثلاثة مفاهيم مختلفة بطبيعة الحال ،وذلك على حسب الارادة السياسية في المجتمع من أجل التنمية ،وعلى حسب مدى قدرته في التحكم في موارده وتوجيهها . وهذه الانواع هي :

1 ـ الفائض الاقتصادى الفعلي . انه ، في تعريف بارا P. Baran ،ذلك الفرق الناتج عن الزيادة في ((الانتاج الجارى الفعلي للمجتمع)) عن ((الاستهلاك الفعلي له)) (36).

وفي الواقع أن هذا التعريف يستلزم توضيح ما هو المقصود بالانتاج الجارى الفعلي ،وبالاستهلاك الفعلي ،لانهما متغيرا المعادلة الاساسيان ،اللذين نجدهما في التعاريف التي سنتعرض لها فيما بعد .

---

36 - P. A. Baran : l'économie politique de la croissance. Maspero Paris I970. P. 7I

.../...

ويبدو ،في الحقيقة ،عند هذا الكاتب بعض الغموض بخصوص الانتاج الجارى الفعلي . لانه لم يحدد جليا ما اذا كان المقصود هو الناتج الاجتماعي الاجمالي أم هو الناتج الاجتماعي الصافي . ومن المعروف أن لهذا التحديد أهميته القصوى فيما يتعلق بحساب أو استبعاد قيمة الاندثار وهي متركبة هنا من المستهلك من الموارد الانتاجية المادية الدائرة ومن رأس المال الثابت . فهي قيمة محولة للانتاج في شكل تكاليف رأس المال الدائم في العملية الانتاجية ،وانما المعمول به من الناحية المحاسبية هو حجز ما يتعلق برأس المال الثابت (التجهيزات) كاحتياطي نقدى لتعويض التجهيزات بعد فنائها . ولهذا اعتبرت هذه القيمة رأس مال ، وهو عبارة عن رأس مال محاسبي ،واعتبرت من الناحية الوظيفية استثمارا تعويضيا أو تجديديا . واذا كان حسابها داخلا في قيمة المنتجات كانت القيمة الكلية معبرة عن الناتج الأجتماعي الاجمالي . أما اذا استبعدت من الحساب فان القيمة المتحصل عليها هي المعروفة بقيمة الانتاج الصافي التي سبق التعرض اليها في تحديد مفهوم الفائض الاقتصادى عند كارل ماركس .

ومن المرجح أن المقصود ((بالانتاج الجارى الفعلي للمجتمع)) عند بول بارا P. Baran هو الناتج الاجتماعي الصافي . ويكاد يكون ذلك واضحا من عبارتيه التاليتين(37):

أ ـ ((يمكن اذن ان يكون هذا الفائض الاقتصادى مشابها للادخار الجارى أو للتراكـم)) .

---

37 ـ المرجع السابق لبارا ص 71 وفي هامش نفس الصفحة .

ب ـ ان الفائض الاقتصادى الفعلي المحدد اعلاه لا يعني به سوى الجزء المتراكم من فائض القيمة هذه ،ولا تشمل اذن استهلاك الطبقة الرأسمالية وكذلك الانفاقات الحكومية في المجالات الادارية والعسكرية وما يضاهيهما .))

فهذا التركيز على فائض القيمة في تحديد الفائض الاقتصادى الفعلي يقرب كاتبنا من منطق كارل ماركس في هذا الموضوع ألا وهو القيمة المنتجة . ولكنه يختلف معه في كون هذا الفائض لا يمثل سوى جزء من فائض القيمة (α ف) .

وتتضح لنا الفكرة عندما نتعرض الى تحديد مفهومه ((للاستهلاك الفعلي)) . ولا أظن أن هناك غموضا ما في هذا الموضوع . فهو يحدد هذا الاستهلاك بقيمة مجموع استهلاك الطبقة العاملة ، المتمثل في رأس المال المتغير ،واستهلاك الطبقة الرأسمالية المتمثل في جزء من فائض القيمة ،سواء منه المنفق من طرف الرأسماليين على الاستهلاك الفردى والعائلي ،او المنفق على أمور الدولة المختلفة الذى يتأتي لهذه عن طريق الوسائل المالية المتنوعة (م + α ف) .

وهكذا يمكن حسابيا تحديد الفائض الاقتصادى عند بول بارا على النحو التالي :

أ ـ الفائض الاقتصادى الفعلي = الانتاج الجارى الفعلي ـ الاستهلاك الفعلي

ب ـ الانتاج الجارى الفعلي = د + م + ف ـ د

جـ ـ الاستهلاك الفعلي = م + α ف

د ـ الفائض الاقتصادى الفعلي = (م + ف) ـ (م + α ف)

اذن الفائض الاقتصادى الفعلي = (1 ـ α) ف

.../...

وفي الواقع ان د يشير الى الحجم المستهلك من رأس المال الدائم ،بعد اتمام عملية الانتاج . ويتركب حسب بارا P. Baran من ((وسائل الانتاج ،والتجهيزات ، والمخزونات)) (38) . واستبعدناه من المعادلة الاولى للحصول فقط على الناتج الصافي .

أما (1 - ∝) ف فيمثل حجم الادخار الذى هو عبارة عن رأس مال نقدى ، وهو ما تبقى من فائض القيمة بعد استهلاك جزء منها (∝ ف) من طرف الرأسماليين . ولا يهم أن يكون فائض القيمة هذه قد تحقق في المعاملات التجارية الداخلية أو في المعاملات المسجلة في الموازين الخارجية .

2 - الفائض الاقتصادى الممكن . أهمية هذا الفائض أكبر من أهمية الفائض الاقتصادى الفعلي . وهذا ليس فقط من ناحية القدرة على تجنيد الموارد الاقتصادية من أجل التنمية ، كما سنرى ذلك بعد قليل ،وانما أيضا من الناحية التحليلية . لانه في نهاية المطاف ،وكما صرح بذلك نفس الاقتصادى ،لا نجد اختلافا كبيرا بين هذا الفائض والادخار، وانما قد يكون هذا الاختلاف هو من ناحية زاوية تقدير الفائض الفعلي التي هي زاوية الانتاج (القيمة المنتجة) وليس من زاوية تخصيص الدخل . ويزداد الاختلاف اتساعا بين مفهوم الفائض الاقتصادى والادخار عندما نكون أمام الفائض الاقتصادى الممكن Potentiel ويعرفه بارا Baran بأنه (الفرق بين الانتاج الممكن تحقيقه وما يمكن اعتباره استهلاكا حيويا ،وذلك اعتمادا على مجموع الموارد التكنولوجية والطبيعية المعطاة) (39) .

---

38 - نفس المرجع السابق ص72 .

39 - نفس المرجع ونفس الصفحة . أحيانا نستخدم اصطلاح الفائض الاقتصادى الاحتمالي للتعبير عن نفس المعنى المقصود باصطلاح الفائض الاقتصادى الممكن .

.../...

مع العلم ،كما يضيف الى ذلك الكاتب ، بأن هذا الجزء من ((الانتاج الكلي)) يختلف أيضا عن ((فائض القيمة)) بالمفهوم الماركسي .

ووجه الاختلاف هنا ليس ،كما سبق اثناء دراسة الفائض الاقتصادى الفعلي ، متعلقا بحجم الاستهلاك الذى يستبعد من الحساب . وانما هو اختلاف يمس شطرى معادلة الفائض الاقتصادى الممكن اللذين هما : الانتاج الممكن تحقيقه والاستهلاك الحيوى .

ان الاستهلاك الحيوى عبارة عن مقولة اقتصادية يعني بها ما هو ضرورى لاشباع الحاجات الاستهلاكية للاشخاص . وهي ،على كل حال ،مقولة نسبية ،ومن الصعب فيزيولوجيا تحديد الكمية من وسائل الاستهلاك التي تعتبر حيوية . لان ما يمكن اعتباره اليوم كماليا في الاستهلاك قد يصبح بعد مدة زمنية ((استهلاكا حيويا)) نظرا لما يطرأ على ذلك المجتمع من التغيرات في أساليب الانتاج وانماط المعيشة . وهذه النسبية محكومة اذن بالزمان ، كما هي محكومة أيضا بالمكان ،لكون درجات تطور المجتمعات البشرية غير واحدة ،اذ يجوز ان يكون استهلاك ما ((كماليا)) لهذا المجتمع ولكنه ((حيوى)) لذلك المجتمع .

وحسب بول بارا P. Baran ان المقصود بالاستهلاك الحيوى لا يعني به فقط استهلاك العمال المعبر عنه ،عند ماركس ،بدخولهم الحقيقية ،والمطلق عليه اسم رأس المال المتغير [3] وانما يضاف اليه أيضا الحد اللازم والضرورى من استهلاك الرأسماليين وأفراد عائلاتهم مع الانفاقات الضرورية ((للادارة العمومية)) . وهو تحديد يختلف كليا ،من حيث كبره الاقتصادى ،عن الاستهلاك الفعلي المعروف عند نفس الكاتب . ولا شك أن حجم هذا

..../....

الاستهلاك الاخير اكبر من حجم الاستهلاك الحيوى ،الذى يمكن تطبيقه في مجتمع يعمل في اطار سياسة موجهة ،وفي اطار سياسة التقشف .

أما بخصوص الانتاج الممكن تحقيقه فيعبر عن الاستخدام الامثل لجميع الموارد الطبيعية والتكنولوجية التي يتوفر عليها المجتمع ،الى جانب استغلال طاقاته البشرية في مجالات العمل الانتاجي . ومن البحث عن استغلال جميع هذه الموارد جاءت التسمية ((الانتاج الممكن)) الذى يستهدف اكبر حجم يستطيع هذا المجتمع تحقيقه . وهو يتطلب شروط عمل جادة ورشيدة لتفادى ضياع الانتاج لسبب من الاسباب الثلاثة التالية كما يحددها الكاتب(40) :

أ - وجود ((عمال غير منتجين)) لا يعيشون من دخول مرتبطة مباشرة بسير الانتاج ، وانما من الدخول المحولة أو التي مصدرها هو الفائض الاقتصادى . ويعتبر هؤلاء العمال غير منتجين لانهم لا يساهمون مباشرة في تطوير القوى الانتاجية ،كما هو الشأن بالنسبة للذين يعملون داخل الجهاز الانتاجي . ومن الوظائف المعتبرة غير منتجة ،ويعتبر العمل فيها ضياعا للانتاج : مصانع الاسلحة والمنتجات التفاخرية المعبرة عن مظاهر اجتماعية مميزة ،والمؤسسات الادارية ،والجيش ،والرهبنة ،والمحاماة ،والمصالح المالية ،والاشهار ،والوسطاء وغير ذلك . .

ب - نقص التشغيل في الجهاز الانتاجي . وهو ظاهرة مميزة للمجتمع الرأسمالي الذى نجد فيه القوى الانتاجية مستخدمة استخداما أدنى من مستواها أو من طاقتها

---

40 - المرجع السابق ص 73.

الانتاجية . وهذا الضعف في التشغيل يبرز أما في التجهيزات الانتاجية ،بحيث أن الآلات تنتج أقل مما هو مفروض أن تنتجه ، بحكم طاقتها الميكانيكية ،وأما في القـــوى العاملة ،لانه يوجد عدد من العمال في حالة بطالة وتعطل. ويعود سبب ضعف هذا التشغيل ـ الذى ينتج عنه ضياع الانتاج ـ ((الى سوء التنسيق بين الانشطة الانتاجية المختلفة ، والى ضعف الطلب الفعلي)). ويتداخل العاملان كثيرا في احداث نفـــس النتيجة ، لما يعرف به النظام الرأسمالي من تقلبات اقتصادية . ولهذا نجد ادخـــال آلات جديدة في الانتاج ،وهو استثمار صافي كثيرا ما يترتب عنها انخفاض الطلب علـــى انتاج القطاعات التي يجب أن تتموِّن منها بالمواد الاولية أو بالمواد المساعدة أو بالطاقة أو بقطاع الغيار نظرا لعدم تنمية الفروع الانتاجية لهذه المواد التموينية. وهذا يؤدى لا محالة الى نوع من الركود في الحركة الانتاجية بهذه القطاعات ،والى انخفاض في تشغيل اجهزة وحداته الانتاجية ، والى تسريح بعض العمال. ومن المتوقع حدوث نفس النقـص في التشغيل بالوحدة التي ادخلت التكنولوجية (الآلات) الجديدة في سير عمل انتاجها ، لانه لابد من وقت للتدرب عليها ،أو لابد من تسجيل عمال سبق لهم التصرف على هذا النوع من التجهيزات . وفي كلتا الحالتين فان البطالة حادثة . وهي معروفة بما يسمـــى بالبطالة الاحتكاكية ،تمييزا لها عن البطالة التي تحدث تحت ضغط الازمات الاقتصادية ، والتي تشل الحركة الاقتصادية في المجتمع على نطاق واسع وتستغرق في بعض الحـــالات مدة طويلة ،وقد كان بالامكان تفادى هذه النقص في التشغيل لو أن التنسيق قائم بين الانشطة الانتاجية . لان قرارات تكون قد اتخذت لمنع تدهور الطلب الفعلي وحدوث بطالة وسط العمال.

.../...

جـ ـ التبذير وسوء تنظيم الجهاز الانتاجي . وهما مرتبطان ببعضهما بعض. لأن سوء تنظيم الجهاز الانتاجي يتولد عنه ،في جميع الحالات ،ارتفاع التكاليف من غير أن يقابله ارتفاع مساو . وهو تبذير مناف للحسابات الاقتصادية الرشيدة .

وفي رأى بول بارا P. Baran أن صفة التبذير هذه التي ((تتشخص أساسا في مردود جد ضعيف مقارنا بالطاقات الانتاجية والبشرية المستخدمة(41))) ميزة أساسية وواضحة عند المجتمعات الرأسمالية . لان قانون الربح الذى يحكم سلوك الوحدات الانتاجية في هذه المجتمعات من شأنه أضعاف جانب الاهتمام بتطوير القوى الانتاجية ، التي تستلزم في حد ذاتها رشادة اقتصادية عالية في تنظيم الجهاز الانتاجي ،لتفادى جميع أنواع التبديد في الموارد الاقتصادية والتبذير في النفقات .

ومن الممكن تبين عدة مظاهر للتبذير في المجتمع الرأسمالي . وقد يتعذر حصرها كلية ،ولكن أهمها يتمثل : في نقص استغلال الطاقات الانتاجية ،وفي الانفاقات المجانية التي تبذلها الوحدات الانتاجية الكبيرة ذات الطابع الاحتكارى ، وفي الحفاظ على الوحدات الانتاجية الصغيرة رغم ضعفها وعدم فعاليتها ،وفي توجيه البحوث العلمية نحو أعمال لا تفيد تطوير القوى الانتاجية بقدر ما تفيد انتاج أدوات التدمير والتخريب مثل مختلف أنواع الاسلحة الفتاكة .

وتعد جميع هذه العمليات ضياعا للانتاج ،بحيث كان من الممكن كسبه كمجموع هام من الموارد الاقتصادية أو كفائض اقتصادى ممكن . لان الجزء غير المستغل من الطاقة الانتاجية ،الذى يعرفه جهاز الانتاج الرأسمالي كظاهرة بارزة وفي الظروف العادية،

41 ـ نفس المرجع السابق ص 83 .

.../...

وليس فقط في حالة الازمات ،يرتفع أحيانا الى 50٪ . ولا يختلف هذا الوضع من ضياع الانتاج عن النفقات الباهظة للشركات الاحتكارية على الدعاية والاشهار والرتب ، وعلى الوسطاء وعلى أوجه البذخ في تأثيث المكاتب واقتناء أحدث أنواع السيارات وغير ذلك . كما لا تختلف أيضا عن المخصصات المالية المرصودة من طرف الدولة الرأسمالية لتغطية عجز بعض المنشآت الضعيفة حفاظا عليها ،أو عن المحافظة على الاسعار في مستويات عالية كي تبقى هذه المنشآت في حلبة الانتاج ،وهو ما يفيد كثيرا المؤسسات القوية التي تعتبر تكلفة الانتاج المتوسطة عندها منخفضة ،فتحقق بذلك أرباحا احتكارية عالية . ونفس الضياع في الانتاج يمكن تصوره أيضا في تجميه البحوث العلمية نحو انتاجات غير اقتصادية مثل صناعة الاسلحة ،التي لو تم مكانها انتاج ادوات عمل لتسببت في رفع انتاجية المجتمع .

ان جميع هذه الضياعات في الانتاج عبارة عن فوائض اقتصادية ممكنة ،مثلها مثل ((الاستهلاك الفائض)) الذى سبق تعريفه كقيمة مجموع النفقات الاستهلاكية التي تزيد عن ((الاستهلاك الحيوى)) . وهي جميعها ،اذ تشكل الفائض الاقتصادى الممكن ، فانما تقدم لرجال التنمية والتخطيط وسائل عملية لامكانيات وضع سياسة اقتصادية رشيدة وفعالة .

3 ـ الفائض الاقتصادى المخطط . على خلاف المفهومين السابقين للفائض الاقتصادى اللذين يرتبطان بنظام الانتاج الرأسمالي فان مفهوم الفائض الاقتصادى المخطط مرتبط بنظام الانتاج الاشتراكي الخاضع للتخطيط . فهو في تعريف الاقتصادى بارا Baran

.../...

يعبر عن ((الفرق الذى يمكن أن يكون بين الحد الامثل للانتاج الممكن تحقيقه، اعتمادا على الاستغلال الامثل لكل الموارد الانتاجية ،في اطار طبيعي وتكنولوجي لمرحلة تاريخية محددة ،وبين الاستهلاك الامثل الذى وقع اختياره عمدا))(42).

ومن هنا نلاحظ جليا بأن ليس ((قانون الربح)) أو سياسة ((توزيع الدخول)) أو طرق ((الضغط الصادر عن النظام البرجوازى)) هي التي تتحكم في حجم ((الحد الامثل)) للانتاج أو للاستهلاك . فهي من سمات النظام الرأسمالي . ولكن ((الحد الامثل)) بالنسبة للنظام الاشتراكي محدد على أساس تخطيط علمي واضح مبني على حسابات اقتصادية رشيدة لا تستخدم جميع الموارد الانتاجية استخداما فعالا . ولهذا فهو يختلف جوهريا عن ((الحد الامثل)) أو ((الحد الاعظم)) المعروفين عن المجتمع الرأسمالي . لان هذين الاخيرين ،ومعناهما في الواقع واحد ، يهمهما أولا وأخيرا الجانب المادى أو كمية الانتاج أو كمية الاستهلاك أو كمية أى متغير آخر خاضع لقانون السوق . في حين أن ((الحد الامثل)) في المجتمع الاشتراكي متغير محدد مسبقا ،بناءا على تطلعات سياسية واجتماعية واقتصادية في نفس الوقت : سياسية تهتم بتحسين الوضع الاجتماعي للعامل ،وتربيته ،والاقلال من اتعابه وغيرها ،واقتصادية تستهدف رفع انتاجية الفرد أقصى ما يمكن وبأقل ضناء . وهو ما يؤكد أن ((الاستهلاك الامثل)) في هذا الوضع لا يعني ((الاستهلاك الضرورى)) كما هو الحال في المجتمع الرأسمالي ،وانما اكبر منه . ومن ثمة فان الفائض الاقتصادى المخطط لا يمكن التسليم بأنه مساو للفائض الاقتصادى الفعلي وانما يكون أصغر أو أكبر منه حسب الاهداف التي يحددها المخطط ..

42 ـ نفس المرجع السابق ص 90 و 91 .

.../...

وهكذا يكون الفائض الاقتصادى المخطط متميزا عن النوعين السابقين من الفوائض الاقتصادية بكونه ،من جهة متغيرا محددا ضمن المتغيرات الاقتصادية الاخرى المحددة مثل حجم الانتاج وحجم الاستهلاك وحجم الاستثمار ،وبكونه ،من جهة ثانية ،فائضا ينطبق على المجتمعات ذات الاقتصاد المخطط مثل المجتمع الاشتراكي ،وبكونه ،من جهة ثالثة ، يتحدد بناءً على المضمون السياسي لبرنامج التنمية الوطنية .

3 ـ الفائض الاقتصادى عند شارل بيتلهايم

اهتم هذا الاقتصادى الفرنسي ،المعروف بكتاباته عن الاقتصاد الاشتراكي ،اهتماما بارزا بالفائض الاقتصادى . وقد حاول أن يقدم في مناقشته للموضوع نظرة واقعية أو أداة يمكن الاعتماد عليها في سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخصوصا في النظام الاقتصادى القائم على التخطيط . ولعل هذا ما يميز شارل بيتلهايم عن كل من كارل ماركس وبول بارا اللذين سبق لهما التعرض الى مفهوم الفائض الاقتصادى .

ان المنطلق الذى بدأ به بيتلهايم Ch. Bettelheim بحثه لهذا الفائض هو، أولا وقبل كل شيء ،تحديد معنى الناتج الاجتماعي المتاح وتمييزه عن الناتج الاجتماعي الصافي . لانه اذا كان المقصود بالاول ،وهو الناتج الاجتماعي المتاح ،عبارة عن الفرق بين الناتج الاجتماعي الاجمالي والتجديد الذى يمثل ((الحد الضرورى)) من قيمة الانتاج المخصصة لتعويض رأس المال الدائم(43) ، فان الثاني ،وهو الناتج الاجتماعي الصافي ،لا يخرج عن كونه الفرق بين الناتج الاجتماعي الاجمالي والاندثار من رأس المال بصفة عامة . ومعناه ،بعبارة أكثر وضوحا أن الناتج الاجتماعي المتاح ليس هو الناتج

43 – Ch. Bettelheim : Planification et croissance accélérée p. 68

الاجتماعي الصافي وانما أكبر منه حجما لأن التجديد ليس هو الاندثار وانما أقل منه حجما ،ولو كانت وظيفة المتفيرين واحدة وهي تعويض القيم المندثرة من وسائل الانتاج المعمرة لضمان سير اعادة الانتاج البسيط .

ان مخصص الاندثار في الواقع يتركب من جزأين هما (44) :

أ - جزء يضمن اعادة الانتاج البسيط للوسائل الانتاجية المعمرة وهو المقصود بالتجديد .

ب - جزء يضمن فائضا موجها نحو اعادة الانتاج الموسع . وهو قيمة من الاندثار تزيد عن القيمة الفعلية التي أندثرت في وسائل الانتاج المعمرة تحت تأثير التشغيل . وهي عبارة عن فائض له طابع احتياطي .

وهكذا فاذا كانت معادلة الناتج الاجتماعي الاجمالي هي :

د + م + ف = الناتج الاجتماعي الاجمالي (1)

على أساس أن (د) هو رأس مال دائم بمجموع قيم المواد الاولية والمساعدة والنصف المصنوعة والاندثار ،وعلى أساس أن قيمتها تمثل قيمة الاندثار المحسوب في الانتاج .

ثم اذا كان الانتاج الصافي هو المعبر عنه بهذه المعادلة :

د + م + ف - د = الناتج الاجتماعي الصافي .

م + ف = الناتج الاجتماعي الصافي . (2)

B. Minc : L'économie politique du socialisme p. 407 - 44

وبما أن التجديد هو جزء من الاندثار ،ويمكن التعبير عنه بهذا الرمز ($\propto$ د)
اذن يكون الناتج الاجتماعي المتاح ،حسب ما سبق تعريفه ،معبرا عنه بهذه المعادلة :

د + م + ف - $\propto$ د = الناتج الاجتماعي المتاح .

م + ف + (1 - $\propto$) د = الناتج الاجتماعي المتاح . (3)

ومع اجراء المقارنة بين المعادلة (2) التي ترمز للناتج الاجتماعي الصافي والمعادلة (3) التي ترمز للناتج الاجتماعي المتاح يتضح لنا أن هذه الاخيرة أكبر حجما من سابقتها :

الناتج الاجتماعي المتاح > الناتج الاجتماعي الصافي .

ولعل شارل بيتلهايم Ch. Bettelheim اذ يسبق في تحديد مفهوم الفائض الاقتصادى بطرح فكرة الناتج المتاح انما يريد الوصول الى تحديد الحجم الحقيقي لما يمكن تسميته بالفائض . وهو مهم جدا في حصره والتحكم فيه عند اقرار سياسة انمائية رشيدة . وهكذا انطلاقا من فكرة الناتج المتاح يذهب بيتلهايم الى التمييز بين ثلاثة أنواع من الفوائض الاقتصادية . وان كان هذا التمييز يختلف عن التمييز الذى سبقت مناقشته عند بول بارا P. Baran . فهو ،أى بيتلهايم ، كان أكثر طموحا لتقديم اشكال الفائض الاحتمالي التي يمكن اعتمادها في التراكم . وحاول أن يستخلص من واقع تجنيد الموارد الاقتصادية نظرية قد تساعد رجال التخطيط والتنمية في سياساتهم . ولهذا كانت الانواع الثلاثة من الفوائض المقدمة مبنية على بعضها البعض ومتكاملة فيما بينها كما سيتبين لنا ذلك .

.../...

1 - الفائض الاقتصادي الجارى . هو عبارة عن ((الزيادة في الناتج الاجتماعي المتاح عن مجموع استهلاك المنتجين وعائلاتهم))(45).

وبالرجوع الى المعادلة رقم (3) يكون تحديده الجبرى كما يلي :

م + ف + (α - 1) د - م = الفائض الاقتصادى الجارى

ف + (α - 1) د = الفائض الاقتصادى الجارى (4)

باعتبار أن المتغير (م) يمثل مجموع استهلاك العمال وعائلاتهم ،رغم أن في الامكان قيام العمال المنتجين ((بادخارات فرفية)) لاجزاء من دخولهم ،ولكنها ((ادخار يمثل جزءا ضئيلا جدا)) في مجموع الادخار(46).

وفي الواقع أن أهمية هذا الفائض تكمن في محاولة بيتلهايم لابراز العمل المنتج من غيره ،بحيث يعتبر كل الدخول المتولدة عن الانتاج ،والمتحصل عليها من طرف اشخاص آخرين غير العمال المنتجين ((انتاجا ماديا)) ،أو التي تظهر في شكل انواع من النشاطات أو الاستهلاكات خارج نطاق ((الانتاج المادى)) ،يعتبرها كلها فائضا اقتصاديا جاريا . ومن ثمة فان الاستهلاك المنتج (م) هو وحده فقط الذى لا يدخل ضمن الناتج المتاح في الفائض الاقتصادى الجارى. وكأن بيتلهايم يريد أن يثبت عبء الطبقات غير المنتجة على العمال المنتجين ودور هؤلاء في خلق الفائض الاقتصادى الجارى.

45 - Ch. Bettelheim : Planification et croissance accélérée p. 68

46 - المرجع السابق ص69 ، ومن الصعب تقبل هذا التحديد للفائض الجارى عند بيتلهايم ، لان اعتبار فائض القيمة كله متضمنا في الفائض الاقتصادى يعني انكار استهلاك الطبقة الرأسمالية والادارات .

.../...

وهو ما يتوافق مع النظرية الماركسية في خلق فائض القيمة ،التي هي عبارة عن قيمة عمل غير مدفوعة لاصحابها المنتجين .

وتوجد أهمية أخرى للفائض الجارى عند بيتلهايم تتمثل في طرح جانبين لتدفق انفاقاته هما : تمويل الاستهلاكات غير الانتاجية وتمويل الاستثمارات. ويعتبر هذا الموضوع في غاية الاهمية بالنسبة للسياسات الاقتصادية ،وخاصة في ذلك السياسة المالية وسياسة التنمية . وهما سياستان ينبني تقريرهما على أساس الاهداف المراد تحقيقها ان كانت تطوير الطاقة الانتاجية ،التي هي مهمة الاستثمارات ،أم كانت رفع القدرة الاستهلاكية للطبقات غير المنتجة. وبناءًا على هذه الحسابات تتقرر الاولويات . وما دامت المشكلة الاقتصادية الاولى هي التنمية اذن لابد من تطوير القوى الانتاجية للمجتمع. ومن ثمة فان الضرورة تقتضي رفع حجم الاستثمارات (ث) على حساب حجم الاستهلاك غير الانتاجية (ك) في مجموع الفائض الجارى (ف ج). لأننا نعرف جيدا بأن مجموع المتغيرين الاولين يساوى الفائض الاقتصادى الجارى :

$$ف ج = ث + ك$$

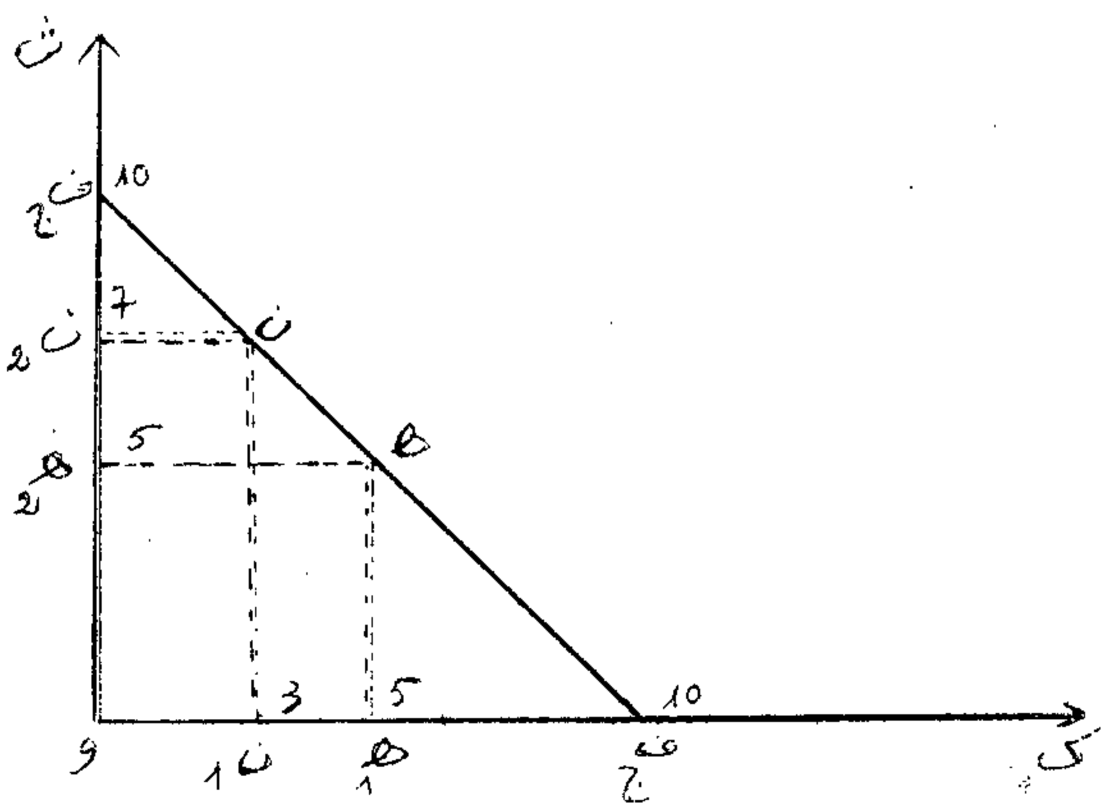
واذا تم تحويل هذه المعادلة الى لغة النسب يكونُ الرقم الصحيح للفائض الجارى يساوى مجموع معدلي الاستثمار ،الاستهلاك غير الانتاجي (استهلاك الاشخاص غير المنتجين وعائلاتهم) :

$$1 = \frac{ث}{ف ج} + \frac{ك}{ف ج}$$

وحتى يمكن لسياسة التنمية أن تحقق أهدافها لابد من رفع معدل الاستثمار ($\frac{ك}{ف ج}$) .

.../...

وهو ما يستلزم حتما انخفاض معدل الاستهلاك غير الانتاجي (ك / ف ج) كما يمكن توضيح ذلك في هذا الرسم البياني :



مع العلم أن محور (وك) محور أفقي يعبر عن مستويات الاستهلاك غير الانتاجي الذى يموله الفائض الجارى (وف ج) وأن محور (و ث) محور رأسي يعبر عن مستويات في الاستثمار الذى يموله هذا الفائض (وف ج) أيضا .

نختار في هذا الرسم البياني مستويين مختلفين للاستثمار وللاستهلاك غير الانتاجي هما (هـ) و (ن) وذلك على منحنى (ف ج / ف ج) الذى تبلغ قيمته الرقمية ، على سبيل الافتراض في كل محور من المحورين 10 وحدات نقدية .

.../...

عند مستوى (هـ) نجد معدلي الاستثمار والاستهلاك غير الانتاجي كما يلي معبرا عنهما بهذه العلاقة :

$$\frac{و هـ 2}{و ق ج} + \frac{و هـ 1}{و ف ج} = 1$$

وبتعويض كل متغير بقيمته نحصل على ما يلي :

$$\frac{5}{10} + \frac{5}{10} = 1$$

فتوزيع الفائض الجارى عند مستوى (هـ) اذن توزيع متساوى بين الاستثمار والاستهلاك غير الانتاجي . وهو ما نجد عكسه عند مستوى (ن) :

$$\frac{و ن 2}{و ف ج} + \frac{و ن 1}{و ف ج} = \frac{7}{10} + \frac{3}{10} = 1$$

وتعبر هذه العلاقة عن اعطاء أولوية أكثر للاستثمار . وهو في العادة وضع ينطبق على سياسة انمائية حريصة على تجنيد أكبر معدل ممكن من الاستثمارات عن طريق الضغط على الاستهلاكات غير الانتاجية بتطبيق سياسة التقشف .

هذا بخصوص توزيع الفائض الاقتصادى الجارى . وهو جانب مهم في السياسات الاقتصادية ذات الطابع الانمائي . وهناك جانب له أهمية أخرى في دراسة هذا الفائض هو كيفية رفع حجمه بالذات . وفي اعتقاد بيتلهايم أن ذلك يقتضي احدى الوسيلتين : اما بالضغط على الاستهلاك الانتاجي (م) الذى يمثل دخول العمال ، واما برفع انتاجية العمل بمعدل أسرع من معدل ارتفاع الاجور الحقيقية للعمال :

.../...

ويمكن أن نسجل منذ الآن بأن الاختلاف بين الوسيلتين اختلاف اجتماعي . ولهذا يكون من الطبيعي ألا يتفق المجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي في أولوية التطبيق التي يعطيها لكل واحدة منهما . وليس غريبا أن تتجه سياسة المجتمع الرأسمالي الرامية الى رفع حجم الفائض الجارى نحو طريقة الضغط على الاستهلاك الفردى للعمال . لانهـا سياسة تعبر عن ارادة الطابقة الرأسمالية ،ومبنية على استغلال العمال . في حين أنـه يكون منطقيا بالنسبة لمجتمع يأخذ بالتخطيط الاشتراكي لاعماله الاقتصادية أن يختار ، في سياسة رفع حجم الفائض الاقتصادى الجارى ،طريقة انتاجية العامل مع تحسين مستوى معيشته ،على أن يكون معدل ارتفاع تلك الانتاجية عاليا حتى لا يترتب عنه ابطال مفعول الزيادة في حجم الفائض الجارى . لانه قد تأتي الزيادة في الاجور الحقيقيـة للعمال على كامل الزيادة في الانتاج ،وينجم عن ذلك عدم تحقيق النتيجة المطلوبة .

2 ـ الفائض الجارى المتاح للتنمية . هو في الحقيقة مفهوم للفائض الاقتصـادى مكمل للفائض الجارى . ويبدو ذلك من تسميته فقط . لانه اذا كان شارل بيتلهايـم Bettelheim قد عمل ،في تعريفه لمفهوم الفائض الجارى ،من أجل استخلاص الحجم الممكن من الانتاج المتبقي ،بعد استقطاع التجديد بالنسبة للتجهيزات ،والاستهلاك الفـردى بالنسبة للعمال ـ وهو عبارة عن مخزون كبير من الموارد الاقتصادية في المجتمع ـ فانه يقدم لنا في هذا المفهوم الثاني ذلك الحجم من الفائض الجارى الذى يكون متوفرا لتوجيهـه نحو التنميـة .

وحسب تعريف بيتلهايم أن الفائض الجارى المتاح للتنمية هو الزيادة في الانتـاج الاجتماعي المتاح عن ((الاستهلاك الضرورى لاعادة الانتاج البسيط))(47).

---

47 ـ نفس المرجع السابق لبيتلهايم ، ص 70 و 71 .

.../...

في الواقع أن الفرق بين هذا التعريف والتعريف الذي سبقه هو في حجم الاستهلاك . فبينما نجد هذا الاخير متمثلا فقط في استهلاك العمال ،عند الحديث عن الفائض الجارى ،نجده عند تعريفنا هذا يمتد الى استهلاك العمال ،مضافا اليه الاستهلاكات غير الانتاجية المعبر عنها مرة ((بالتكاليف العامة الاجتماعية)) ومرة ثانية ((بالتكاليف العامة الاجتماعية الضرورية لاعادة الانتاج البسيط)) ومرة ثالثة ((بالتكاليف الاجتماعية الفعلية ... للفترة الاخيرة ... التي لا تخدم مباشرة لا الانتاج ولا التنمية)).

وفي جميع هذه التحديدات للاستهلاك غير الانتاجي فان الفكرة التي تشغل بالحاح بال كاتبنا هو ((حجم الانفاقات المتعلقة بتسيير المجتمع بنفس الشروط ونفس المستوى اللذين كان عليهما قبل)). وهو ما يعني الحجم الفعلي من الانفاقات الاستهلاكية للطبقة الرأسمالية ،وأفراد المجتمع الذين يباشرون نشاطات غير انتاجية ، ومختلف مؤسسات الدولة . مع التأكيد بأن كلمة ((الفعلي)) معناها الحد الضرورى الذى ((يحفظ للاقتصاد وللمجتمع)) تسييره ودورانه وسير نشاطه في المستوى الذى كان قد بلغه قبل . وهو حد ضرورى يقابل لاشك فكرة التجديد المعروفة بالنسبة لوسائل العمل .

ان الحد الضرورى لهذا النوع من الانفاقات الاستهلاكية مع تلك الانفاقات الصادرة عن العمال المنتجين هما اللتان تشكلان في نهاية الامر الحجم من ((الاستهلاك الضرورى لاعادة الانتاج البسيط)) . وهو يتمثل من الناحية الجبرية في هذه المتغيرات :

$م + \alpha ف$ = الاستهلاك الضرورى

.../...

وبالعودة الى المعادلة رقم (3) الخاصة بالناتج الاجتماعي المتاح وهي :

م + ف (1 - α) د = الناتج الاجتماعي المتاح

يمكن الحصول على الفائض الجارى المتاح للتنمية كما يلي :

م + ف + (1 - α) د - (م + ف α ف) = (1 - α) ف + (1 - α) د (5)

ولو أن هذا الفائض يشبه ،في تركيب معادلته ،وفي ظاهر تعريفه ،الفائض الاقتصادى الفعلي عند بول بارا ،الا أنه مختلف عنه ،من حيث الحجم ،كما يمكن للفاحص ملاحظة ذلك اذا قارن هذه المعادلة بمثيلتها في الفائض الاقتصادى الفعلي . وهذا مهم بالنسبة لامكانيات التراكم للمجتمع أو بالاحرى لرجال التخطيط والتنمية في المجتمع .

3 - الفائض المستخدم للتنمية هو الشكل الثالث للفائض الاقتصادى الذى اهتم به شارل بيتلهايم ،وشرحه بقدر كبير من الوضوح . وقد سبق أن أشرنا ،عند بداية الحديث عن مفاهيم هذا الكاتب للفائض ،الى واقعيته الهامة في طرح مفاهيم مرتبطة بمشاكل التنمية ،والى العلاقة التكاملية بين أشكال الفائض الثلاثة التي طرحها للمناقشة . ولعل هذه الملاحظة بارزة أيضا في هذا الفائض الذى أعطاه اسم ((الفائض المستخدم للتنمية)) بالنسبة لسابقيه . مع التنبيه منذ الآن بأنه اذا كان الفائض الجارى أكبر حجما من الفائض المتاح للتنمية فانه ليس من الصحة أن تنطبق هذه القاعدة على هذا الاخير بالنسبة للذى يليه ،والذى هو موضوع بحثنا كما سيتضح لنا ذلك فيما بعد .

في تحديد بيتلهايم Ch.Bettelheim للفائض المستخدم للتنمية انه ذلك الفائض ((الموجه للانفاقات التي هدفها رفع الطاقة الانتاجية للمجتمع)) [48] وهو ما يعني

48 - نفس المرجع السابق ص 72 .

احداث التنمية الاقتصادية . لان خلق الطاقة الانتاجية هو مضمون التنمية في حد ذاتها . وهذه الطاقة ليست في الحقيقة سوى قوى انتاجية جديدة يكسبها المجتمع في سيرعمله الانتاجي ،وتستفيد من نتائجه مختلف الفئات الاجتماعية ،ولو تفاوتت درجات الاستفادة فيما بينها ،تبعا لطبيعة أسلوب الانتاج المهيمن . ولاشك أن هذا التفاوت في الاستفادة هو الذى أدى بالاقتصاديين الاشتراكيين ،ومن بينهم كاتبنا ،الى التمييز بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ،بحيث اذا لم يقترن ارتفاع الطاقة الانتاجية للمجتمع بارتفاع مستوى معيشة العمال ،الذين هم أساس الانتاج ، أمكن القول فقط بحدوث تنمية اقتصادية . أما اذا رافقت هذه الاخيرة زيادة في مستوى معيشة هؤلاء فان التنمية تكون تنمية اقتصادية واجتماعية في نفس الوقت . وهذا الوضع يقتضي هيمنة أسلوب الانتاج الاشتراكي على العلاقات الانتاجية للمجتمع . وهو وضع يعبر عن اندماج العمل بوسائل الانتاج ، أو ملكية العمال لهذه الوسائل واستخدامها .

ان رفع ((الطاقة الانتاجية للمجتمع)) الذى يحدده بيتلهايم محتوى لتعريف الفائض المستخدم للتنمية يمكن أن يتحقق بنوعين من الانفاقات هما :

1 ـ الانفاقات ذات الطبيعة الاستثمارية .

2 ـ الانفاقات ذات الطبيعة الانتاجية .

وقد حاول هذا المفكر ،من خلال هذين الشكلين من الانفاقات ،توضيح كيفية تأثيرها على تلك الطاقة الانتاجية .

.../...

فبالنسبة للشكل الاول يرى بيتلهايم وجود نوعين من الانفاقات الاستثمارية هما ((الاستثمارات الانتاجية الجديدة)) و ((الاستثمارات غير الانتاجية الجديدة)) . وفي الحقيقة أن الفرق بينهما يرجع الى أثر كل منهما في رفع الانتاج وتخفيض تكاليفه ان كان أثرا مباشرا ،بحيث تؤدى تلك الاستثمارات بصفة مباشرة الى ((زيادة الانتاج أو زيادة انتاجية العمل أو تخفيض تكاليف الانتاج في فروع الاقتصاد التي تقدم انتاجا ماديا)) (49) مثل مختلف منتجات الصناعة والزراعة ،أو كان أثرا غير مباشر بحيث يترتب عن الاستثمارات المنفذة خلق هياكل جديدة لا تؤدى الى ((رفع الانتاج)) أو ((رفع الانتاجية)) أو ((تخفيض تكاليف الانتاج -)) الا مستقبلا وعن طريق الخدمات التي سيقدمها المستفيدون من هذه الاستثمارات الى الجهاز الانتاجي : وهكذا فان كل طاقة جديدة قد خلقت في نطاق النشاط الاقتصادى ،الذى يتولد عنه انتاج مادى ،مثل منتجات القطاعين الزراعي والصناعي ،أو قد أتت لتعزيز انتاج هذين القطاعين ،في قطاعات البناء والتجارة والمواصلات والبريد ، تعتبر استثمارا انتاجيا . في حين أن الهياكل المنشأة في نطاق آخر ((غير النشاط الاقتصادى ذى الانتاج المادى)) والتي لها في الواقع وظيفة اجتماعية أو ثقافية مثل بناء المدارس ،والجامعات ،ومؤسسات التكوين المختلفة ، والمخابر ،والمساكن العامة ،والوحدات الصحية ،والمستشفيات ،والبناءات الهيكلية السفلى كالطرق وشبكات المياه والتنقية والكهرباء والهاتف ،والملاعب الرياضية ،وحدائق الاطفال ،

49 - نفس المرجع السابق ص73 .

.../...

ودور الحضانة وغيرها .. التي لها جميعها تأثير غير مباشر على الانتاج تمثل جميعها هياكل جديدة ،وعملا استثماريا مفيدا لمستقبل التنمية . لان هذه الهياكل من شأنها تقديم خدمات جد معتبرة للانتاج ،سواء بفضل الاشخاص الذين يتربون ويتكونون فيها ، أو بفضل الاختراعات التي تبرز فيها الى الوجود ،أو بفضل الشروط الصحية والسكنية التي يستفيد منها المنتجون والتي توفرها لهم هذه الهياكل ،أو بفضل ما يترتب عنها من انخفاض التكاليف بسبب توفر الشروط الاقتصادية للاستثمار أو للانتاج والمتمثلة كما رأينا في البنية التحتية L'infrastructure . وتعتبر جميع أنواع هذه الاستثمارات ((استثمارات غير انتاجية جديدة مفيدة للتنمية)) . وافادتها لهذه الاخيرة هي افادة غير مباشرة . وهذا هو سر تسميتها بالاستثمارات غير الانتاجية ،تمييزا لها عن الاستثمارات الانتاجية . لان أثرها على التنمية (الانتاج) أثر آجل وليس أثرا عاجلا أو أنه أثر مستقبلي وليس أثرا آنيا .

أما بالنسبة للشكل الثاني من الانفاقات ،وهي التي سميناها بالانفاقات ذات الطبيعة الانتاجية ،فيحددها شارل بيتلهايم في أربعة أنواع هي ((نفقات التنمية)) و ((ارتفاع الحجم الكلي للعوائد الفردية للمنتجين)) و ((زيادة التكاليف العامة الاجتماعية)) و ((الزيادات في مخزون المواد اللازمة لتحقيق مستوى أعلى من النشاط الاقتصادى)) . فهي تستهدف في جميعها زيادة الانتاج أو التنمية . وتختلف بطبيعة الحال عن الشكل السابق من النفقات ،وهي الاستثمارية ،لان الجهاز الانتاجي المادى (الطاقة الانتاجية المادية) لم يطرأ عليه تغيير بسببها . فهو نفس الجهاز ،ومع ذلك حدثت الزيادة في الانتاج . وهذه النفقات التي تستخدم من أجلها الفائض الاقتصادى

.../...

تستلزمها الاستثمارات الانتاجية الجديدة التي تؤدى الى حجم أكبر من الانتاج(50)، المتمثل في الزيادة التي يمكن تقديرها بفائض الناتج الاجتماعي الاجمالي اللاحق عن الناتج الاجتماعي الاجمالي السابق ، وهو فائض قد حدث تحت تأثير الزيادة في تلك النفقات ،ولكنه في الغالب أثر غير مباشر مثل الاستثمارات غير الانتاجية الجديدة المفيدة للتنمية . واذا كان من المعروف أن مجموع قيم رأس المال المتغير (م) ورأس المال الدائم (د) وفائض القيمة (ف) تساوى الناتج الاجتماعي الاجمالي لفترة زمنية ما مثل (ز) للسنة الماضية و (ز1) للسنة اللاحقة أمكن التعبير عن الفرق بين حجمي (أو قيمتي) الناتجين الاجتماعيين الاجماليين المذكورين كما يلي على فرض أن هيكل رأس المال الدائم الثابت (الجهاز الانتاجي المادى) لم يتغير:

$$\text{الناتج الاجتماعي الاجمالي اللاحق} = \text{د}_{\text{ز}1} + \text{م}_{\text{ز}1} + \text{ف}_{\text{ز}1}$$

$$\text{الناتج الاجتماعي الاجمالي السابق} = \text{د}_{\text{ز}} + \text{م}_{\text{ز}} + \text{ف}_{\text{ز}}$$

$$\text{د}_{\text{ز}1} + \text{م}_{\text{ز}1} + \text{ف}_{\text{ز}1} > \text{د}_{\text{ز}} + \text{م}_{\text{ز}} + \text{ف}_{\text{ز}}$$

أو بعبارة أخـرى :

$$\text{د}_{\text{ز}1} + \text{م}_{\text{ز}1} + \text{ف}_{\text{ز}1} = (\text{د}_{\text{ز}} + \text{م}_{\text{ز}} + \text{ف}_{\text{ز}}) + \text{الناتج الاضافي}$$

ان هذا الناتج الاضافي هو الذى يشخص اهتمام شارل بيتلهايم في تعريفه للفائض المستخدم للتنمية المتعلق بشكل النفقات ذات الطابع الانتاجي . فهي نفقات غير

50 ـ نفس المرجع السابق ص 73 الى 78 .

.../...

استثمارية ،ورغم ذلك فهي تساهم جيدا ،وبصفة غير مباشرة أغلب الحالات ،في رفع الطاقة الانتاجية أو ،بأوضح العبارة ،رفع القوى الانتاجية ،التي يمثل الناتج الاضافي أعلاه نتيجته . وهذه النتيجة انعكاس للاستفادات الهامة التي تحصل عليها المنتجون (رأس المال المتغير) من النفقات السالف ذكرها ،وانعكاس أيضا للارتفاع الذى مس رأس المال الدائم غير الثابت (المخزون من المواد) بفعل نفس النفقات .

من مظاهر استفادات المنتجين من هذه النفقات تلك التي يكون صرفها تحت شكل ((نفقات التنمية)) أو لرفع ((العوائد الفردية للمنتجين)) أو لزيادة ((التكاليف العامة الاجتماعية)) التي لها علاقة بتحسين المستوى المعيشي للعمال . وهي نفقات يستفيد منها المنتجون لانهم يتحصلون منها اما على تكوين جديد في مداركهم العلمية ، وأما على دخول جديدة يتدعم بها مستواهم المعيشي ،واما على خدمات عامة مجانية يتحسن بها وضعهم المعيشي أيضا .

ان ((نفقات التنمية)) التي تستهدف ضمان زيادة المعارف والتكوين ،وزيادة مكافحة الامية والجهل ،وزيادة نشر العلم والتكنولوجية ،وزيادة استخدام الاختراعات وطرق فن الانتاج المتطور تتمثل في عدة مجالات أبرزها الانفاق من أجل البحث العلمي ، ورفع عدد المهندسين والفنيين والعمال المؤهلين ،ورفع عدد المتعلمين القراءة والكتابة . وهي أوجه انفاق تستلزم من جهة دفع مرتبات المباشرين لهذه النشاطات سواء منهم الذين يعلمون أو الذين يتعلمون اذا كانوا يتقاضون ،مثلا منحا لهذا الغرض ،كما تستلزم من جهة أخرى تحمل جميع النفقات الجارية المتعلقة بسير هذه النشاطات . وان هذا التكوين سيؤدى ،بدون شك ،الى رفع القدرة الانتاجية للاشخاص الذين تحصلوا عليه

عندما يبدأون عملهم الانتاجي .

نفس النتيجة الخاصة بزيادة الانتاج وانتاجية العمل تستهدفها عملية رفع ((العوائد الفردية للمنتجين)) . فهي المبرر الوحيد لهذا الرفع والا كان استخدام الفائض الاقتصادي ليس استخداما للتنمية . ومن بين انواع هذا الرفع زيادة التشغيل الانتاجي ،بزيادة عدد الاشخاص المنتجين أو استحداث دورات عمل اضافية في الوحدة الانتاجية ، لرفع الوقت الزمني لتشغيلها الى اكثر من ثماني ساعات فقط . ويمكن أيضا اعتبار ((تغيير الهيكل المهني للقطاع الانتاجي)) نوعا آخر من انواع هذه النفقات ويكون ذلك بادخال طرق انتاج متطورة وأعلى انتاجا ،تستدعي تمرينا اكثر وتحكما أقوى في تسيير هياكل الوحدة الانتاجية . وهو ما يستلزم دفع دخول اضافية للمنتجين الذين يسهرون على تسييرها . ويصدق ذلك أيضا على الحوافز التي توزع على المنتجين . فهي نوع من أنواع العوائد الفردية لهم . ويعبر عن تشجيع مادى لتحقيق انتاجية عمل عالية ،وللاسترسال في تحقيق مزيد من الارتفاع في انتاجية العمل هذا .

وضمن النفقات ذات الطبيعة الانتاجية التي يستفيد منها المنتجون تصادفنا كذلك ((الزيادة في التكاليف العامة الاجتماعية)) التي يترتب عنها زيادة حجم الخدمات الاجتماعية واحداث تأثير ايجابي على حجم الانتاج(51).

ان المقصود بزيادة التكاليف العامة الاجتماعية هو النفقات التي تعود الى المنتجين في شكل خدمات عامة اضافية يستفيدون منها مثل العلاج الطبي المبذول في

51 - نفس المرجع السابق ص 77 .

.../...

وسطهم . وهي نفقات اضافية سواء كانت مدفوعة للاشخاص الذين يكلفون بأداء هـــذه الخدمات أطباء كانوا أو معرضين ،او كانت مقابل الادوية وتكاليف الاجهزة المستخدمـــة في أداء هذه الخدمات . وهي تكاليف يتحملها المجتمع (الدولة أو المؤسسات الانتاجية) لانها تحسن شروط العمل وتؤدى الى زيادة الانتاج . ولعل البلدان المتخلفة تعتـــبر أحوج البلدان في العالم الى العناية بهذا النوع من النفقات الانتاجية ،نظرا لانخفاض دخول المنتجين وضعف الرعاية الصحية . وهو ما بادرت اليه الجزائر في بداية السبعينات عندما طبقت الطب المجاني .

ان هذا الجانب من النفقات ذات الطبيعة الانتاجية التي يمولها الفائض المستخدم للتنمية يخص تطوير القوى الانتاجية عند مستوى العمل . وهو يتكامل مع الجانب الثانـــي لهذه النفقات الذى يخص تطوير هذه القوى عند مستوى المواد المخزونة لزيادة الانتاج ، الذى نعرف جيدا حاجته الى المواد الاولية أو النصف المصنوعة أو المساعدة . لانهـــا موضوع العمل الانتاجي . وتكوين مخزونها لابد منه عندما يراد تحقيق ((مستوى أعلى من النشاط الاقتصادى)) . وهو عمل انمائي . وتعد النفقات الموجهة اليه وجها من أوجـــه استخدام الفائض للتنمية ،خلافا لما لو كان تكوين هذا المخزون الاضافي (زيادة هـــذا المخزون) لا تستلزمه زيادة الانتاج ،وانما فقط لاغراض تقلبات اسعار السوق أوغيرها . . . ان المشكلين المذكورين للنفقات ،المتمثلين في النفقات الاستثمارية وفي النفقات ذات الطبيعة الانتاجية ،يشكلان مضمون الفائض المستخدم للتنمية . لان النفقات التي يمولها تؤدى الى تطوير القوى الانتاجية سواء في مجال رأس المال الدائم الثابت ،الذى يتولد عن النفقـات الاستثمارية ،أو في مجال رأس المال الدائم غير الثابت ،الذى تشكله نفقات زيادة المخزون ،

أو في مجال رأس المال المتغير ،الذى ينتج عن النفقات الاخرى ذات الطبيعة الانتاجية ،زيادة عن اثر النفقات الاستثمارية غير الانتاجية فيه كما أسلفنا .

ولا بد على أى حال ،من الاشارة ،بهذا الصدد ،الى العلاقة القائمة بين هذا الفائض المستخدم للتنمية والفائض الجارى المتاح للتنمية السابق دراسته. وفي الحقيقة ان هذا الاخير يشكل المصدر الاساسي للاول . لانه يمثل الكميات المتبقية من الموارد المادية بعد ((الاستهلاك الضرورى لاعادة الانتاج البسيط)) للمجتمع . ولكن الواضح من دراسة الفائض المستخدم للتنمية أن هناك امكانيات الضغط على بعض عناصر اعادة الانتاج البسيط . وهذه الامكانيات ،التي تذكرنا بمفهوم الفائض الاقتصادى الممكن عند بول باران P. Baran ،قد تقتضي متطلبات التنمية استخدامها لاستخراج ((فائض اضافي)) يوجه لوجه من أوجه انفاقاتها . وهو الموضوع الذى تحدثنا عنه منذ قليل ،والذى يمكن اعتباره مصدرا مكملا للمصدر الاساسي ،الذى يرتكز عليه الفائض المستخدم للتنمية ،والذى يتمثل في الفائض الجارى المتاح للتنمية ..

ان جميع الانفاقات السابقة انفاقات انمائية . ولكن الواضح في التنمية ان الانفاقات الاستثمارية اهمها على العموم ،وتحتل مكانا له وزن معتبر ،خصوصا منها النفقات الاستثمارية الانتاجية ،لانها تؤدى مباشرة الى تجديد وزيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع.

.../...

المبحث الثالث

توزيعات الاستثمار

وتعتمد الاستثمارات في تمويلها على الفائض الاقتصادي الذى درسناه آنفا . وهي عملية خلق شروط موضوعية وذاتية للانتاج الذى يعتمد على العمل وموضوعاته ،يمعنى ما يبذله الانسان ،من جهد فكرى وعضلي ،على مختلف الموارد الانتاجية المعمرة والدائرة . وكل ذلك من أجل خلق مادة من المواد التي ينتفع بها الانسان . ولكن توجد ،مع ذلك ،خلافات واضحة بين الاستثمار والانتاج . وهي خلافات في الهدف من العملية الانتاجية نفسها ،وبعبارة أخرى في درجة امتداد سير الانتاج . اذ بينما نجد الانتاج يقتصر في هدفه على خلق مادة لها منفعة اشباع حاجة من حاجات الانسان المتعددة للاستهلاك أو للانتاج ،يظهر الاستثمار في الظروف العادية ،ظروف الاقتصاد المغلق ،كعملية انتاج تستهدف تجديد أو توسيع القدرة الانتاجية للمجتمع . وهو أيضا في الظروف غير العادية ،ظروف السيطرة الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة ،وسيلة استنزاف طاقة المجتمع الانتاجية كما هو الوضع في البلدان المتخلفة في علاقتها برأس المال الاجنبي ، وذلك عن طريق استخدام الهياكل الجديدة والقديمة لتحقيق الفوائض الاقتصادية وتحويلها للخارج . وعلى العموم فالاستثمار هو خلق موارد انتاجية معمرة ترفع طاقة الجهاز الانتاجي للمجتمع وهذه الموارد ،التي تأخذ اسم رأس المال الثابت ،لا يتوقف اثرها عند حد اشباع حاجات اجتماعية عاجلة ،وانما لها امتدادات في خط الانتاج نحو المستقبل ، كقيم اقتصادية ،تساعد بهيكلها على خلق قيم استعمالية جديدة تظهر في شكل منتجات نهائية .

.../...

ان الاستثمار قد يكون استثمارا انتاجيا كما قد يكون استثمارا غير انتاجي كما سنتعرض لهذا بالشرح عبر هذا المبحث في الفرع الثاني . والفرق بين الاثنين هو في العلاقة بينهما وبين الانتاج .

ويكون الاستثمار انتاجيا اذا كانت آثاره تنصب مباشرة على هذا الانتاج : تجدد أو توسع تجهيزات الانتاج ، مما يؤدى مباشرة الى رفع انتاجية العمل وحجم الانتاج . اما اذا كانت آثار الاستثمار لا يؤدى الى رفع القدرة الانتاجية بتاتا (مثل بناء التجهيزات العسكرية) أو تؤدى الى رفع هذه القدرة ولكنه بطريقة غير مباشرة (مثل بناء مؤسسات التعليم والتكوين) فان هذا النوع من الاستثمار هو استثمار غير انتاجي ، مع التأكيد دائما على ضرورة التمييز في هذا الاستثمار الاخير بين ذلك الذى لا يؤدى الى التأثير على الانتاج في شيء والذى يؤدى الى التأثير غير المباشر على قدرة المجتمع على الانتاج مثل تكوين العمال وتحسين مستواهم المعيشي ، نظرا لما يترتب عن ذلك من رفع انتاجيتهم . ورغم أن هذا النوع الاخير من الاستثمار يندرج ضمن اصطلاح الاستثمارات غير الانتاجية الا أنه مفيد وضرورى للتنمية الاقتصادية ، ويجب دائما ان يتطور في سياسة منسجمة مع الاستثمارات الانتاجية ، تفاديا لحدوث الاختناقات التي من شأنها عرقلة التنمية وعدم تحقيق اهدافها المحددة .

ان للاستثمارات الانتاجية اهمية خاصة ضمن كافة الاستثمارات لانها ذات آثار مباشرة على التطور الاقتصادى ، ولانها تشكل بالنسبة لهما القاعدة الاساسية . وعليهما ترتكز أيضا اعمال التنمية المختلفة بما في ذلك اعمال الاستثمارات غير الانتاجية . لان تحقيق هذه الاستثمارات يستلزم الاعتماد على الموارد الانتاجية المعمرة (رأس المال الثابت)

.../...

والمواد الانتاجية الدائرة (رأس المال الدائر) اللذين يمثلان حجم التراكم . وهو يمثل المخزون من رأس المال الذى يشكل مصدر تموين سير الاستثمارات غير الانتاجية التي تبرز في شكل هياكل مادية (تجهيزات) ذات وظيفة اجتماعية أو ثقافية أو غيرهما . . زيادة عن كونه مصدر تموين سير الاستثمارات الانتاجية كما سبق ذكره. وسنقسم مناقشة موضوع الاستثمار الى أربعة فروع ، نبين أولا علاقة الاستثمارات الانتاجية بالاستثمارات غير الانتاجية ،ونتعرض ثانيا الى علاقة الادخار بالاستثمارات الانتاجية ، ونتعرض في الفرع الثالث الى توزيع هذه الاستثمارات بين اشكالها الرئيسية ،ثم في الفرع الرابع الى التوزيع الجهوى للاستثمارات بصفة عامة .

الفرع 1 ـ علاقة الاستثمارات الانتاجية بالاستثمارات غير الانتاجية :

ان العلاقة بين الاستثمارات الانتاجية والاستثمارات غير الانتاجية علاقة قوية بحيث أنه لا ينبغي الاستهانة بها في نطاق سياسة التخطيط والتنمية . وقد سبق ،في دراسة موضوع الفائض المستخدم في التنمية ،ان تعرضنا بشيء من التفصيل للعلاقة التكاملية بين الاستثمارات الانتاجية والاستثمارات غير الانتاجية المفيدة للتنمية .

ان الاستثمارات الانتاجية هي في مجموعها استثمارات مادية . وليس معنى ((المادية)) الهيكل الاستثمارى نفسه كالمبنى وتجهيزاته ،وانما المقصود بها الانتاج الذى يترتب عن ذلك الاستثمار والذى له قيمة مادية . أما الاستثمارات غير الانتاجية فهي التي يؤدى جهازها المادى (تجهيزاتها) الى انتاج خدمات تستفيد منها في الغالب الاستثمارات الانتاجية في شكل وفورات خارجية أو زيادة في معدل انتاجية العمل . ويمثل الاستثمار الاول استثمارات القطاع المنتج سواء كان هذا الاستثمار في النشاط

. . . / . . .

الزراعي ،أو في النشاط الصناعي الاستخراجي والتحويلي ،أو في المواصلات والتجارة ، عندما تكون خدماتهما متعلقة بالنشاطين . اما الاستثمار الثاني فيمثل استثمارات القطاع غير المنتج لكون الخدمات التي تنتج عنه خدمات اجتماعية وذات طبيعة استهلاكية كما نلاحظ ذلك عن استثمارات بناء المدارس والمستشفيات والمساكن ودور الثقافة وغيرها (52).

وفي الواقع ان المجتمع ،مهما كانت طبيعة نظامه الاقتصادى ودرجة تطور قواه الانتاجية ،لا يستطيع في سير تطوره ان يستغنى عن أحد القطاعين . ولابد اذن من تطبيق سياسة تأخذ في الاعتبار قضية توزيع الاستثمارات بينهما مأخذ الجد والسعي . وقد واجهت الجزائر ،كبلد نامي ،هذه المشكلة عند تطبيق التخطيط ،كما سنرى ذلك بعد . لان الخطأ الذى يمكن أن يترتب عن الاستهانة بهذا الموضوع من شأنه تعطيل المجتمع في تحقيق اهدافه . ويمكن توضيح ذلك اذا عرفنا ان الجهاز المادى ،بوسائل انتاجه المختلفة ،يبقى عاجزا عن تحقيق الانتاج ما دام الانسان المكلف بتشغيله غير قادر على القيام بهذه الوظيفة . لان هذا الانسان يجب أن يؤهل تكوينا ومهنيا لهذه الاخيرة كي يؤديها . وهذا يطرح اذن موضوع التكوين والتعليم ،كما يطرح في نفس الوقت موضوع البحث العلمي كعمل يؤدى الى الابتكار والاختراع لوسائل عمل مختلفة أو طرق عمل اكثر كفاءة ترفعان كثيرا قدرة المجتمع على الانتاج . ونفس الملاحظة يمكن توجيهها أيضا الى الخدمات الصحية وشروطها . لانها متعلقة بحياة الشخص وقدرته البدنية والذهنية على العمل الاكثر انتاجا . فهو ،كما ندرك ذلك جيدا ،محرك الجهاز

52 - محمد حامد دويدار : في اقتصاديات التخطيط الاشتراكي المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر الاسكندرية 1967 ، ص 323 .

.../...

الانتاجي الذى هو قاعدة تطور المجتمــع .

فالاستثمارات التي تؤدى الى خلق وسائل اداء هذه الخدمات الاجتماعيـــة هي استثمارات غير انتاجية . لانها لا ترفع ،مباشرة ،الانتاج في شيء ،أولا تمكن العمل الانتاجي مباشرة ،من رفع انتاجيته او تخفيض تكاليف الانتاج . ولكنها في الامد الطويل تسفر عن تقديم قدرة انتاجية هائلة للمجتمع ،وتساعد على رفع الانتاج ،وتدعم امكانيات تطوره بشكل واضح . وهذا عن طريق الاشخاص ،الذين تحصلوا في هذا القطاع غــير المنتج على التكوين والمعرفة والصحة . وهي شروط تمكن هؤلاء الاشخاص من أن يساهموا في الامد الطويل مساهمة قيمة في رفع حجم الانتاج . وهذه المساهمة اذن في رفـــع الناتج الاجتماعي وخاصة منه المتاح للتنمية هي مساهمة غير مباشرة .

وفي توزيع الاستثمارات لابد من النظر اليها من زاويتين : من زاوية الامد القصير ومن زاوية الامد الطويل . وهي نظرة تحليلية لآثار هذه الاستثمارات على الانتاج (الناتج الاجتماعي) ما دامت هذه الاخيرة لا تتأثر فقط بالاستثمارات الانتاجية (الامد القصير) وانما أيضا ،وبشكل فعال بالاستثمارات غير الانتاجية (الامد الطويل) خصوصا منها المتعلقة بالتكوين والمعرفة والبحث العلمي . وهذا تفاديا لحدوث الاختناقات التي من شأنها عرقلة التطور الرشيد للمجتمع . وقد اهتم الكاتب الفرنسي شارل بيتلهايم اهتماما واضحا بهذا الموضوع ،واعتبره من المبادىء الضرورية التي يجب الاعتماد عليها في التخطيط والا كان تخطيطا سيئا وفاشلا ، لأنه سيؤدى الى حدوث ظاهرة من أحدى هاتين الظاهرتين ((غلو اشتثمارى sur-investissement)) أو ((نقص استثمارى sous-investissement)) (53).

- 53 Ch. Bettelheim : Planification et croissance accélérée p. 95-96

.../...

ويعبران في الحقيقة عن حالة من الاختلال والاختناق لعملية التنميـــــــة الاقتصادية . لان وجود استثمارات انتاجية عالية يزيد معدلها كثيرا عن معدل الاستثمارات غير الانتاجية وخاصة في ميدان تكوين الاطارات والعمال القادرين على تشغيل التجهيزات الجديدة ،وهو عبارة عن غلو استثمارى ،سيعرض حتما سير العمل الانتاجي الى الانخفاض ويجعل انتاجية العمل الاجتماعي للاستثمارات الانتاجية ضعيفة ،وهو دليل عن ضعــف الفعالية الاقتصادية L'éfficience Economique لهذه الاخيرة . ونقول الفعالية بدلا مــن المردودية la rentabilité نظرا لارتباطها الكامل بمستوى الاسعار سواء منها اسعار البيع او اسعار التكلفة اللتان يتحدد على أساسهما حجم الربح . فهو يكون عاليا كلما كانـــت الاولى تزيد عن الثانية كثيرا . والربح هو أحد مؤشرات الفعالية الاقتصادية للاستثمـــارت ، ولكنه لا يمكن الاعتماد عليه دائما في قياس هذه الفعالية ،خصوصا بالنسبة للمجتمعــات المتخلفة التي تشكو من ضعف الشروط الاجتماعية والفنية .

وعلى هذا الاساس يجب التنبيه منذ الآن الى أن المبدأ الذى يجدر الاعتمـــاد عليه في توزيع الاستثمارات هو مبدأ الفعالية وليس مبدأ المردودية. لان الهدف هـــو رفع انتاجية العمل . ومن الممكن جدا أن يؤدى الاعتماد على المبدأ الثاني في التوزيع الرأسي للاستثمارات بصفة خاصة ،وهو الموضوع الذى سنناقشه فيما بعد ،الى خطأ فادح في اختيار النوعيات التقنية ،كأن تختار نوعية ذات استثمار أقل (1000 مليون دينار جزائرى) عوضا عن نوعية اخرى ذات استثمار أعلى (3000 مليون دينار جزائرى) . واذا بحثنا عن السبب فسنجده راجعا الى التغيير المسجل في سعر الفائدة الذى جعل تكلفــة الانتاج أقل في النوعية الاولى مرة (820) لأن سعر الفائدة عن القرض الاستثمـــارى

.../...

هو 12٪ وأقل في النوعية الثانية مرة أخرى (580) لان سعر الفائدة 2٪ بناءا على أن تكلفة الانتاج بدون سعر الفائدة هو 700 مليون دينار جزائرى لنوعية (أ) و 520 د ج لنوعية (ب) :

الجدول رقم 1

تأثير سعر الفائدة على الاختيار بين نوعيتين استثماريتين

الاستثمار	حجم الاستثمار	كمية الانتاج	سعر الفائدة		تكلفة الانتاج	
النوعية أ	1000	100	٪2	٪ 12	720	820
النوعية ب	3000	100	٪2	٪ 12	580	880

والخطأ الاخر الذى يمكن أن يترتب عن الاعتماد على مبدا المردودية ،بدلا من مبدا الفعالية الاقتصادية ،في الاختيار بين النوعيات التقنية ،قد يعود سببه الى التغير في مستوى سعر البيع ،لانه يؤثر على حجم الربح . وهو ما من شأنه جعل مدة استعادة الاستثمار تتغير لفائدة النوعية الاقل فعالية (تكلفة الانتاج أكبر بنسبة تزيد عن 24 ٪) ولكنها الاكثر مردودية من ناحية قصر مدة استعادة الاستثمار (6ر7 سنة) (54)

---

54 - استخلصت ارقام الجدولين من الجدول الوارد في ص 121 من مرجع شارل بيتلهايم عن المشاكل النظرية والتطبيقية للتخطيط السابق ذكره .

.../...

الجـدول رقـــم 2

تأثير سعر البيع على الاختيار بين نوعيتين استثماريتين

الاستثمار	حجم الاستثمار	تكلفة الانتاج	سعر البيـع	الربــح	مدة الاستعاد
نوعية أ	1000	720	750	30	33 سنــة
			850	130	7ر6 سنــة
نوعية ب	3000	580	750	170	5ر17 سنة
			850	270	11 سنة

ان التعرض لموضوع الفعالية والمردودية للاستثمارات في هذا المقام ليس الا من أجل لفت النظر الى فعالية الاستثمارات غير الانتاجية في نطاق عملية التنمية الشاملة . ويترتب عن حدوث غلو استثمارى ـ كما سبق ـ تعطيل في تشغيل الطاقة الانتاجيـــة الجديدة الناتجة عن الاستثمارات الانتاجية . لان العمل أو الاطارات القادرين علـــى تشغيلها غير موجودين أو غير مهيأين . وفي العادة ،وهو الوضع السائد في البلـدان المتخلفة ،ان المغامرة بتشغيلها كثيرا ما تؤدى الى الانتاج بتكاليف جد عالية أو الـــى التخريب . ونفس الملاحظة تنطبق ايضا على توزيع الاستثمارات حيث يكون فيه الاستثمـــار الانتاجي قليلا بالنسبة للاستثمار غير الانتاجي وسنعود الى مناقشة هذا الموضوع تطبيقيـا في الفصل السادس . وهو اختلال في التوزيع يعبر عن ((نقص استثمارى)) . وتنعكس آثاره في ظهور حالة من الركود الاقتصادى والبطالة : بمعنى وجود طاقات انتاجية بشرية هائلة ولكنها قوى ضائعة . وسوف يؤدى ذلك الى خنق التنمية الاقتصادية للمجتمـــع.

.../...

لان العمال (بمختلف مستويات تكوينهم) الذين يبحثون عن العمل ولا يجدونه سوف يضطر الجزء الافضل منهم للعيش في أسوء الظروف الاجتماعية كمتعطلين مرة ،أو كأنصاف متعطلين مرة ثانية ،أوكعاملين فوق الحد الاقصى للعدد الذى تقتضيه الوظيفة موضوع العمل مرة ثالثة ... وهذه الظاهرة بارزة في المجتمعات المتخلفة حيث نجد المعيار الاقتصادى للتوظيف والتشغيل يمحي في غالب الاحيان امام الاعتبارات الاجتماعية. وتصوروا النتائج التي تترتب عن ذلك فيما يتعلق بالفعالية الاقتصادية وتكوين الفائض الاقتصادى مصدر التراكم ومصدر الاستثمار!!

ولا ينبغي في تعبيرنا عن الاستثمارات غير الانتاجية ان يكون المدلول مقتصرا فقط على ميدان التكوين ،وتكون المقارنة مع الاستثمارات الانتاجية منحصرة في هذا النطاق . ويعد ذلك بدون شك ،خطأ ،لانه رغم أهمية التكوين في الاستثمارات غير الانتاجية على التنمية الا انه توجد لهذه الاخيرة انواع من الاستثمارات لابد منها حتى نضمن لسير التنمية الفعالية المرجوة ،ومن تلك الاستثمارات الاستثمار في الصحة وفي السكن ،لما لهما من نتائج مباشرة على تحسين القدرة البدنية والذهنية للانسان ، والاستثمار في الطاء والطرق والانارة الكهربائية وغيرها باعتبارها هياكل اساسية توفر على الاستثمارات الانتاجية نفقات هامة وتحفزها على الانتشار في المناطق التي لولاها لتعذر القيام بها أو لو اذا اقيمت لاعطت نتائج سيئة في الانتاج . وفي كلتا الحالتين فان التنمية هي التي تختنق . لانها ستتركز في مناطق وتهمل مناطق اخرى . ويتولد على ذلك تبديد القوى الانتاجية المادية والبشرية لهذه الاخيرة ..

ان أهمية الاستثمارات الانتاجية تبدو اذن في كونها محرك التنمية . فهي تؤثر على الطاقة الانتاجية للمجتمع من جهتين : عن طريق سير الاستثمارات الانتاجية نفسها ،

.../...

بما يترتب عنه من خلق وحدات انتاجية اضافية وتحقيق اعادة الانتاج الموسع ، عن طريق تموين الاستثمارات غير الانتاجية المفيدة للتنمية من ناحية استفادة القوة العاملة المنتجة من الخدمات التعليمية والتكوينية وغيرها ، التي تلقتها في الهياكل الناتجة عن هذه الاستثمارات ، والتي من شأنها رفع الانتاجية العمل وتطوير تلك الطاقة الانتاجية .

وقد يكون الفكر الرأسمالي ضعيفا نسبيا في بحث أهمية الاستثمارات الانتاجية . وهذا يبدو من تركيز اهتمامه الواضح على الاستثمار التابع والاستثمار المستقل (55) ومن تفسير الاستثمار التابع investissement induit بتغيرات الطلب أو الارباح المنتظرة ، وهو تفسير بعوامل داخلية للنظام ، ثم من تفسيره الاستثمار المستقل l'investissement autonome بعوامل خارجة عن النظام مثل الاكتشافات الجديدة ، وحب الاختراع ، والمصلحة العامة ، والتخطيط وغيرها . وتبدو تفسير النظرية الاشتراكية لمؤشرات الاستثمار أكثر اقناعا . لانها تربطه بتطور القوى الانتاجية وليس بتطور الربح كما هو الحال في النظرية الرأسمالية . وسيتبين لنا ذلك من العلاقة التي تقيمها النظرية الاشتراكية بين الاستثمارات الانتاجية المباشرة والاستثمارات غير المباشرة التي تستتبعها الاولى من أجل ضمان سير الانتاج واعادة الانتاج للطاقات الانتاجية الجديدة المتولدة من الاستثمارات المباشرة . وتتشخص آثار هذه الاستثمارات الاخيرة على الاستثمارات غير المباشرة فيما تفرضه عليها

---

55 – A. O Hirschman : stratégie du développement économique Editions ouvrières. Paris 1968 p. 48
R. Barre : économie politique p. 326

.../...

من توسيع جهاز الانتاج (الاستثمارات الانتاجية) وجهاز الخدمات الاقتصادية والاجتماعية .

ان اهتمام الفكر الاقتصادى الاشتراكي بأثر الاستثمار الانتاجي على جهازى الانتاج والخدمات يبدو من تجزئته للاستثمار الى نوعين من الاستثمارات هي من جهة نفقات الاستثمار Dépens.d'investiss. ومن جهة ثانية النفقات العاملة Dépens.opératoires ونفس هذا التقسيم الذى نلاحظه عند الاقتصادى البولوني مانك B.Minc (56) نجده أيضا لدى شارل بيتلهايم CH.Bettelheim تحت تسمية مخالفة هي الاستثمارات المباشرة والاستثمارات غير المباشرة (57) وهي في الحقيقة تجزئة راجعة الى التأثيرات التي تحدثها الاستثمارات الاولى في المجتمع على مختلف فروع وقطاعات الانتاج ، والتي تتمثل في دفعها الى القيام بالاستثمار لضمان تموين هذه الاستثمارات بالمواد والعمل . وهكذا يصبح عمل انشاء مؤسسة استثمارا مباشرا ، بينما يكون رفع الطاقة الانتاجية في الفروع التي تقدم المواد الاولية والطاقة والتكوين والمواد الاستهلاكية للعمال وغيرها استثمارا غير مباشر ، لانه اقتضاه طلب تشغيل المؤسسة الجديدة في سير الانتاج . ولهذا يمكن اعتبار الاستثمارات غير المباشرة هذه استثمارات تابعة . ولا ينبغي ، على أى حال ، اعتبارها ممثلة فقط في الموارد الانتاجية الدائرة . لانه اذا كان الاقتصادى برونيسلاف مانك قد استخدم بخصوصها اصطلاح النفقات العاملة فلان عناصر تكاليف الانتاج

---

56 - B.Minc: économie politique du socialisme - P. 447 - 448.

57 - CH. Bettelheim : problèmes théoriques et pratiques de la planification Maspéro . Paris 1966 - P. 165 à 166.

.../...

(المواد والعمل) كانت موضوع الطلب الذى اقتضاها كنفقات استثمارية . فتكاليف الانتاج في المؤسسة كانت الواسطة اذن نحو التعرف على الاستثمارات الاضافية في المجتمع التي تشكل ما أسميناه بالنفقات العاملة ..

الفـرع 2 - علاقة الاندثار بالاستثمارات الانتاجية :

واذا كان اهتمامنا لحد الآن قد انصب على التمييز بين الاستثمارات الانتاجية والاستثمارات غير الانتاجية (58) فان اندثار وسائل الانتاج الثابتة يستلزم معالجة خاصة في دراسة الاستثمارات الانتاجية . لان قيمة هذه الوسائل في الانتاج لا تندثر الا على دفعات ،ولان هذا الاندثار مرتبط عضويا بالاستثمار ومرتبط وظيفيا بنظام اعادة الانتاج .

ان تعريف مانك Minc للاندثار يعبر بوضوح عن هذه الفكرة . ويذهب في هذا الصدد الى :

((ان الاندثار الكلي يعني مجموع النقود اللازمة لاعادة تكوين الموارد ، بعد نهاية مدة تشغيلها ،مع الحفاظ عليها في وضع جيد ،من الناحية الفنية والاقتصادية ، طوال مدة استخدامها)) (59).

وهو تعريف للاندثار لا يعني به معنى التجديد الذى يدل على القيمة المتآكلة فعلا من المورد الانتاجي المعمر واللازمة لاعادة تكوينه. لان هذه القيمة تشكل ((الاندثار الفعلي)) .

---

58 - المرجع السابق لبيتلهايم ص 447 .

59 - نفس المرجع السابق ص 399 .

.../...

وانما المقصود بهذا التعريف - ولهذا استخدمت عبارة ((الاندثار الكلي)) -
هو ((مخصص الاندثار)) الذى يتشكل من مجموع ((المستقطعات من أجل الاندثار))
التي هي قيمة تقديرية موزعة على فترات زمنية محددة من عمر الاصل الرأسمالي . وهذه
الفترات هي في الغالب سنة لكل فترة . وفي هذا المخصص لا يكتفي فقط بتقدير قيمة
((الاندثار الفعلي)) وانمايتم معها ايضا تقدير قيمة التصليحات الكبيرة لوسائل
الانتاج الثابتة . ولا شك أن هذا الحساب التقديرى للقيمتين ،الذى هو مبني على
معرفة فنية مسبقة لهذه الوسائل ،قد تساوى كما قد يزيد او ينقص عن قيمة الاندثار
الفعلي ،الذى يأتي حسابه بعد نهاية عمرها. ومما يزيد في تأكيد هذا التفاوت عامل
انخفاض قيمة رأس المال الثابت (الوسائل المعمرة) بسبب التطور التكنولوجي . وهو
ما يفترض ظهور وسائل عمل متقدمة ذات انتاجية عمل اكبر ،من شأنها منافسة الوسائل
القديمة والقضاء عليها عن طريق ما تحققه من اقتصاد التكاليف او انخفاض اسعار
المنتجات . ويظهر شكل هذا الانخفاض في تعويض هذه الوسائل الاخيرة بالوسائل
الاولى قبل أجلها المحدد . وهذا الفرق المتمثل بين المدة المحددة للاندثار والمدة
التي يتم فيها التعويض يمثل قيمة ضائعة عن المجتمع ،وانخفاضا ماديا لقيمة المورد
الانتاجي المعمر ، يكون على حساب اعادة تكوينه ،ويعبر عن عجز نقدى لاعادة انتاجه
البسيط : فهو ضياع لم يأت من التدهور المادى لهذا المورد ،لان الاندثار المادى
كفيل بالتعويض ، وانما تدهور جاء نتيجة التقدم التقني الذى جعل ذلك المورد
الانتاجي الثابت غير اقتصادى في الاستعمال . وهذا شكل من التدهور في قيمته، ولكنه
تدهور معنوى او ما يسمى بالاندثار المعنوى (60).

---

60 - المرجع السابق ص402 - 404 .

.../...

وفي حساب الاندثار لابد اذن من الاخذ في الاعتبار ثلاثة عوامل هي من جهة الاندثار الفعلي ومن جهة ثانية التصليحات الكبيرة ومن جهة ثالثة الاندثار المعنوي . وتشكل قيمها الكلية قيمة مخصص الاندثار الاجمالي .

ان هذا المخصص لا يمثل ـ كما سبق القول ـ الاندثار الحقيقي . لان الاول قائم في حسابه على أساس تقديري ، نظرا لكون هذا الحساب يتم في بداية عمر دخول الوسيلة المعمرة الى الانتاج . أما الثاني فان حسابه مبني على واقع تعويض هذه الوسيلة في الجهاز الانتاجي الذى يتم في نهاية الفترة المحددة لعمرها . ومن ثمة فهو حساب حقيقي . وعليه فان قيمة مخصص الاندثار لا يشترط أن تكون دائما مساوية لقيمة الاندثار الحقيقي . بل قد تكون اعلى أو أقل منه . ويقتضي حسن التسيير ان تكون اعلى ، حتى يمكن تحقيق فائض للاستخدام في التراكم ، بمعنى اعادة الانتاج الموسع للوسائل الانتاجية . خلافا لما لو كانت تلك القيمة أقل . لان هذا الوضع سيكون على حساب اعادة الانتاج البسيط للوسيلة المندثرة . وسيشكل هذا عجزا في الاستثمار التعويضي ، ويضطر المجتمع بسبب ذلك الى تمويل هذا العجز على حساب الاستثمار الصافي . ولكن لا ينبغي ، مع الحرص على تحقيق فائض في الاندثار ، ان تكون هناك مبالغة . لان المستقطعات السنوية للاندثار جزء من تكاليف الانتاج السنوية . ولهذا فان أية مبالغة في هذه الاستقطاعات ستؤدى حتما الى التأثير على مستويات الاسعار ، كما يحدث ذلك في بعض البلدان المتخلفة التي تغالي كثيرا في تقدير الاندثار . وهذه المغالاة تستخدمها الشركات الاجنبية أيضا حيلة لتحويل أكبر حجم من الفوائض الاقتصادية الوطنية للخارج . .

ويبدو من هذا التحليل ان فائض الاندثار هو زيادة مخصص الاندثار عن الاندثار الحقيقي . ويشكل هذا الفائض مصدرا اضافيا لاعادة الانتاج الموسع أو للاستثمار الصافي .

.../...

وهكذا تبدو العلاقة واضحة بين الاندثار والاستثمار. ويعتبر الاول جزءا من الثاني ، بحيث ان الاستثمار الاجمالي يشمل كلا من الاندثار الحقيقي ،الذى يعبرعن الاستثمار التعويضي ،والاستثمار الصافي ،الذى يعبرعن التراكم . ومن خلال هذين المتغيرين يوجد فائض الاندثار الذى هو جزء من الاستثمار الصافي كما يبدو في هذه المعادلة :

$$ف_{ن} = م_{ن} - ن_{ح}$$

$$ث_{ص} = ث_{ج} + ف_{ن} - ن_{ح}$$

∴ ($ف_{ن}$) فائض الاندثار ، و ($م_{ن}$) مخصص الاندثار ، و ($ن_{ح}$) الاندثار الحقيقي ،و ($ث_{ص}$) الاستثمار الصافي ، و ($ث_{ج}$) الاستثمار الاجمالي .

وفي الغالب ان فائض الاندثار يأتي من قيمة التصليحات الكبيرة ،لانها تزيد من قيمة رأس المال الثابت ،ومن الاندثار المعنوى ، ومن الاندثار الطبيعي اذا كان رأس المال الثابت هذا أمكن تشغيله اقتصاديا مدة اكثر من عمره المحدد ، الذى حددنا على أساسه مستقطعات الاندثار. فهذه الزيادة في عمر هذه الوسيلة الثابتة ،التي يجب ان نواصل تطبيق القيمة الاستقطاعية المحددة بخصوصها ،يشكل فائضا اضافيا للاندثار .

.../...

الفرع 2 ـ توزيعات الاستثمارات الانتاجية :

من الضروري، بعد التعرف على الاستثمارات الانتاجية ان نتعرف أيضا على بعض توزيعاتها الرئيسية، وسنتطرق الى الموضوع ببحث العنصرين الآتيين : التوزيع الافقي والرأسي ، والتوزيع بين قطاع انتاج وسائل الانتاج وقطاع انتاج وسائل الاستهلاك .

1 ـ التوزيع الافقي والتوزيع الرأسي :

ان الاندثار، كما سبق ، هو في الاساس استثمار لاعادة الانتاج البسيط . فهو مفيد لاعادة الانتاج الموسع عندما يسفر عن فائض لا تترتب عنه اضرار اقتصادية . وهذا التحفظ قد سبقت الاشارة اليه منذ قليل . ومع اضافة ذلك الفائض الى الاستثمار الاجمالي يكبر حجم الاستثمار الصافي الذي يتشخص في زيادة الاول (الاستثمار الاجمالي) عن الاندثار الفعلي . وبذلك تزداد قدرة المجتمع على الاستثمار، نظرا لان العملية الاستثمارية هي بهدف اعادة الانتاج الموسع الذي يتحدد معدله على أساس العلاقة بين الاستثمار الصافي ($ش_ص$) من جهة وفائض الاستثمار الاجمالي ($ش_ج$) عن الاستثمار الصافي من جهة أخرى (61) :

$$\text{معدل اعادة الانتاج الموسع} = \frac{ش_ص}{ش_ج - ش_ص}$$

---

61 ـ يوجد فرق بين المخزونات الجارية والمخزونات الاحتياطية . فالاولى هي التي تضمن النشاط العادي للسير التكنولوجي المعتمد . اما الثانية فهي المخصصة لمقابلة الحالات غير العادية التي من شأنها احداث الارتباك في هذا السير التكنولوجي . المرجع السابق ص 458
ـ فيما يخص معادلة معدل اعادة الانتاج الموسع انظر المرجع السابق لمانك ص 416 .

.../...

وتعبر هذه العلاقة على ان التراكم مرتبط بالاستثمار الصافي ،بحيث لا يمكن تصور حدوثه الا في اطار سير اعادة الانتاج الموسع الذى يؤدى الى زيادة الموارد المعمرة وزيادة المخزونات الجارية والاحتياطية. وهذا واضح ما دام المتغير المحدد لمعدل هذا الاخير هو الاستثمار الصافي كما تشير الى ذلك المعادلة السابقة .

1/1 - التوزيـــع الافقـــي :

ان توزيع الاستثمارات من الناحية الافقية هو توزيع بين سير اعادة الانتاج الموسع الناتج عن الاستثمار الصافي وسير اعادة الانتاج البسيط المتمثل في تجديد التجهيزات القديمة ،وقد تحدث ،على كل حال، تغييرات في نوعية هذه التجهيزات بسبب الاقبال على تطبيق تكنولوجية اكثر تطورا . ولكن الاستثمار يبقى دائما استثمارا بسيطا : ويبقى الاختيار، في اطار تجديد التجهيزات القديمة ، محدودا فقط بالنوعيات التقنية . ولاشك ان تخصيص حجم كبير من الاستثمارات الانتاجية الاجمالية للتعويض أو التجديد سوف يؤثر بشكل عكسي (بالتخفيض) على حجم الاستثمارات الصافية ،على معدل اعادة الانتاج الموسع كما تعبر عنه المعادلة السابقة التي يمكن صياغتها على هذا النحو :

$$\text{معدل اعادة الانتاج الموسع} = \frac{\text{الاستثمار الموسع } (\text{ث}_{\text{ص}})}{\text{الاستثمار البسيط } (\text{ث}_{\text{ت}})}$$

على أساس ان فرق الاستثمار الاجمالي والاستثمار الصافي يمثل الاستثمار التعويضي (البسيط) :

$$\text{ث}_{\text{ج}} = \text{ث}_{\text{ت}} + \text{ث}_{\text{ص}}$$

$$\text{ث}_{\text{ت}} = \text{ث}_{\text{ج}} - \text{ث}_{\text{ص}}$$

.../...

وتدل علاقة معدل اعادة الانتاج الموسع بالاستثمارين على أنه يتأثر سلبا بمعدل التركيب العضوى لرأس المال ($\frac{\text{د}}{\text{م}}$) أى كثافة استخدام المجتمع للموارد الانتاجيــــة الثابتة بمعنى الوسائل المعمرة . وهذه الموارد ليست الا شكلا من أشكال الاستثمـــار. ولهذا فهي تعبرعن كثافة استثمارية ($\frac{\text{ش}_{\text{ت}}}{\text{م}}$) بسيطة . ويمثل معدلها معدل كثافــة الاستثمار البسيط :

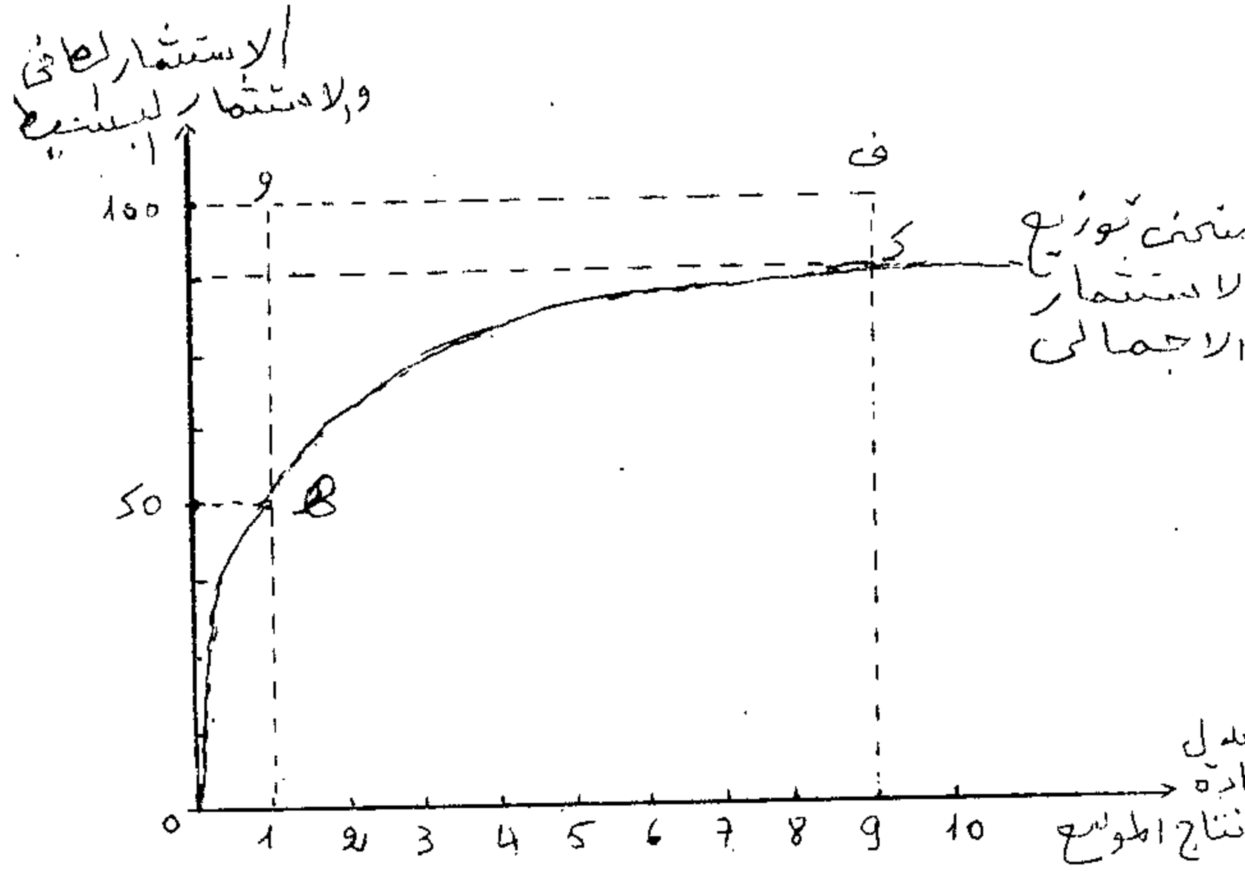
$$\text{أ} = \frac{\text{ش}_{\text{ت}}}{\text{م}}$$

واذا طبقنا هذا المعدل على معادلة معدل اعادة الانتاج الموسع السابقـــة حصلنا على المعادلة التالية :

$$\text{معدل اعادة الانتاج الموسع} = \frac{\text{ش}_{\text{صه}}}{\text{أ ق م}}$$

ومن ثمة فان معدل اعادة الانتاج الموسع يرتفع كثيرا حيثما كان معدل التركيب العضوى لرأس المال منخفضا ،لوجود معدل ربح مرتفع ، ونجد هذا الوضع قائما فـــي الهيكل الاقتصادى الرأسمالي للمجتمعات النامية ،حيث الهيكل الانتاجي يعتمد علـــى الايدى العاملة بشكل اقوى وأوسع ، كما سنتعرض لذلك في القسم الثاني . وبالتالي فان الاستثمارات الصافية في هذه المجتمعات ذات آثار ايجابية وقوية على معدل اعادة الانتاج المذكور. على عكس ما هو الحال في المجتمعات الصناعية المتطورة حيث الاستثمار الاجمالي يتجه في أجزاء كبيرة منه نحو اشباع حاجات تعسير اعادة الانتاج البسيط ،الذى يعتمد جهازه على كثافة رأسمالية مرتفعة . ولذلك نجد هذا المعدل قليل الارتفاع او منخفضـــا انخفاضا واضحا كما يمكن تصور الحالتين في الرسم البياني التالي :

.../...



وهو رسم مبني على جدول رقمي افتراضي قائم على أخذ رقم ثابت للاستثمار الاجمالي ،وعرض ثماني حالات من توزيعه بين الاستثمار الموسع (الصافي) والاستثمار البسيط (الاندثار الفعلي) . وهذا الجدول هو كما يلي ،معبرا عنه ،على سبيل المثال بمليار من الدينارات الجزائرية .

.../...

الجـدول رقـم 3

العلاقة العكسية للاستثمار البسيط مع معدل اعادة الانتاج الموسع

الاستثمار الاجمالي	الاستثمار البسيط	الاستثمار الموسع	معدل اعادة الانتاج الموسع
100	100	0	0.00
—	80	20	0.25
—	60	40	0.66
—	50	50	1.00
—	40	60	1.50
—	30	70	2.33
—	20	80	4.00
—	10	90	9.00

فالمنحنى (هـ ك) يعبر في كل نقاة من نقاه على توزيع الاستثمارات الاجمالية بين الاستثمار البسيط ، الذى يقع أعلى المنحنى ، والاستثمار الموسع ، الذى يقع أدناه ، بحيث نجد هذا التوزيع عند نقطة (هـ) هو (هـ و) بالنسبة للاول و (هـ 1) بالنسبة للثاني . وهو توزيع متساو . أما عند نقطة (ك) فالتوزيع متفاوت جدا لصالح الاستثمار الموسع (ك 9) بينما يمثل الاستثمار البسيط حجما ضعيفا (كف) . ويمكن القول أن حالة التوزيـــع الاول للاستثمارات الاجمالية ، وما قبلها من التوزيعات التي يعبرعنها المنحنى ، يطابق علـــى المجتمعات الصناعية ، في حين ان حالة التوزيع الثاني ، وما بعد حالة التوزيع الاول ، يصدق على المجتمعات ذات الاقتصاد المتخلف . .

2/1 - التوزيع الرأسي :

ان التوزيع السابق للاستثمارات هو توزيع افقي : توزيع بين الاستثمار التعويضي والاستثمار الصافي . ويمكن في اطاره حدوث توزيع رأسي . وهذه الفكرة التي تميز بين التوزيعين نجدها واضحة التعبير عند شارل بيتلهايم (62) . لانه اذا كان التوزيع الافقي يهتم بتقسيم الموارد الانتاجية بين تعويض التجهيزات القديمة ،كعملية استثمارية بسيطة ،ولتوسيع جهاز الانتاج ،كعملية استثمارية موسعة ،فان التوزيع الرأسي يهتم بتوزيع الاستثمارات بين نوعيات الاستثمار التي تعبرعن نوعيات تكنولوجية متفاوتة التطور كما سيتضح ذلك بعد قليل وهو تطور يحدث نتيجة اعادة الانتاج الموسع ،الذى يحدث تحت تأثير الاستثمار الصافي ،وتحت تأثيرعوامل خارجية عن النظام الاقتصادى مثل البحث العلمي والاختراع ،مما جعل النظرية الاقتصادية الرأسمالية تطلق على هذا الاستثمار اسم الاستثمار المستقل ،الا ان الجهاز الانتاجي الذى يستفيد من هذه النوعيات المتقدمة من الاستثمار ليس فقط هو الطاقة الانتاجية الجديدة وانما أيضا الطاقة الانتاجية القديمة . وفي هذا الموضوع بالذات تظهر أهمية مبدأ الاندثار المعنوى السابق دراسته ،الذى يبين تفاعل سير اعادة الانتاج البسيط مع نوعيات الاستثمار الجديدة .

لكن هذه العملية لا تحدث بسهولة ،ولا تحدث الا تدريجيا . وهي خاضعة في سير حدوثها الى حسابات اقتصادية محكمة تتصل بالكفاءة الاقتصادية لنوعية الاستثمار المراد تطبيقه . وهي العلاقة بين حجم الناتج الاضافي (Δ ج) وحجم الاستثمار الصافي (ثص)

---

62 - الكتاب السابق عن المشاكل النظرية والتطبيقية للتخطيط ص 100 . وفيه : استخدم الكاتب عبارتي الاستثمار الافقي investissement extensif والاستثمار الرأسي investissement intensif

.../...

بمعنى Δ ج / ثس. وتمثل في الكتابات الرأسمالية مقلوب المعامل الحدى لرأس المال (63). ويعني بها عدد الوحدات الجديدة المنتجة مقابل كل وحدة من وحدات كمية الاستثمارات الجديدة.

فعملية اختيار تقنية دون أخرى ، وهو المراد بالتوزيع الرأسي للاستثمارات الانتاجية ، أصبح في الواقع من التوزيع الافقي لهذه الاستثمارات. وتقتضي اجراء مقارنة دقيقة في الكفاءة الاقتصادية لكل واحدة منهما. وهذا لا يكون على مستوى واحد فقط ، وهو مستوى كمية الاستثمارات ، وانما أيضا على مستوى آخر هو تكاليف الانتاج ، كما تعبر عن ذلك الملاقة السابقة لمعدل الكفاءة الاقتصادية للاستثمارات : Δج / ثس.

ويذهب الاقتصادى برونيسلاف مانك في هذا الصدد الى طرح ثلاث طرق لاجراء المقارنة حول الكفاءة الاقتصادية بين نوعية متطورة ونوعية أخرى أقل تطورا للاستثمارات هي (64) :

1 - حساب المعدل السنوى للناتج الاضافي الذى شرحناه في الصفحات السابقة والذى تمثله هذه العلاقة : $\frac{س_ب - س_1}{ث_1 - ث_ب} = \frac{1}{ن}$.

وتكمن أهمية هذا المعدل في مقارنة الزيادة في كمية نفقات نوعية الاستثمار الجديد عن كمية نفقات نوعية الاستثمار القديم من جهة بما يحققه تطبيق الاولى من اقتصاد تكاليف الانتاج (الاستغلال) عن الثانية من جهة أخرى. وهذا الاقتصاد في التكاليف هو ناتج

63 - ومن ثمة هذا المعامل يأخذ في هذه الحالة R. Barre : économie politique p. 350
صيغة مقلوبة هي ثس / Δ ج بمعنى عدد وحدات الاستثمار اللازمة لكل وحدة من المنتجات.

64 - المرجع التالي 438 - 435 B. Minc

.../...

اضافي (ربح) يعكس كفاءة اقتصادية للاستثمار الاول عن الاستثمار الثاني ،بحيث يكون من مصلحة المجتمع ،رغبة في تحقيق انتاجية عمل اكبر ،توزيع الاستثمارات لفائدة التقنية الجديدة كلما كانت كمية الناتج الاضافي هذا أعلى نسبيا من الزيادة في نفقات الاستثمارات التي فرضها تطبيقها .

2 - حساب مدة استعادة الاستثمار التي تعبر عنها علاقة قسمة فرق نفقات النوعيتين من الاستثمارات ($ث_1 > ث_ب$) على فرق تكاليف استغلالهما ($س_ب > س_1$) باعتبار أن هذا الفرق الاخير هو اقتصاد في تكاليف الانتاج وربح محقق ضمن تطبيق احدث التكنولوجية ($\frac{ث_1 - ث_ب}{س_ب - س_1}$). وكلما كان الربح مرتفعا كلما قصرت مدة قدرة المجتمع على تجديد الوسيلة الانتاجية المستخدمة في العمل. وهو يعبر عن كفاءة اقتصادية عالية لهذه الاخيرة .

3 - حساب معامل كفاءة الاستثمار ($\frac{س_ب - س_1}{ث_1 - ث_ب}$) وهو عبارة عن علاقة نسبية لمعامل الكفاءة الاقتصادية للاستثمار (Δ ج / $ث_ص$) البذي هو منطلق المقارنات الثلاث للنوعيتين من التكنولوجية. ويعكس في حد ذاته عدد الوحدات النقدية المقتصدة (الربح) من تطبيق تقنية (أ) بدلا من تقنية (ب) بالنسبة لكل وحدة من الوحدات النقدية التي تمثل فرق نفقات النوعيتين من الاستثمار ($ث_1 > ث_ب$) .

ان هذه الطرق الثلاث لحساب الكفاءة الاقتصادية للاستثمارات غير مستقلة عن بعضها البعض بل هي متكاملة أشد التكامل. ولكن لا ينبغي ،كما يذهب شارل بيتلهايم، في الحساب الاقتصادى لتوزيع الاستثمار الرأسي ، ان يقف مجال هذا الحساب عند النفقات الاستثمارية المباشرة (الوسائل المعمرة) ويهمل النفقات الاستثمارية غير المباشرة

.../...

التي تفرضها الاولى فرضا بعد تحقيق العمل الاستثمارى . والا كيف يمكن تصور انشاء منشأة ما بفعل تلك الاستثمارات المبرمجة من غير طرح موضوع تشغيلها الذى يستلزم المواد المختلفة والعمل والطاقة ؟ ان انجاز هذه المنشأة يفرض نفقات عاملة متصلة بجميع العناصر التي تشكل تكاليف الانتاج مثل المواد الاولية ، والمواد المساعدة ، والطاقة المحركة ، والاندثار ، والايدى العاملة بمختلف فئاتها . ولا بد من أجل توفيرها من اجراء عمليات استثمارية مباشرة وغير مباشرة في القطاعات (أو الفروع) التي تأتي منها وهي استثمارات غير مباشرة كما سبق شرحها في الفرع الاول من هذا البحث . وتمثل كل كمية من هذه الاستثمارات اللازمة لانتاج او تكوين كل وحدة من المنتجات السابقة أو العمل ما يسمى بمعامل رأس المال الحدى او كثافة رأس المال للانتاج بمعنى ث س / Δ ج . فمثلا ((استثمار 5ر4 روبل لكل روبل من الاجر السنوى ضرورى لتحضير وتكوين قوى العمل المؤهل)) . وكذلك يكون من الضرورى ((لانتاج وحدة روبل من الخشب استثمار 1ر3 روبل استثمارات مباشرة وغير مباشرة)) (65) .

ان هذين الرقمين المذكورين ليسا سوى معاملي رأس المال للانتاج ، واذا كان حساب هذا المعامل صحيحا لكل نوعية تقنية فانه يكون ممكنا جدا حساب كمية الاستثمارات غير المباشرة ، انطلاقا من عناصر تكاليف الانتاج المتعلقة بتلك النوعية التقنية . وهذا باجراء عمليات ضرب بين معامل رأس المال وتكلفة انتاج العنصر المقابل له . وتعتبر عملية استخراج هذه الاستثمارات من تكاليف الانتاج مهمة جدا . لانها تقربنا

65 - المرجع السابق لشارل بيتلهايم ص 169 .

.../...

اكثر من الحقيقة عند المقارنة بين نوعيتين من الاستثمار من جهتين : من جهة الشمولية لانها تأخذ في كمية الاستثمار لكل نوعية استثمار انشاء المؤسسة (استثمارات مباشرة) وآثار هذا الاستثمار على المجتمع في احداث استثمارات اضافية (استثمارات غير مباشرة) ومن جهة اخرى لانها تربط بين كميتين من النفقات المحولة هما نفقات الاستثمار وتكاليف الانتاج .. ومن الممكن تشخيص ذلك حسابيا كما يلي :

حجم الاستثمارات غير المباشرة لعنصر انتاج ما = تكلفة استغلاله × معامل رأسماله . فاذا كانت تكلفة استغلال المواد الاولية لنوعية معينة من التقنيات هي 30 مليون دينار جزائري وان معامل كثافة رأس مال انتاج هذه المواد (ثص/ Δ ج) هو 5ر3 دج يكون حجم الاستثمارات غير المباشرة لانتاج هذه المواد هي : 159 مليون دينار جزائري . ونفس العملية الحسابية تنطبق أيضا على جميع عناصر الانتاج الاخرى كالطاقة او العمل او الانتاج او الاندثار الخ ...

باضافة هذا الحجم من الاستثمارات الى حجم الاستثمارات المباشرة نحصل على قيمة الحجم الكلي للاستثمارات (المباشرة + غير المباشرة) لكل نوعية تقنية . وهذا الحجم هو الذى يجب تطبيقه في حساب أى معامل من المعاملات الثلاثة السابقة للعلاقة بينه (أى الاستثمار) ككمية من النفقات النقدية وبين تكاليف الانتاج (الاستغلالية) ككمية اخرى من النفقات النقدية . وهذا الحساب ضرورى في المجتمع الذى يعتمد على التخطيط .. ان هذه الطريقة الشمولية التي اهتم بها بيتلهايم Ch Bettelheim في المفاضلة بين النوعيات التكنولوجية لم ينس برونيسلاف مانك B. Minc في دراسة التوزيع الرأسي للاستثمارات ، ان يقدمها في شكل اكثر تحديدا من الناحية الزمنية وتعكس بدقة أكبر حجم الانفاق السنوى .

.../...

والصياغة الحسابية التي يقدمها هذا الاقتصادي تتمثل في تحويل نفقات الاستثمارات والنفقات العاملة ـ استثمارات مباشرة وغير مباشرة ـ الى تكاليف الانتاج . وهي تحويلات سنوية تجرى على مدى عمر الوسائل المعمرة . ولهذا جاءت تسمية مجموع هذين النوعين من النفقات الاستثمارية بسنوات الانفاقAnnées/dépenses وتعبر من جهة عن قيمة الوسيلة المعمرة (المنشأة) نفسها في سنة الانتاج ،على أنها قيمة متناقصة بقيمة الاندثار كل سنة من سنوات عمر مشاركتها في هذا الانتاج : بحيث اذا كانت قيمة هذا الاصل الرأسمالي 1000 وحدة نقدية ،وكان عمره محددا بعشر سنوات ،فان قيمته في السنة الاولى من الانتاج تكون 900 وفي السنة الثانية 800 وفي السنة الثالثة 700 وهكذا تصبح قيمته في السنة العاشرة هي فقط 100 وحدة نقدية . كما تعبر عن جهة أخرى عن قيمة الموارد الدائرة التي لابد منها لضمان تشغيل المنشأة الجديدة في الانتاج . وهذه القيمة تقتضي استثمارات اضافية في فروع انتاجها والا استحال ضمان تموين المنشأة الجديدة بها أثناء تشغيلها . ويبدو ان قيمة هذه الموارد عند مانك Minc هي ((النفقات المدفوعة كأجور والمدفوعة على مواد البناء التي يتضمنها الشيء المنجز بالاستثمارات)) ،(66) .

وهي طريقة لتقييم مجموع الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة مبسطة وتبدو أمامها طريقة شارل بيتلهايم اكثر دقة ،ما دامت معاملات كثافة رأس المال دقيقة في حسابها ، ولكنها طريقة شديدة التعقيد ..

---

66 ـ المرجع السابق لمانك ص447 .

.../...

على أساس ما سبق تكون معادلة سنوات الانفاق هـي :

(نفقات الاستثمار السنوى ــ الاندثار) + النفقات العاملة في السنة بمعنى :

(ش - ن) + نـع = سنوات الانفاق (ســن)

لكن هذه النفقات هي نفقات استثمارية سنوية . ويمكن جدا جمعها لكل سنوات عمر الاصل الرأسمالي . وهذا مفيد في حساب معامل كفاءة الاستثمارات . وانما يجب ادماجها مع تكاليف الانتاج السنوية (تـك) التي هي كمية مخالفة في طبيعتها لكمية سنـــوات الانفاق (ســن) . وهذا الوضع يستلزم اذن اما تحويل تكاليف الانتاج (تـك) الـــى الاستثمارات (ســن) كما رأينا ذلك عند بيتلهايم وأما تحويل هذه الاخيرة الى تكاليـــف الانتاج بتطبيق معامل تحويلي هو عبارة عن معامل كفاءة الاستثمار (Δ ج / $ش_{ص}$) المعروف بحيث تكون معادلة سنوات الانفاق المحولة الى التكاليف هي :

$$\text{ســن} \times \Delta \text{ج} / \text{ش}_{\text{ص}} = \text{ســن}_{\text{م}}$$

بجمع المتغيرين ($\text{ســن}_{\text{م}}$) و (تـك) نحصل على مجموع النفقات السنوية للانتاج . وبقسمتها على كمية المنتجات (ج) نحصل على متوسط الانفاقات السنوية للانتاج . ويمثل في الواقع معامل كفاءة الاستثمارات :

$$\text{م} = \frac{\left[\text{مجـ} (\text{ش} - \text{ن}) + \text{مجـ نـع}\right] (\Delta \text{ج} / \text{ش}_{\text{ص}}) + \text{تـك}}{\text{مجـ ج}}$$

.../...

لنغرض ان لدينا هذا الجدول الذى نستعيره من مانك Minc للمفاضلة بين تقنيتين هما (أ) و (ب) لمدة عشر سنوات من عمر الاصل الاستثمارى (67) .

الجـدول رقـم 4

المقارنة بين نوعيتين استثماريتين باستخدام حساب معامل كفاءة الاستثمار

نـوع النفقـــات	تقنيـة أ	تقنيـة ب
1 - تكاليف الاستغلال حتى نهاية 10 سنوات	7500	8000
2 - معامل كفاءة الاستثمار (التحويل)	0ر15	0ر15
3 - نفقات الاستثمار (بعد الاندثار)	5500	3850
4 - النفقات العاملـة	3500	4000
5 - سنوات الانفاق (3 + 4)	9000	7850
6 - سنوات الانفاق المحولة (5× 2)	1350	1177ر5
7 - مجموع سنوات الانفاق المحولة للانتاج (1+6)	8850	9177ر5
8 - كميـة الانتـاج	1000	1000

$$م_{أ} = \frac{7500 + (0ر15)(3500 + 5500)}{1000} = 8ر85$$

$$م_{ب} = \frac{8000 + (0ر15)(4000 + 3850)}{1000} = 9ر1775$$

ويتبين من هذه المقارنة ان الاكثر فعالية اقتصادية في توزيع الاستثمارات هو اختيار النوعية الاولى (أ) لانها اقل تكلفة في الانتاج ،كما يدل عن ذلك (م) الذى يطلق عليه مانك معامل كفاءة الاستثمارات. وسوف نعود لهذا الموضوع عند الحديث عن التخطيط في الجزائر في القسم الثاني ...

67 - المرجع السابق لمانك ص 451 .

.../...

2 - التوزيع بين قطاع انتاج وسائل الانتاج وقطاع انتاج وسائل الاستهلاك :

قد لا يكون من نافلة القول التذكير ،في بداية هذا الموضوع الخاص بتوزيع الاستثمارات بين قطاعي انتاج وسائل الانتاج وانتاج وسائل الاستهلاك بأن الاستثمارات غير الانتاجية هي استثمارات غير مرتبطة بالانتاج مباشرة ولها في الغالب طابع اجتماعي كالمباني السكنية والمدارس والمستشفيات الخ .. لان الوسائل المادية التي تخلقها هي وسائل تشبع ،بما تقدمه للانسان من خدمات ،في الامد القصير ،حاجات اجتماعية . بينما تعد معظم الاستثمارات الانتاجية استثمارات مرتبطة بالانتاج ويترتب عنها أيضا انتاج موارد انتاجية اضافية سواء كانت ثابتة أو دائرة (Minc مانك انظر المرجع المشار اليه عن الاقتصاد الاشتراكي ص 420) ومواد للتبادل بقيمة أعلى من تكاليف انتاجها محققة بذلك كميات من فوائض الناتج التي تعد مصدر التراكم ..

ولا ينفى طابع التراكم لهذه الاستثمارات الاخيرة ان تكون طبيعة فائض المواد المنتجة مقسمة بين مواد للانتاج ومواد للاستهلاك . لان التراكم يتمثل في الزيادة في المنتجات التي يمكن اعادة استخدامها في الانتاج الموسع ،الذى يترتب عنه في نفس الوقت انتاج مواد انتاجية ومواد استهلاكية . ويعتبر ذلك التقسيم مهما جدا في تطور وتنمية المجتمعات ،نظرا للدور المتفاوت الذى يلعبه كل واحد من القطاعين في هذه العملية . وسوف نتعرض لذلك بعد ان نكون قد بحثنا موضوع الاستثمارات الانتاجية الصافية في الدخل القومي . وهو ما يسمى بمعدل الاستثمار.

ان لمعدل الاستثمار (الاستثمار الصافي / الدخل القومي) تأثيرا مباشرا على معدل النمو الاقتصادى الذى يتمثل في زيادة الانتاج . وبارتفاع هذا الاخير يرتفع الناتج الاجتماعي

.../...

المتاح ،ويرتفع بالتالي الفائض الجارى المتاح للتنمية ،مصدر التراكم ،وتقوى فرص رفـــع معدل الاستثمار . وهي دورة معروفة في عملية التنمية (68).

وفي الحقيقة ان دراسة معدل الاستثمار وتأثيره على معدل النمو يفترض من جهـــة توزيع الدخل القومي بين الاستهلاك والاستثمار ،ويفترض من جهة أخرى معرفة درجة تأثير الاستثمارات على الزيادة في الانتاج ،وهي علاقة معروفة بالمعامل الحدى لرأس المال ،في الفقه الاقتصادى الرأسمالي ،تقاس بمقارنة كمية الاستثمارات الصافية (شص) الى كمية زيادة الانتاج (شص / Δ ج) وهي عبارة عن تكلفة الاستثمارات لكل وحدة من الوحدات الجديدة المنتجة (Δ ج). ويعبر الفقه الاقتصادى الاشتراكي تعبيرا آخر عن هذه العلاقة وهو معامل الاستثمارات الذى ليس الا انتاجية الاستثمارات (Δ ج / شص).

ان لهذه العلاقة أهمية بارزة في قياس آثار الاستثمارات على الانتاج الذى يتوزع حجمه بين التراكم والاستهلاك على أساس مدروس ومخطط . لانه لا يهم في التنمية فقـط خلق طاقات مادية جديدة ،وهو الجانب الاقتصادى للعملية ،وانما يهمها أيضا تفـــادى تدهور المستوى المعيشي لافراد المجتمع ،في الامد القصير ،على أمل تحقيق مستوى معيشي أعلى في الامد الطويل . فهاتان الرغبتان تشكلان حدا أدنى يتعذر تجاوزه لفائدة كميات الاستثمارات ، في توزيع الدخل بينها وبين الاستهلاك ،وهدفا للسياسة الاقتصادية للمجتمع، وتمثلان ،في الواقع الجانب الاجتماعي للعملية .

لنفحص الموضوع من زاويتين : من زاوية تحديد معدل الاستثمار الصافي ومن زاوية توزيع هذا الاستثمار بين قطاع انتاج وسائل الانتاج وقطاع انتاج وسائل الاستهلاك :

68 ـ انظر شارل بيتلهايم في كتابة التخطيط والنمو السريع .

.../...

1/2 ـ معدل الاستثمار الصافي :

ان هذا المعدل يمثل ،كما سبق الذكر ،توزيع الناتج الصافي (الدخل القومي) بين الاستهلاك والاستثمار ،بحيث تمثل علاقة هذا الاخير (ث ص) بالكمية الاولى وعلاقة المتغير الثاني (ك) بنفس الكمية رقما صحيحا :

$$\frac{ث_ص}{ج_ص} + \frac{ك}{ج_ص} = 1$$

ومعنى هاتين العلاقتين ان رفع معدل الاستثمار لابد أن يؤدى الى انخفاض معدل الاستهلاك والعكس بالعكس .

ومع علمنا بأن مصدر هذا التوزيع هو الناتج الصافي (ج ص) وأن المؤثر في هذا الاخير هو الاستثمار الصافي يكون من الضروري اذن ،لتحقيق معدل نمو اقتصادى سريع، تحديد معدل للاستثمار قادر على احداث الارتفاع المطلوب في الانتاج الصافي ثم،عن طريقه،في الاستهلاك . وليست القضية في هذا المقام قضية الاختيار بين ان نستثمر أو لا نستثمر. لان هذا الموضوع واضح . فعدم الاستثمار معناه الركود في الانتاج ،ثم بعد ذلك تدهور الحياة الاقتصادية للمجتمع ،وانخفاض مستوى المعيشة العام للسكان ،وانما القضية في اختيار معدل الاستثمار الذى يحقق معدل نمو أكبر . وهذا ،كما قلنا ،على حساب معدل الاستهلاك ،بشرط عدم تعرض مستوى المعيشة للتدهور ،لانه في هذه الحالة سوف ينخفض الانتاج بدلا من الارتفاع ،نظرا لان الشريحة الاجتماعية التي ستكون ضحية هذا التدهور هم العمال المنتجين .

.../...

وعلى فرض ان معامل انتاجية الاستثمار هو 0٫4 وعلى فرض اننا اخذنا معدلين ممكنين للاستثمار احدهما ضعيف وقار 10٪ وثانيهما مرتفع 20٪ ومتزايد بنسبة 1٪ كل سنة ،ثم على فرض ان فترة الاستثمار التي بعدها يحدث الانتاج هي سنة واحدة ،وان نسبة 30٪ من حجم كل استثمار انتاجي سنوى تمثل زيادة المخزونات (الموارد الدائرة) الجارية والاحتياطية الناتجة عن النمو الاقتصادى ،وهي في الواقع نسبة ادمجناها - جزافا - ضمن معدل الاستهلاك : فعلى أساس جميع هذه الفروض ،التى اعتمدنا في نسبها على جذولين لبرونيسلان مانك وموريس دوب (69)، يمكن تقديم المقارنة التالية لآثار المعدلين المتفاوتين للاستثمار على الانتاج الصافي وعلى الاستهلاك :

---

69 - موريس دوب : النمو الاقتصادى والبلدان المتخلفة ص 75 - 78 .

.../...

الجدول 5
تأثير تطور معدل الاستثمار الصافي على الدخل القومي وعلى الاستهلاك

الاستهلاك	زيادة المخزونات	الاستثمار	الدخل القومي	معدل الاستثمار	السنوات
الحالة الاولى					
522	18	60	600	0.10	1
542ر9	18ر7	62ر4	624	0.10	2
564ر6	19ر4	64ر9	648ر9	0.10	3
587ر1	20ر2	67ر5	674ر8	0.10	4
610ر6	21	70ر2	701ر8	0.10	5
635ر1	21ر8	72ر9	729ر8	0.10	6
660ر4	22ر7	75ر9	759ر0	0.10	7
686ر8	23ر6	78ر9	789ر3	0.10	8
714ر1	24ر6	82ر1	820ر8	0.10	9
742ر7	25ر6	85ر3	853ر6	0.10	10
الحالة الثانية					
الاستهلاك	زيادة المخزونات	الاستثمار	الدخل القومي (1)	معدل الاستثمار	السنوات
444	36	120	600	0.20	1
472ر8	41	136ر6	650ر4	0.21	2
505ر3	46ر7	155ر6	707ر6	0.22	3
541ر7	53ر3	177ر7	772ر7	0.23	4
582ر5	61	203ر3	846ر8	0.24	5
629ر1	69ر6	232ر8	931ر5	0.25	6
680ر8	80ر2	267ر4	1028ر4	0.26	7
739ر8	92ر1	307ر6	1139ر5	0.27	8
805ر9	106ر4	354ر8	1267ر1	0.28	9
881	123	410ر1	1414ر1	0.29	10

(1) من أجل استخراج كمية الدخل القومي للسنة اللاحقة على أساس مراعاة معامل انتاجية الاستثمار 4ر0 ومراعاة الزيادة السنوية في معدل الاستثمار 1٪ طبقنا المعادلة التالية : (كمية الاستثمار للسنة الماضية + 01ر0 × كمية الدخل للسنة الماضية) × 4ر0 + كمية الدخل للسنة الماضية .

.../...

ان المقارنة المتفحصة لارقام الحالتين المتعلقتين بمعدل الاستثمارتبين لنا نوعين من الملاحظات : النوع الاول خاص بتطور الدخل والاستهلاك القوميين والنوع الثاني فني متعلق بميكانيكية معدلات الاستثمار والتراكم .

ويلاحظ ،بالنسبة لمتغيرى الدخل والاستهلاك ،تفاوتات بينة في تطورهما من حالة لاخرى . ويظهر أن معدل النمو هو في الحالة الاولى 4 ٪ عند الدخل القومي ،و 4 ٪ أيضا عند الاستهلاك القومي . اما فيالحالة الثانية فيقدر الارتفاعان على التوالي بنسبة 4ر8 ٪ مع زيادة اضافية 4ر0 ٪ لكل زيادة سنوية في الاستثمار قدرها 1 ٪ ،وبنسبة 4ر6 ٪ مع زيادة اضافية اخرى 4ر0 ٪ لكل 1 ٪ من الاستثمار الاضافي السنوى . وهذا التفاوت في معدل النمو بين الحالتين يفسره ،من جهة ،تفاوت معدل الاستثمار ،ومن جهة أخرى ،كون هذا المعدل ،في الحالة الاولى ،ثابتا على مدار السنوات العشر ،وهو 10 ٪ ، بينما هو متغير في الحالة الثانية ،بنسبة 1 ٪ التي تضاف سنويا ،على نحو متراكم ،عبر المدة السابق ذكرها ، الى معدل الاستثمار الذى كان تحديده في السنة 20 ٪ . ورغم كون هذا المعدل الاخير قد احدث ارتفاعه المضاعف ،عن المعدل الاول ،زيادة مضاعفة في معدل نمو الدخل القومي الا انه أدى الى انخفاض معدل الاستهلاك في السنة الاولى ،بنسبة 13 ٪ مع زيادة في الانخفاض في كل سنة تالية قدرها 3ر1 ٪ ليصبح هذا المعدل في السنة العاشرة 3ر62 ٪ منخفضا عن معدل الاستهلاك في الحالة الاولى وفي نفس السنة بنسبة 7ر24 ٪ . ولكن هذا لا ينبغي أن يرهبنا : لان حجم الاستهلاك الذى كان في بداية السنة منخفضا ،في الحالة الثانية عن الحالة الاولى ،بمقدار 78 وحدة ، وهو نوع من التضحية ،راح فرقه هذا ينخفض ابتداءا من السنة الثانية (1ر70 وحدة) ليضمحل نهائيا بين السنتين السادسة والسابعة ،

.../...

ويكون في هذه الاخيرة حجم الاستهلاك القومي للحالة الثانية أعلى بمقدار 4ر20 وحدة ، ثم في السنة العاشرة 3ر138 وحدة . ونخلص من ذلك الى ان رفع معدل الاستثمار من شأنه أن يؤدى الى الضغط على الاستهلاك العاجل الا انه في الامد الطويل يرفع مستوى هذا الاستهلاك ويحسن الحالة المعيشية العامة للسكان .

اما بخصوص ميكانيكية معدلات الاستثمار والتراكم فيتضح ان رفع معدل الاستثمار من 10 ٪ الى 20 ٪ قد استتبع ارتفاعا في معدل التراكم (الاستثمار وزيادة المخزونات) من 13 ٪ 26 ٪ . وقد بقي هذا المعدل السنوى ثابتا في الحالة الاولى ، طوال السنوات العشر، لان معدل الاستثمار السنوى لم يتغير قط . وهو ما نلاحظ عكسه فيمايتعلق بالحالة الثانية التي ارتفع معدلها من 20 ٪ الى 21 ٪ ثم الى 22 ٪ حتى 29 ٪ في السنة العاشرة . وتمثل هذه الارتفاعات السنوية المتراكمة اعادة توزيع الناتج الاضافي (الدخل الاضافي) لفائدة الاستثمار . وهو ما يسميه الاقتصادى الانغليزى جون ماينارد كينز J. M. Keynes بزيادة الميل الحدى للاستثمار الذى لم يعد 10 ٪ كما في الحالة الاولى وانما أصبح في السنة الثانية حوالي 33 ٪ . فهذا المعدل الاضافي للاستثمار (الذى يعبر عن العلاقة بين حجم الاستثمار الاضافي وحجم الدخل الاضافي) أوضح في تغيراته ، ان زيادة معدل الاستثمار بنسبة 1 ٪ كان نتيجة رفع قيمته النسبية (أى معدل الاستثمار الاضافي) بحوالي 13 ٪ . وهو تغير للاحظه بين السنة الاولى والسنة الثانية ، ولكنه لا يلبث أن يستقر بعد ذلك حول نسبة 6ر0 لكل زيادة مسترسلة بنسبة 1 ٪ لمعدل الاستثمار السنوى .

وقد انعكست آثار هذه الزيادة ، بطبيعة الحال ، على معدل التراكم الاضافي الذى ارتفع الى 8ر42 ٪ مع زيادة سنوية قدرها 6ر0 ٪ لكل زيادة اضافية بنسبة 1 ٪ لمعدل الاستثمار الاضافي .

.../...

واذا كان هناك من تفسير لميكانيكية هذه المعدلات المختلفة فانها ليست مجرد احكام نظرية جامدة ، ولكنها تستند الى معطيات حسابية لتطور متغيرات الاستثمار والاستهلاك والدخل . لان كون انتاجية الاستثمار قد حسب في مجتمع بنسبة 4ر0 معناه ان استثمارا مبلغه 1 وحدة نقدية سوف يؤدي الى زيادة الدخل بقيمة تساوى 40٪ من هذا الحجم المستثمر. وهذا ما يوضح لنا نمو الدخل القومي والاستهلاك القومي بنسبة 4ر0٪ عن كل زيادة سنوية في معدل الاستثمار قدرها 1٪ . وهو ما يوضح لنا أيضا في الجانب المقابل ، اى جانب الاستثمار الاضافي ، زيادة سنوية في معدل هذا الاستثمار بمعدل التراكم الاضافي قدرهما 6ر0٪ عن كل زيادة في معدل الاستثمار تبلغ 1٪ .

2/2 ـ قطاع انتاج وسائل الانتاج وقطاع انتاج وسائل الاستهلاك :

يعد توزيع الاستثمارات بين القطاعين مهما في التأثير على التنمية كما تدل عن ذلك طبيعة هذا التقسيم ، القائم على أساس النهاية الاقتصادية للانتاج ، ان كان انتاجا يذهب الى الاستهلاك أم يبقى في نطاق سير اعادة الانتاج . ولا شك ان الشرط الضرورى لحدوث التنمية هو في التوزيع في الانتاج ، وبالتالي في حدوث استثمارات واسعة ومسترسلة فيه ، وهو ما يقتضي تطوير القطاع الاول اكبر ما يمكن تطويره ، لانه يقدم للمجتمع موادا وتجهيزات هما في حد ذاتهما وسائل للاستثمار ، التي لابد منها لتطوير نفس القطاع ولتطوير القطاع الثاني المتخصص في انتاج مواد استهلاكية .

وفي الواقع ان تعبير تطوير القطاع الاول لنفسه ، وللقطاع الثاني يدل عن التكامل القائم بين الهيكلين . وهو تكامل خلفي وأمامي . لانه كما يمون الاول الثاني بوسائل الانتاج اللازمة من أجل الاستثمار ، يمون هذا الاخير أيضا الثاني بوسائل الاستهلاك اللازمة من أجل

.../...

اشباع الحاجات الحيوية لعماله. واذا تجاوزنا هذا الموضوع الاخير ،لانه معروف ولا يهمنا كثيرا في هذا المقام ،نستطيع القول فيما يتعلق بالموضوع الاول ان كيفية تأثير قطاع انتاج وسائل الانتاج على قطاع انتاج وسائل الاستهلاك هو في الغالب عن طريق ما ينتجه الاول من التجهيزات (الات وأدوات) التي يحتاجها الثاني حتما لتوسيع طاقته الانتاجية. ومعناه بعبارة أخرى ،عن طريق فرع انتاج وسائل انتاج قطاع انتاج وسائل الاستهلاك. وكأننا اذن ، فيما يتعلق بالقطاع الاول ،امام هيكل انتاجي يتركب من فرعين : فرع انتاج وسائل الانتاج من أجل تطوير نفسه ،وفرع انتاج وسائل الانتاج من أجل تطوير القطاع الثاني ،كما يبدو من هذا الشكل البياني الذى يرمز ،كما سبق ،لتدفق ادوات الاستثمار (التجهيزات) بين القطاعين (70).

الجدول رقم 6

تموين القطاع الاول لنفسه ولقطاع انتاج وسائل الاستهلاك بوسائل الانتاج

نوع القطاع والفرع		1		2
		أ	ب	
1	أ	س ١١	س ١ ب	—
	ب	—	—	س ب2
2		—	—	—

70 - B. E. Benissad : Sous développement capitalisme et socialisme SNED.Alger 1979 p. 120

.../...

وبناء على هذا النوع من التكامل ،الذى يستهدف توسيع الطاقة الانتاجية للمجتمع ،يمكن استعراض حالتين لتوزيع الاستثمارات الاضافية بين القطاعين الانتاجيين ، حالة التوزيع المتساوى 50٪ وحالة التوزيع بنسبة 75٪ لفائدة القطاع الاول ،ثم لفائدة فرعه الاول بعد ذلك ،وبنسبة 25٪ للقطاع الثاني . كل ذلك على أساس افتراض ان معامل الاستثمار هو 0ر4 للقطاعين معا ، وان مدة تأخير انتاج الاستثمار سنة واحدة ،وان حجم الاستثمار الاول الذى نعتمده في البداية عند الحالتين معا هو 120 مليار دينار جزائرى موزعة على التوالي أ 1 = 30 و ب 1 = 30 و 2 = 60

الجدول رقم 7

حالة التوزيع المتساوى 50٪ بين القطاعين الاول والثاني

السنوات	أ 1			
	الاستثمار الاولي	الاستثمار الاضافي	الاستثمار الكلي	الناتج الاضافي
1	30	2ر4	32ر4	12ر96
2	32ر4	6ر48	38ر88	15ر55
3	38ر88	7ر77	46ر65	18ر66
4	46ر65	9ر33	55ر98	22ر39
5	55ر98	11ر19	67ر17	26ر86
6	67ر17	13ر43	80ر60	32ر24
7	80ر60	16ر12	96ر72	38ر68
8	96ر72	19ر34	116ر06	46ر42
9	116ر06	23ر21	139ر27	55ر70
10	139ر27	27ر85	167ر12	66ر84

.../...

1 ب

السنوات	الاستثمار الاولي	الاستثمار الاضافي	الاستثمار الكلي	الناتج الاضافي
1	30	2ر4	32ر4	12ر96
2	32ر4	6ر48	38ر88	15ر55
3	38ر88	7ر77	46ر65	18ر66
4	46ر65	9ر33	55ر98	22ر39
5	55ر98	11ر19	67ر17	26ر86
6	67ر17	13ر43	80ر60	32ر24
7	80ر60	16ر12	96ر72	38ر68
8	96ر72	19ر34	116ر06	46ر42
9	116ر06	23ر21	139ر27	55ر70
10	139ر27	27ر85	167ر12	66ر84

2

السنوات	الاستثمار الاولي	الاستثمار الاضافي	الاستثمار الكلي	الناتج الاضافي
1	60	4ر8	64ر8	25ر92
2	64ر8	12ر96	77ر76	31ر10
3	77ر76	15ر55	93ر31	37ر32
4	93ر31	18ر66	111ر97	44ر78
5	111ر97	22ر39	134ر36	53ر74
6	134ر36	26ر86	161ر22	64ر48
7	161ر22	32ر24	193ر46	77ر38
8	193ر46	38ر68	232ر14	92ر85
9	232ر14	46ر42	278ر56	111ر42
10	278ر56	55ر70	334ر26	133ر70

ويتضح من هذا الجدول معدل النمو السنوى في كل قطاع من القطاعين ،وفي كل فرع من فرعي القطاع الاول هو 20٪ . وهذا يفسره كون توزيع الناتج الاضافي من التجهيزات المختلفة للقطاع الاول بين فرعيه ،وهو يمثل استثمارا اضافيا ،كونه توزيعا متساويا . وهذا التساوى كان قد انعكس أيضا على توزيعه بين القطاعين . لانه اذا كان مجموع ناتج فرعي القطاع الاول في السنة الاولى 25ر92 مليار دج (12ر96+12ر96) فان نصيب الفرع الاول من الاستثمار الاضافي في السنة الثانية هو 12ر96×0ر5 = 6ر48 مليار بينما راح حجم 6ر48 مليار آخر للفرع الثاني من نفس القطاع ،في الوقت الذى تحول كلية حجم 12ر96 مليار دج من ناتج هذا الفرع الاخير نحو القطاع الثاني في شكل استثمارات اضافية .

ان بناء هذا الجدول كان كما يلي :

في السنة الاولى كان حجم الاستثمار الاول للقطاعين 120 مليار وحجم الاستثمار الاضافي 9ر6 مليار ، وبتوزيعه المتساوى اعطانا هذه النتيجة :

1 أ : 30 + (4ر8 × 0ر5) = 32ر4 من الاستثمار الكلي

32ر4 × 0ر4 = 12ر96 من الناتج الاضافي

1 ب : 30 + (4ر8 × 0ر5) = 32ر4 من الاستثمار الكلي

32ر4 × 0ر4 = 12ر96 من الناتج الاضافي

2 : 60 + 4ر8 = 64ر8 من الاستثمار الكلي

64ر8 × 0ر4 = 25ر92 من الناتج الاضافي

.../...

في السنة الثانية نحصل على النتيجة بالطريقة التالية :

1 أ : 32ر4 + (12ر96 × 5ر0) = 38ر88 من الاستثمار الكلي .

38ر88 × 4ر0 = 15ر55 من الناتج الاضافي .

1 ب : 38ر88 + (12ر96 × 5ر0) = 38ر88 من الاستثمار الكلي .

38ر88 × 4ر0 = 15ر55 من الناتج الاضافي .

2 : 64ر8 + 12ر96 = 77ر76 من الاستثمار الكلي .

77ر76 × 4ر0 = 31ر10 من الناتج الاضافي .

وهكذا دواليك لكل سنة تالية .

وإذا فرضنا الآن ان توزيع الاستثمارات الاضافية قد رفعت الى 75٪ لفائدة القطاع الاول ، وفي داخل هذا القطاع لفائدة الفرع الاول ،أمكن لنا في السنة الاولى صياغة الجدول اللاحق على النحو التالي :

1 : 9ر6 × 75ر0 = 7ر2 من الاستثمار الاضافي

1 أ : 30 + (7ر2 × 75ر0) = 35ر4 من الاستثمار الكلي .

35ر4 × 4ر0 = 14ر16 من الناتج الاضافي .

1 ب : 30 + (7ر2 × 25ر0) = 31ر8 من الاستثمار الكلي .

31ر8 × 4ر0 = 12ر72 من الناتج الاضافي .

2 : 60 + (9ر6 × 25ر0) = 62ر4 من الاستثمار الكلي .

62ر4 × 4ر0 = 24ر96 من الناتج الاضافي .

.../...

وفي السنة الثانية تكون النتيجة كما يلـي :

1 أ : 4ر35 + (16ر14 × 75ر0) = 02ر46 من الاستثمار الكلي .

02ر46 × 4ر0 = 40ر18 من الناتج الاضافي .

1 ب : 8ر31 + (16ر14 × 25ر0) = 34ر35 من الاستثمار الكلي .

34ر35 × 4ر0 = 13ر14 من الناتج الاضافي .

2 : 4ر62 + 72ر12 = 12ر75 من الاستثمار الكلي .

12ر75 × 4ر0 = 04ر30 من الناتج الاضافي .

وفي السنة الثالثة تكون النتيجة كما يلي :

1 أ : 02ر46 + (4ر18 × 75ر0) = 82ر59 من الاستثمار الكلي .

82ر59 × 4ر0 = 92ر23 من الناتج الاضافي .

1 ب : 34ر35 + (4ر18 × 25ر0) = 94ر39 من الاستثمار الكلي .

94ر39 × 4ر0 = 97ر15 من الناتج الاضافي .

2 : 12ر75 + 13ر14 = 25ر89 من الاستثمار الكلي .

25ر89 × 4ر0 = 70ر35 من الناتج الاضافي .

وهذا ما سنلاحظه واضحا في هذا الجدول :

.../...

الجـدول رقـم 8

حالة التوزيع غير المتساوى 75٪ لفائدة القطاع الاول و25٪ لفائدة القطاع الثاني

1أ

السنوات	الاستثمار الاولي	الاستثمار الاضافي	الاستثمار الكلي	الناتج الاضافي
1	30	5ر4	35ر4	14ر16
2	35ر4	10ر62	46ر02	18ر40
3	46ر02	13ر80	59ر82	23ر92
4	59ر82	17ر94	77ر76	31ر10
5	77ر76	23ر32	101ر08	40ر43
6	101ر08	30ر32	131ر40	52ر56
7	131ر40	39ر42	170ر82	68ر32
8	170ر82	51ر24	222ر06	88ر82
9	222ر06	66ر61	288ر67	115ر46
10	288ر67	86ر59	375ر26	150ر10

1 ب

السنوات	الاستثمار الاولي	الاستثمار الاضافي	الاستثمار الكلي	الانتاج الاضافي
1	30	1ر8	31ر8	12ر72
2	31ر8	3ر54	35ر34	14ر13
3	35ر34	4ر60	39ر94	15ر97
4	39ر94	5ر98	45ر92	18ر36
5	45ر92	7ر78	53ر70	21ر48
6	53ر70	10ر11	63ر81	25ر52
7	63ر81	13ر14	76ر95	30ر78
8	76ر95	17ر08	94ر03	37ر61
9	94ر03	22ر21	116ر24	46ر49
10	116ر24	28ر87	145ر11	58ر04

.../...

	2			
السنوات	الاستثمار الاولي	الاستثطار الاضافي	الاستثمار الكلي	الناتج الاضافي
1	60	2ر4	62ر4	24ر96
2	62ر4	12ر72	75ر12	30ر04
3	75ر12	14ر13	89ر25	35ر70
4	89ر25	15ر97	105ر22	42ر08
5	105ر22	18ر36	123ر58	49ر43
6	123ر58	21ر48	145ر06	58ر02
7	145ر06	25ر52	170ر58	68ر23
8	170ر58	30ر78	201ر36	80ر54
9	201ر36	37ر61	238ر97	95ر58
10	238ر97	46ر49	285ر46	114ر18

ونستنتج من هذا الجدول عدة ملاحظات ابرزها ثلاثة هي :

أ ـ الفرع الاول من القطاع الاول هو الذى استفاد من أولوية توزيع الاستثمارات الاضافية . ويمثل معدل نموه في السنة الاولى 18٪ ولكنه استقر اخيرا عند معدل سنوى هو 30٪ في العام الثاني ثم بعد ذلك في الاعوام التي بعده .

ب ـ الفرع الثاني من القطاع الاول كان أقل اهمية في توزيع الاستثمارات المخصصة لتطوير قطاع انتاج وسائل الانتاج (25٪) . ويشكل معدل نموه في السنة الاولى بالنسبة للسنة التي قبلها 6٪ ، ولكنه معدل يزيد سنويا زيادات متناقضة : 11ر07٪ في السنة الثانية ، و 13ر02٪ في السنة الثالثة ، و 14ر96٪ في السنة الرابعة . . . حتى يصل الى 29ر94٪ في السنة الثامنة والعشرين .

.../...

جـ ـ القطاع الثاني كان معدل نموه في السنة الاولى 4٪ ثم ارتفع في السنة الثانية الى 20ر35٪ وبعده راح ينخفض بنسب متناقضة حتى بلغ ادناه السنة السادسة ، وهو 17ر37٪ ، ومن ثمة اخذ في الارتفاع بنسب متزايدة في البداية ثم متناقصة بعد ذلك حتى بلغ 29ر53٪ في السنة الثامنة والعشرين .

على انه من الجدير التنبيه الى ان بناء هذا الجدول الاخير والجدول الذى سبقه يرتكز على الفرع الاول من القطاع الاول ،الذى له تأثير مباشر على تطوير نفسه وتطوير الجهاز الانتاجي لفرعه الثاني ،وتأثير غير مباشر ، عن طريق هذا الفرع الاخير، على تطوير الجهاز الانتاجي للقطاع الثاني . ولهذا فلا ينبغي اعتبار ثبات معدل نمو الفرع الاول عند 30٪ سنويا جمودا في هذا الفرع . بل ان هذا المعدل المرتفع ،الذى يعبر في نفس الوقت عن معدل توزيع الاستثمارات لفائدته (75٪) وعن معامل الاستثمار 5ر0 المعروف (71)، ان هذا المعدل يشكل بالنسبة للمعدلين الاخرين (فرع ثاني وقطاع ثاني) قوة استقطاب هائلة . ومن ذلك ان زيادة ناتج الفرع الاول بنسبة 30٪ قد جعل معدل توزيع الاستثمار في الفرع الثاني (25٪ من الاستثمارات الاضافية للقطاع الاول) خاضعا لتغيرات ملحوظة ،وجعل ايضا معدل توزيع الاستثمار لفائدة القطاع الثاني (25٪ من مجموع الاستثمارات) خاضعا لنفس التغيرات (72). وهو التفسير العلمي لتغيرات معدلي نمو الفرع الثاني والقطاع الثاني .

---

71 ـ بحيث معدل النمو هو 75ر0 × 4ر0 = 30ر0 .

72 ـ معدل نمو الاستثمار الاضافي الى الاستثمار الاولي في السنة الثانية للفرع الثاني هو 1113ر0 × 4ر0 = 044ر0 وبالنسبة للقطاع الثاني هو 2038ر0 × 4ر0 = 081ر0. اما في السنة السادسة فمعدل الفرع الثاني هو 1882ر0 × 4ر0 = 075ر0 بينما معدل القطاع الثاني هو 1738ر0 × 4ر0 = 069ر0 وهكذا ...

كما يحب اخيرا في بحث موضوع توزيع الاستثمارات بين قطاع انتاج وسائل الانتاج وقطاع انتاج وسائل الاستهلاك ،حسب الجدولين الاخيرين ،التنبيه الى أن بناءهما قائم على التوزيع العيني للناتج ،أى تدفق وسائل الانتاج وليس التدفق النقدى . ولهذا فان المتصور من عبارتي الاستثمار الاولي والاستثمار الاضافي هو حجم التجهيزات المعادل لحجم جهاز الانتاج في العام السابق (مخزون رأس المال في تعبير ابن يسعد نفس المرجع المشار اليه) وحجم التجهيزات الانتاجية الجديدة ، في السنة الجارية ،اللذان يكونان الجهاز الانتاجي الحديد ،بمعنى الاستثمار الصافي ..

ان هذه الاجهزة هي التي تشكل الشكل المادى للاستثمار. واذا كان ناتج القطاع الاول يمثل حلقة في سلسلة الاستثمارات التي يرتكز عليها سير اعادة الانتاج الموسع فان ناتج القطاع الثاني يعبر عن قدرة الجهاز الانتاجي على توفير وسائل الاستهلاك التي يقاس بها مستوى معيشة المجتمع . ويبدو من الجدول الاخير ان معدل نمو هذا الناتج كان قد سجل ارتفاعات مضطردة ،بعد السنة السادسة ،حتى بلغ في السنة الثامنة والعشرين اكثر من 29 ٪ عما كان عليه في السنة التي قبلها . وهو معدل يزيد كثيرا عن معدل النمو السنوى الثابت عند 20 ٪ في جدول التوزيع المتساوى للاستثمارات الاضافية . ويدل ذلك عن حقيقة هي ان اعطاء أولوية توزيع الاستثمارات لفائدة القطاع الاول من شأنه الضغط على مستوى الاستهلاك ، في الامد القصير ،مما يقتضي نوعا من التضحية ، ولكنه سيؤدى في الامد الطويل ، الى تحسين اعلى في حجم المواد الاستهلاكية وفي مستوى المعيشة .

.../...

الفرع 4 - التوزيع الجهوي للاستثمارات بصفة عامة :

لا ينبغي ان ينسينا التوزيع القطاعي للاستثمارات نوعا آخر من توزيعها وهو التوزيع الجهوي، ويعتبر مهما جدا خاصة بالنسبة للبلدان المتخلفة . لان الظاهرة البارزة فيهما هو وجود تفاوت جهوي صارخ بين منطقتين : منطقة متطورة القوى الانتاجية ،وموجودة في مناطق المدن ،قبالة منطقة متأخرة وتفتقر أشد الافتقار الى الاستثمارات الانتاجية وغير الانتاجية موجودة في مناطق الارياف كما سنعالج هيكليهما الاقتصاديين الاجتماعيين في القسم الثاني ..

ان هذا التفاوت الجهوي ،داخل البلدان المتخلفة ،لتوزيع الاستثمارات هو صورة مصغرة للتفاوت في التوزيع الدولي للاستثمارات نفسها . فالبلدان المصنعة مثل بلدان أوروبا الغربية وامريكا الشمالية والبلدان الاشتراكية ،هي بلدان متقدمة ،لانها متطورة صناعيا وتتمتع بقدرة استثمارية واسعة ، في حين ان البلدان النامية وتشتهر باسم البلدان المتخلفة مثل بلدان امريكا الوسطى والجنوبية وافريقيا وآسيا ، هي في حالة من التخلف الانتاجي ، ويتميز اقتصادها انه على العموم اقتصاد زراعي او تعديني محض ،وبالتالي فان الاستثمارات الانتاجية ، على الخصوص ، محدودة فيها وقليلة التنوع ..

وفي الواقع أنه اذا كان هناك تفاوت في التوزيع الدولي للاستثمارات وتفاوت في التوزيع الجهوي للاستثمارات داخل البلدان المتخلفة فانه توجد علاقة هيكلية بين المستويين من توزيع الاستثمارات ، وهي تتمثل في ارتباط استثمارات المنطقة المتطورة في البلدان المتخلفة باستثمارات البلدان المصنعة . وهذا ما يفسر اتجاه رؤوس الاموال الاجنبية الى الاستثمار ،لدى البلدان الاولى ، في الانشطة الانتاجية (قطاعات او فروع)

.../...

التي تتكامل خلفيا مع نوع النشاطات الانتاجية الموجودة في البلدان الصناعية الرأسمالية ، بمعنى خلق مصادر تموين اقتصادى للهيكل الانتاجي لهذه الدول الاخيرة (أى جهازها الصناعي) في مناطق من البلدان المتخلفة ، حيث تجود الطبيعة بثرواتها الهائلة. انها عملية تحويل ونهب لثروات هذه الاخيرة لفائدة الدول الرأسمالية من ناحيتين : من ناحية المواد الاولية المتحصلة عليها باسعار منخفضة ، ومن ناحية الارباح التي تخرج من الحدود الاقليمية كفائض نقدى ضائع للبلدان المتخلفة تحت اشكال متعددة سنتطرق اليها عبر القسم الثاني ..

ان مهمة التنمية ان تعمل من أجل تذويب هذه الفوارق الجهوية التي تعبر في نفس الوقت عن تناقض اقتصادى واجتماعي تبدو معالمه في التفاوت بين مستويات الاجور ، وفي التفاوت في شروط العمل ، وفي التفاوت في انماط المعيشة (73) . وهي تفاوتات تظهر سكان المناطق المتطورة احسن حال من سكان المناطق المتخلفة. واذا بقيت الاعمال الاستثمارية (اعمال التنمية) سائرة على نحو تلقائي فان فجوة التفاوت بين المنطقتين تزداد اتساعا وتزداد معها المشاكل الاجتماعية لدرجة يستحيل معها تفادى الانفجار تحت أى شكل من الاشكال . وهذا لان ظروف الاستثمار التلقائي تجعل فرص استقطاب عوامل النمو الاقتصادى لفائدة المنطقة الاكثر تطورا أعلى من فرص نشر النمو من هذه الاخيرة لفائدة المنطقة المتخلفة (74) خصوصا اذا عرفنا جيدا بأن اتجاه رؤوس الاموال والعمل الى المنطقة الاكثر تطورا تفرضه الاقتصادات الخارجية (الطرق والماء والطاقة الكهربائية الخ ..)

73 - A. O Hirschman : Stratégie du développement économique p. 148
74 - M. E. Benissad : Economie de développement de l'Algérie. O.P.U Paris 1979 p. 131

التي توفر على المستثمرين مزيدا من الانفاقات الاستثمارية . وهو ما يعطي الاستثمار صفة المردودية . .

وهكذا يتضح بأن تلقائية توزيع الاستثمارات بين الجهات لا يمكن ان يحقق الرشادة في التوزيع . ولابد أذن من تطبيق سياسة اقتصادية مخططة ، قائمة على قواعد التنظيم الاشتراكي للاقتصاد الوطني ، وتراعي بالدرجة الاولى الفعالية الاقتصادية بدلا من المردودية المتمثلة في الارباح العاجلة . لانه على هذا الاساس يكون تقييم نتائج القرارات الاستثمارية هو بالنظر الى المجتمع ككل وليس الى الفرد أو مجموعة من الافراد ، وبالنظر أيضا الى الامد الطويل الذى تكون مردوديته أعلى بكثير من تلك الممكن تحقيقها في الامد القصير .

ان التخطيط الاشتراكي للاستثمارات هو شرط أساسي لتحقيق توزيع يستجيب لمبدا تذويب الفوارق الجهوية كما سنعود الى هذا الموضوع في الفصل السادس .

ومن المفيد أيضا في التوزيع الجهوى للاستثمارات تطبيق سياسة لا مركزية رشيدة . وهي تتكامل عضويا مع التخطيط . وتمتاز بكونها تخلق امكانيات نمو محلية موزعة عبر الوطن توزيعا ينوع النشاطات الانتاجية ، ويجعل السوق الوطنية اكثر اتساعا وأقوى اثرا وفعالية ويدعم شبكة التوزيع في المجتمع على نحو من التكامل الاقتصادى الفعال بين الوحدات الانتاجية والقطاعات والجهات في نفس الوقت . وبذلك يمكن للاستثمارات المخططة أن تستفيد من نوعين من المزايا : مزايا الانتشار المعروفة عند الاقتصادى نوركس Nurkse ومزايا التركيز المعبر عنها من طرف هيرشمان A. O. Hirschman وهي افكار سنعود لمناقشتها في القسم الثاني . ويدعم هذه المزايا المختلفة كون التنمية اقتصادية واجتماعية شاملة .

.../...

لانها تتميز بالاستغلال الرشيد للموارد المادية المحلية ،وتؤدى لا محالة الى تطـــور منسجم للقوى الانتاجية للمجتمع في مجموع مناطقه . وهذا ما يلمح اليه الميثاق الوطني في تعبيره بتكثيف النشاط الصناعي عبر التراب الوطني حتى ينفذ الى أقل مناطقـــه تنمية لخلق قاعدة واسعة للتبادل فيما بين الصناعات(75).

لكن الموضوع لا يجب ان يبقى فقط محصورا في نطاق التوزيع الكمي للاستثمارات بين مختلف جهات المجتمع . اذ يجب ايلاء الاهتمام الى جانب آخر منه هو التوزيع النوعي الذى يتمثل في نوع الصناعات المنشأة (خفيفة او ثقيلة) وفي نوع التكنولوجية المطبقة (خفيفة أو متطورة).

ومن المهم أن يكون توزيع تلك الصناعات على نحو يسمح للمناطق المتخلفة بالاستفادة من انواع ثقيلة خاصة منها تلك التي تتوافق مع الموارد الطبيعية المحلية(76). لان انشاء هذا النوع من الصناعات هو الذى سيمكن المنطقة الاقل تطورا من خلق محيـط انتاجي يستقطب وينشر التنمية في نفس الوقت . كما أن هذا النوع من الصناعات هي التي تقتضي استخدام التقنيات المتطورة ،وتكرس أيضا استخدام نوعيات العمل ذات التكويـن العلمي الرفيع . وهي بعبارة مختصرة الصناعات التي تشكل اقطاب النمو كما سنشرح ذلك في الفصلين الخامس والسادس . وبهما في الواقع يرتبط انشاء الصناعات الخفيفة التي تتكامل مع الجهاز الصناعي المنشأ ،ومع أنواع النشاطات الاقتصادية الاخرى. فهي في الواقـــع صناعات تابعة للاولى وليس العكس. على ان يكون ،بطبيعة الحال ،هذا الانشـــاء

75 - جبهة التحرير الوطني : الميثاق الوطني ص 244 .

76 - C. Furtado : Théorie de développement économique P. U. F. Paris I976. p. 232

الصناعي مندرجا في اطار تخطيط شامل للاستثمارات على مستوى كامل المجتمع لتفادى التناقض غير المفيد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويجب في هذه الحال ان يكون هدف هذا التخطيط هو خلق الانسجام والتكامل في جسم الاقتصاد الوطني ،ويراعي المعطيات الاقتصادية والاجتماعية لكل منطقة . وكل ذلك بالنظر الى المردودية والفعالية الاقتصادية في الامد الطويل بدلا من الامد القصير .

وهذه الملاحظة الاخيرة مهمة جدا في التوزيع الجهوى للاستثمارات حتى لا نقع في خطأ التأثر بعوامل الاقتصادات الخارجية التي تخضع لها الاقتصاديات الرأسمالية في عمليات هذا التوزيع . لان المهم بالنسبة لها هو الربح الفردى العاجل . ومن ثمة فان اتجاهات رؤوس الاموال والاشخاص هو نحو المناطق الاكثر تطورا ،كما يلاحظ ذلك عن منطقة شمال ايطاليا بالنسبة بجنوبها ..

ان الاقتصادات الخارجية واحدة من المهمات الاساسية التي يجب ان نتحملها في توزيع الاستثمارات الاجتماعية المفيدة للتنمية . وهي تتمثل في البنية الاساسية L'infrastructure التي يجب فيها توجيه الجهود الكبيرة نحو المناطق الاقل تطورا ،حتى يكون عاملا اساسيا في انجاح التنمية بها (77) .

ولا ينبغي ،على أى حال ،تجاهل ما لهذه الاستثمارات من علاقات وطيدة وتكاملية مع الاستثمارات الانتاجية . وقد سبقت دراسة هذا الموضوع بما فيه الكفاية عند التعرض للفائض المستخدم في التنمية عند شارل بيتلهايم Ch. Bettelheim وسوف نتعرض أيضا له

77 - O. Afana : L'économie de l'Ouest Africain. Maspéro Paris 1977. p. 178 à 179.

في الفصل السادس من الناحية التطبيقية . وهي استثمارات تسهل كثيرا عملية الاستغلال الاقتصادى للموارد المادية والبشرية للمناطق الاقل تطورا ،سواء كان ذلك بالاعتماد على نوعية استثمارية ذات تقنية عالية ،أو بالاعتماد على نوعية استثمارية قائمة على الاستخدام الكثيف للعمل. وهما نوعيتان من الاستثمار يجب ان تتماشيا مع بعضهما ،لانه من جهة يوجد في البلدان المتخلفة ،وخاصة في مناطقها الاكثر تخلفا، واقع اجتماعي لكميات معتبرة من القوى العاملة ،التي تمثل قوى انتاجية بشرية غير مستثمرة ،وواقع فني اقتصادى لندرة واضحة في رأس المال المعمر الذى يضطر المجتمع الى استيراده من الخارج في شكل تجهيزات مختلفة . ويجب ،عند هذه الحالة ،استخدام نوعية استثمارية تراعي هذا الواقع في بعض مشاريعها ، وخاصة منها الصناعات الاستهلاكية (الخفيفة) الصغيرة منها والمتوسطة ،التى قد يكون من المفيد فيها أحيانا استخدام نوعية تعتمد اكثر على العمل. هذا من جهة . ومن جهة أخرى فان تدعيم المناطق الاكثر تخلفا بالصناعات الانتاجية (الثقيلة) لخلق اقطاب نمو محلية يقتضي نوعية تكنولوجية متطورة وقائمة على معدل عال من التركيب العضوى لرأس المال. ولاشك ان هذا النوع من الصناعات له آثار متعددة على تنمية الوسط الجغرافي الذى توجد فيه ،بحيث تكسب هذا الوسط معرفة جديدة بفنون الانتاج العصرى ، وتمكنه مستقبلا من السيطرة على التكنولوجية ،وهو مكسب علمي لا يستهان به ،وله تأثير مباشر على نمط الحياة الاجتماعية . ثم ان هذه النوعية الاستثمارية المتطورة لها آثار اقتصادية امامية وخلفية على مختلف انواع النشاطات الانتاجية سواء كانت صناعية أوغيرها . فهي بمثابة المحور في الجهاز الانتاجي . لانه كما يمكن لها ان تستقبل منتجات مختلف الوحدات الانتاجية الاخرى ،باعتبارها مواد أولية أو نصف أولية ،يمكن لها أن تمون هذه الوحدات بمختلف ما تنتجه من السلع الانتاجية ..

لقد أصبح من الواضح الآن ان الاستثمار كأحد المتغيرات الاقتصادية الكبرى له بالغ الاهمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهو متغير خطير اذا لم يحسن استخدامه ومتغير مرتبط أشد الارتباط بالدخل القومي ،عن طريق الفائض الاقتصادى ،باعتباره مصدرا له ،وعن طريق الانتاج ،باعتباره مؤثرا فيه . ويمثل من الناحية البنيوية الجانب الاكثر اهمية في التراكم .

وبتحديد معنى الاستثمار كعنصر رئيسي في التراكم يستمد مصدر حركته من الفائض الاقتصادى ،ويأخذ في سير عمله اشكال توزيع متعددة ،وهو المشكلة الكبيرة في السياسة الاقتصادية ، سوف نتعرض بالتحليل في الفصل التالي الى توضيح علاقته برأس المال كمتغير اقتصادى هام ،وكعلاقة فنية واجتماعية في سير العمل الانمائي ..

الفصــــل الثــانـــي

علاقة الاستثمار بـــرأس المـال

لاشك أن التحديد الشائع للتراكم بأنه التشغيل الاضافي لرأس المال والعمل من شأنه أن يطرح ،بعد تحديد علاقة الاستثمار بالتراكم ،علاقة الاستثمار برأس المـال أيضا . وقد يلح اكثر على هذا التحديد استعمال مصطلح التراكم في معنى تراكم رأس المال ،حسب التعابير الرأسمالية ،وفي معنى تراكم الموارد الانتاجية ،حسب التعابـير الاشتراكية .

وقد يكون من المفيد اذن توضيح هذه العلاقة حتى نزيل كل غموض عن المعـنى الذى نستخدم فيه مصطلح الاستثمار والمعنى الذى نستخدم فيه مصطلح رأس المال . وسوف نبحث هذه العلاقة بتناول العناصر الثلاثة الآتيـة :

1 ـ الاستثمار ورأس المـال

2 ـ وسائل الانتاج كشكل من أشكال رأس المال

3 ـ تطوير وسائل الانتاج عمل استثمارى .

المبحـث الاول

الاستثمـار ورأس المـال

يمكن أن نوضح الفرق بين الاستثمار ورأس المال بالنظر من جهة الى طبيعة العلاقتين الاجتماعية والفنية لهما ثم بالنظر من جهة أخرى الى طبيعة العلاقة القائمة بينهمـا

1 ـ العلاقة الاجتماعية والفنية للاستثمار ورأس المال :

.../...

كان واضحا من تحديد معنى الاستثمار في الفصل الاول أنه علاقة اجتماعية وفنية في نفس الوقت . فأما كونها علاقة اجتماعية فلانها عملية اقتصادية تتم بين عدد من الافراد الذين يشكلون جماعة عمل استثمارى في وحدة اقتصادية انتاجية معينة ،أو الذين تقوم بينهم ،كجماعة ،وبين أفراد آخرين ،كجماعة أخرى علاقات تبادل السلع أو الخدمات . وتمثل العلاقة الاجتماعية الاولى بين الافراد علاقة داخلية للوحدة الانتاجية ،بينما تمثل العلاقة الاجتماعية الثانية علاقة خارجية لنفس الوحدة الانتاجية ،وأما كون الاستثمار علاقة فنية فلان وظيفته خلق وسائل العمل التي تمكن من تجديد وتوسيع الطاقة الانتاجية للمجتمع ،بمعنى صيانة وتصليح التجهيزات القديمة لتمكينها من الاستمرار في سير العمل ، وهو المقصود بالتحديد ،والمعروف في الحسابات الاقتصادية بالاندثار ،وكذلك أيضا خلق تجهيزات اضافية (آلات ومباني . .) الى جانب التجهيزات القديمة تتوسع بها قدرة عمل المجتمع .

ان رأس المال أيضا علاقة اجتماعية وفنية . وقبل البدء بشرح هذه العلاقة نشير الى ملاحظتين هامتين أوردهما كارل ماركس(1) هما : من جهة اولى أن التداول هو نقطة بدء ظهور رأس المال ((ان تداول السلع هو نقطة انطلاق رأس المال . ويظهر حيث الانتاج السلمي والتجارة قدبلغا درجة ما من التطور)) ثم من جهة ثانية ان رأس المال مقترن بالملكية الخاصة ((فعند ماندرس رأس المال تاريخيا ،في أصوله ،نشاهده في كل مكان منتصبا أمام الملكية العقارية تحت شكل نقود ،أو ثروة نقدية ،أو كرأس مال تجارى أو كرأس مال ربوى)) ويورد كارل ماركس(2) أيضا ملاحظة ثالثة ،أثناء حديثه عن التراكم واعادة الانتاج البسيط ،بأن المجتمع ((مهما كان الشكل الاجتماعي الذى يكتسيه سير الانتاج))

1 - K. Marx : le capital : livre premier, deuxieme section p. II5 et 588

2 - نفس المرجع ص 403

.../..

لا يستطيع أن يتوقف عن الانتاج بالضبط كما لا يستطيع أن يتوقف عن الاستهـــــلاك . ((فلا يمكن لمجتمع أن يعيد الانتاج ، بمعنى أن ينتج باستمرار ، دون أن يحول بشكل مستمر جزءا من منتجاته الى وسائل انتاج ، أو عناصر لمنتجات جديدة)) .

وتعبر الملاحظات الثلاث عن نوعين من العلاقات لرأس المال : فالنوع الاول تعبر عنه الملاحظتان الاولتان على أن رأس المال علاقة اجتماعية لها طبيعة تبادلية ، لانها سلعة متبادلة بين الافراد ، وتحكمها علاقة الملكية الخاصة ، التى هي علاقة قانونية ترتب حقوق الشخص على السلعة التي يملكها . ومن المعروف أن السلعة والملكية هما علاقتان اجتماعيتان لانهما تعبران عن قيمة تبادلية ليست في حقيقتها سوى كمية (وقت) العمل الضـــروري اجتماعيا لانتاج هذه القيمة . ويشترك اذن في انتاجها عدة أفراد تقوم بينهم علاقـــات داخلية وخارجية منظمة .

أما بخصوص النوع الثاني من العلاقات الخاصة برأس المال فتعبر عنه الملاحظة الثالثة على أن رأس المال هو علاقة فنية متمثلة في ذلك الجزء من الانتاج الذى يعيد المجتمـــع استخدامه في الانتاج ، بدلا من استهلاكه ، ليحافظ على دوران جهاز الانتاج وينتـــج منتجات جديدة . ويسمى كارل ماركس هذا الجزء من الانتاج ((بوسائل الانتاج)) أو بعناصر منتجات جديدة . وهي بالنسبة للاستثمار وسائل استثمارية . وسنعود بعد لمناقشة هذا الموضوع ، وان رأس المال بهذا المفهوم الفني البحت المعروف لدى النظريـــة الرأسمالية قيمة استعمالية ليست مرتبطة بتشكيلة اجتماعية اقتصادية معنية . وقد تكـــون هذه التشكيلة بدائية كما قد تكون حديثة . وتتركب وسائل الانتاج تلك من ((أدوات العمل والمواد الاولية والمواد المساعدة)) ويتميز استهلاكها في سير الانتاج بأنـــه

((استهلاك انتاجي)) وان رأس المال في هذه المرحلة يستعمل استعمالا انتاجيا . وتعمل المجتمعات ،في سير عمل تطورها ،على الزيادة منه كما ونوعا لأن هذه الزيادة تمكن المجتمع من التوسع أكثر في الانتاج . ولهذا نجد عمل أفراده متجها الى انتاج هذا النوع من رأس المال وتحسين نوعياته عن طريق الاجتهاد العلمي والفني من أجل الاكتشاف والاختراع ،خصوصا في جانبه المتعلق بأدوات العمل التي هي وسيلة انتاج مهمة ،لانها تمكن الانسان من تحقيق انتاج اكبر وبتكاليف أقل ،وان تطورها هو تطور صناعي وتقدم تكنولوجي للمجتمع.

ويعتبر هذا التطور في وسائل الانتاج عن العلاقة الفنية لرأس المال التي يحددها كارل ماركس(3) بأنها تتركب ((من النسبة القائمة بين مجموع وسائل الانتاج المستخدمة وكمية العمل الضروري * لتشغيلها)) بمعنى زيادة استخدام عدد قليل من العمال لعدد أكبر من وسائل الانتاج وهي علاقة متطورة يحدد درجات تطورها قانون تراكم رأس المال .

2 ـ طبيعة علاقة الاستثمار برأس المال :

ومن الواضح ان هناك علاقة قوية وعضوية بين الاستثمار ورأس المال . ولكنه لا يجب أن نخلط بين مفهوميهما . فأحدهما لا يعني الاخر رغم الترابط القائم بينهما . ويمكن أن نحدد هذه العلاقة على ثلاثة أصعدة هي :

1 ـ على الصعيد النوعي أن الاستثمار ورأس المال يشتركان كما سبق في كونهما علاقتين اجتماعيتين وفنيتين . فهما من الناحية الاجتماعية عمليتان اقتصاديتان يشترك في أدائهما عدة أشخاص ، مع وجود فرق بارز هو ان العلاقة الاجتماعية لرأس المال هي

3 ـ المرجع السابق لكارل ماركس ص 237 .

.../...

علاقة مرتبطة بنظام الملكية الخاصة لوسائل الانتاج المعبرة عن طابع اجتماعي طبقي . وهو لا تعبر عنه العلاقة الاجتماعية للاستثمار ، كما سيتوضح لنا ذلك بعد قليل . أما من الناحية الفنية (علاقة العمل بوسائل الانتاج) فهما عمليتان اقتصاديتان تترتب عنهما في سير الانتاج تدفقات عينية بين الاشخاص تتمثل في وسائل الانتاج التي يستخدمها العمل من أجل تحقيق معدل انتاجية أكبر (الانتاج الى تكلفته) بمعدل تكلفة أقل (التكلفة الى الانتاج) . وتشكل علاقة كمية وسائل الانتاج بكمية العمل المبذول معدل التركيب الفني لرأس المال ، كما أسلفنا قبل . ويؤدى ارتفاعه الى ارتفاع معدل انتاجية العمل والى ارتفاع الكفاءة الاستثمارية التي يعبر عنها شارل بيتلهايم (4) بمعدل الاقتصاد الذى يعرفه بالعلاقة بين اقتصاد العمل المتحصل عليه من استثمار معين وحجم هذا الاستثمار ، بحيث يكون اقتصاد العمل كلما امكن له أن يتحكم في كميات اكبر من وسائل الانتاج كشكل من أشكال رأس المال . وتدل درجة هذا التحكم عن مستوى معين للتطور التكنولوجي .

2 - على الصعيد الكمي أن الاستثمار كمية اقتصادية كبرى مثل رأس المال ، وأن الذى يحدد حجم هذه الكمية الاخيرة هو الاستثمار . ويمكن أن نتبين هذه العلاقة من المقطع الاتي لكارل ماركس (5) : ((ان طرق استثمار قيمة لتشغيلها كرأس مال من أجل أن يعيد لمالكه فائض قيمة ، هي أيضا متنوعة وكذلك متعددة مثل أطوار استثمار رأس المال)) وتتمثل عملية الاستثمار هذه التي هي تشغيل لرأس المال في تحول القيمة الى رأس مال نقدى ثم رأس مال انتاجي متمثل في قوة العمل ووسائل الانتاج . ويمثل هذا التحول

---

4 - Ch. Bettelheim : problèmes théoriques et pratiques de la planification p. 132

5 - K. Marx : le capital : livre II p. I66

.../...

سير اعادة الانتاج، ولكنه ذو طبيعة خاصة لان القيمة المحولة الى رأس المال في الاستثمار هي كمية تتركب ،في نظر برونيسلاف مانك (6) من جانبين:أحدهما يمثل الاندثار والثاني يمثل نسبة محددة من الدخل القومي . ويشكلان في مجموعهما الحجم العام لنفقات الاستثمار التي يترتب عن سير تحولها الى عناصر رأس المال الانتاجي خلق رأس مال ثابت لتدعيم قدرة المجتمع على الانتاج مثل الالات ،والمباني ،والقنوات وغيرها . وهي تسمى بوسائل العمل لان وظيفتها هي مساعدته على تحقيق انتاجية أعلى .

فعلاقة الاستثمار برأس المال اذن ككميتين اقتصاديتين هي أن هذه الكمية الاخيرة تشكل وسائل استثمارية ،وأن الكمية الاولى متغير مستقبل يؤدى تطوره الى تطور جزء من رأس المال ،كمتغير تابع ،في نفس الاتجاه ،وهو رأس المال الثابت كما سبق . وحسب التقسيم السابق للاقتصادى البولوني برونيسلاف مانك لكمية الاستثمار الى الاندثار والى نسبة من الدخل القومي فان ذلك معناه أن الاستثمار جزءان أحدهما استثمار تعويضي لرأس المال والثاني استثمار اضافي لرأس المال (7) فالاول يمثل تجديد رأس المال الثابت المستهلك في سير اعادة الانتاج ، والذى يقابل الاندثار تغطيته اما في شكل تصليحات كبيرة أو في شكل احلال جديد . وان اعادة الانتاج في هذه الحالة هي اعادة انتاج بسيطة . أما الثاني فهو يمثل توسيع رأس المال الثابت عن طريق تخصيص جزء من فائض القيمة لتحويله الى رأس مال نقدى ورأس مال انتاجي اضافي (المتغير والدائم) وان اعادة الانتاج في هذه الحالة هي اعادة انتاج موسع.

---

6 - B. Minc : l'économie politique du socialisme.p. 415

7 - المرجع السابق لكارل ماركس من الكتاب الثاني ص 160 و 344 الى 345 و 431 .

.../...

3 - على الصعيد النظرى ان الاستثمار له قيمة استعمالية بينما رأس المال قيمة تبادلية. ويبدو ذلك من الطابع التحولي لهذا الاخير كقيمة تؤدى الى خلق فائض القيمة بواسطة استغلال العمال، بصرف النظر عن شكل حدوث هذا التحول، الذى هو تبادل للقيمة، من رأس مال نقدى الى رأس مال نقدى أكبر ن ـــ $ن_1$ وهو حالة رأس مال ربوى، أو من رأس مال سلعي الى رأس مال نقدى، ثم رأس مال سلعي أكبر س ـــ ن ـــ $س_1$ وهو حالة رأس مال تجارى، أو من رأس مال نقدى الى رأس مال سلعي والى رأس مال انتاجي والى رأس مال سلعي جديد فالى رأس مال نقدى أكبر ن ـــ س ـــ ج (د + م) ... $س_4$ ـــ $ن_4$ وهو حالة رأس مال انتاجي. والفرق بين كمية النقود الاخيرة وكمية النقود الاولى في سير تحولات رأس المال، في أى شكل من الاشكال الثلاثة، يمثل زيادة معبرا عنها بفائض القيمة $ن_1$ ـــ ن = ف الذى يمثل أيضا قيمة تبادلية وعلاقة اجتماعية استغلالية.

ان هذه العلاقة التبادلية لرأس المال تظهر اذن في شكل سلعة، كشكل عام للقيمة، أو في شكل نقود، كشكل خاص للقيمة أو سلعة من نوع خاص: سلعة لها (وظيفة اجتماعية خاصة) حسب كارل ماركس(8) هي دور (المعادل المالي في عالم السلع) بمعنى التعبير النقدى عن القيمة. فهي بذلك منتوج مرتبط بالسوق والتجارة أو بعبارة أخرى مرتبط بالتبادل، ويطغى هذا الطابع التبادلي لرأس المال على طابعه الاستعمالي مع تطور الانتاج السلعي. ومعنى ذلك أن رأس المال ليس فقط قيمة تبادلية ولكنه قبل ذلك قيمة استعمالية وانما تطور العلاقات السلعية، وتطور رأس المال كسلعة، أدى كما قال كارل ماركس(9) الى أن ((كل الخصائص التي تميز العمل المنتج من قيم الاستعمال تمحي بمجرد ما يعبر عن نفسه في القيمة بمعنى الكلمة)).

8 - نفس المرجع من الكتاب الاول ص67.

9 - نفس المرجع، الكتاب الاول ص 45.

.../...

ان هذه العلاقة الاستعمالية المتوارية خلف العلاقة التبادلية الطاغية لرأس المال نجد عكسها في مفهوم الاستثمار ، الذى هو قيمة استعمالية والذى يستخدم رأس المال في سير عمله من أجل تعويض أو توسيع رأس المال الثابت كما سبق شرح ذلك أعلاه . وتظهر العلاقة الاستعمالية بارزة في جميع أطوار الاستثمار من ذلك طور الاستثمار التعويضي ،أين تكون وظيفته هي تجديد رأس المال الثابت المستهلك استهلاكا انتاجيا ،وطور الاستثمار الاضافي أو الصافي ،أين يكون دوره هو توسيع رأس المال الثابت . وفي كلتا الحالتين فان الاستثمار ،الذى هو استثمار اجمالي ،يستعمل رأس المال ،كوسائل استثمارية ،من أجل تقوية رأس المال كطاقة انتاجية مجددة أو اضافية للمجتمع ،ليضمن له الشروط المادية الضرورية لاعادة الانتاج البسيط أو الموسع . وهكذا تظهر العلاقة الاستعمالية هي العلاقة البارزة في الاستثمار رغم أنها تكمن داخلها علاقات تبادلية معبرا عنها في رؤوس الاموال التي تستخدمها أو تنتجها .

ان طغيان العلاقة التبادلية على مفهوم رأس المال ،بكل ما يترتب عنها من علاقات اجتماعية استغلالية ،قد جعلت الفقه الاقتصادى الاشتراكي ينفر من استخدام هذا المصطلح ،فيعوضه بمصطلح أكثر انسجاما مع أهمية العلاقة الاستعمالية وهو وسائل الانتاج التي هي اما موارد انتاجية معمرة (ثابتة) واما موارد انتاجية دائرة (10) .

---

10 - المرجع السابق لبرونيسلاف مانك ص407 - 408 و 413 - 414 .

.../...

المبحـــث الثانـــــي

وسائل الانتاج كشكل من أشكال رأس المـــال

لا شك اننا نتفق كثيرا مع الاقتصادى البلجيكي جاك ناغيلز(11) بأن رأس المال هــو قيمة تبادلية وان وسائل الانتاج هي قيمة استعمالية . ولكن التنبيه الخفيف الذى يجدر لفت النظر اليه هو أن رأس المال هذا هو قيمة استعمالية قبل أن يكون قيمة تبادلية وهذا ما يريد كارل ماركس(12) نفسه أن ينبهنا اليه عبر تحليله للسلعة في الفصل الاول مـــن كتابه الاول رأس المال كما سنوضح ذلك بعد قليل ،خصوصا عندما يتحدث عن الطابـــع المزدوج الوجهين لها . وقبل شرح مفهوم وسائل الانتاج كشكل لرأس المال لابد من رفع الغموض حول بعض جوانبه .

1 - توضيح بعض جوانب مفهوم رأس المال :

وفي تحديده لمفهوم رأس المال يوضح كارل ماركس (13) بأنه لا ينبغي أن نخلـــط بين رأس المال ،كقيمة ،والسلعة أو النقود ،كشكلين مختلفين لها : بحيث السلعة هـــي الشكل العام للقيمة والنقود هي الشكل الخاص لها . ويحدد بوضوح مفهومه هذا لـــرأس المال في العبارات التالية (ص 118) من الكتاب المشار اليه في الهامش ((ليس فقـــط اذن أن القيمة المقدمة تحافظ على نفسها في التداول ،وانما تغير أيضا كبرها ،وتزيد لـــه زائد ،وتكتسب قيمة أكبر . وهذه الحركة هي التي تحولها الى رأس المال)) .

11 Jacque Nagels : Travail collectif et travail productif - Edition de l'université DE Bruxelles 1974 - P.18.

12 - المرجع السابق من الكتاب الاول لكارل ماركس ص 45 - 49

13 - نفس المرجع السابق لكارل ماركس ص 118 - 120 .

والصيغة العامة التي نجد كارل ماركس يقدمها لتشخيص حركة القيمة التي بها تكتسب صفة رأس المال هي ن ــــ س ــــ ن' التى تعبر عن تحول القيمة من شكل سلعي الـى شكل نقدى أكبر حجما . وتمثل زيادة هذا الحجم النقدى الاخير عن الحجم النقـدى الاول فائض القيمة $ن_1$ - ن = Δ ن = ف الذى هو جزء من قيمة جديدة ،وقد نبهنـا الى ذلك كارل ماركس (14) بالحاح عندما لاحظ بأن ما يخرج من تحولات القيمـة ، حسب الصيغة العامة السابقة ،ليس فائض القيمة Δ ن = ف وانما تخرج قيمة أخرى جديدة $ن_1$ = ق + Δ ن تكون مهيأة لتلعب أيضا نفس اللعبة : لعبة رأس المال وهكذا فان رأس المال له مضمون موضوعي هو أنه قيمة تلد في سير التداول فائض القيمة .

وهنا يجب أن ننبه الى نقطة هامة جدا بخصوص دور التداول في خلق فائض القيمة . هل مصدر هذا الفائض هو التداول أم أن التداول استمده من استعمال رأس المال في الانتاج ؟

تفترض الاجابة على هذا السؤال أن نجيب أولا عن سؤال هو هل رأس المال هو مجرد قيمة تبادلية ؟ كارل ماركس نفسه يقول في نفس المرجع المشار اليه في الهامش لا . فرأس المال عنده هو قيمة استعمالية لها غاية ((الربح .. المستمر . المتجدد دائما)) وانما حركة التداول وتطور التجارة أدى كما قال ايرنيست مانديل (15) الى طرد قيمة الاستعمال العاجلة الى الوراء لتبرز في المقدمة قيمة التبادل .

---

14 - نفس المرجع السابق لماركس ص 119 .

15 - E. Mandel : la formation de la pensée économique de K. Marx Maspéro . Paris 1970 p. 135-

.../...

وبناءاً على هذه الاجابة الواضحة لرأس المال على أنه قبل كل شيء هو قيمة استعمالية فان خلق فائض القيمة آت من تداور استعماله في الانتاج ، سواء كان هذا بالنسبة لرأس المال الانتاجي أو بالنسبة لرأس المال التجارى أو حتى بالنسبة لرأس المال الــــربوى . وهذا ما نفهمه جيدا من كارل ماركس عندما يقول (16) : ((يبدو لي أنه مشتق من الربح المزدوج المتحصل على حساب منتجي السلع بصفتهم مشترين وبائعين ، وذلك من طـــرف التجار الذين ينتصبون بينهم كوسيط مشوش . . . والشيء الذى قلناه منذ حين عن رأس المال التجارى هو أيضا صحيح جدا عن رأس المال الربوى)) .

وحتى يمكن لنا فهم دور رأس المال كقيمة استعمالية منتجة لفائض القيمة الذى يبـــرزه سير التداول ويشخصه في شكل علاقة تبادلية يجب أن نلتجيء الى تقسيم الصيغة العامة ن ـــ س ـــ ن$_1$ لتحولات أشكال القيمة (رأس المال) الى الشطرين الاتيين :

1 - شطر تحول النقود الى سلعة ن ـــ س

2 - شطر تحول السلعة الى نقود س ـــ ن$_1$

ان الشطر الاول لتحول القيمة ن ـــ س يعبر عن مجرد تغير في شكل القيمة وليس في حجمها ، من شكل خاص (ن) الى شكل عام (س) (17) ويمثل من حيث علاقات التبادل شراء السلعة بقيمتها ، بمعنى مبادلة متعادلة بين قيمة النقود وقيمة السلعة ، ويستهدف هذا التحول استعمال هذه القيمة الاخيرة في الانتاج كما شرحناها في المبحث الاول من هذا الفصل . وتتشكل هذه القيمة الاستعمالية عن عناصر هي وسائل الانتاج ، كرأس المال

---

16 - المرجع السابق لماندیل ص 127 .

17 - المرجع السابق لماركس ص 129 .

دائم ،وقوة العمل ،كرأس متمثل في كميات الموارد الاستهلاكية الحيوية لتجديد قوة الانسان على العمل واعالة أفراد عائلته ،فالعلاقة الن في الشطر الاول لتحول القيمة هي علاقة تحويل النقود الى قيمة استعمالية ،وبالتالي بروز رأس المال كعلاقة استعمالية.

أما الشطر الثاني لتحول القيمة س ـــ $ن_1$ فهو يبرز بوضوح التبادل بين قيم غير متعادلة معبرا عنها ببيع السلع (س) بقيمة ($ن_1$) أعلى من قيمتها : فمن أين يأتي هذا الفائض بين قيمة السلع (س) التي اشتراها صاحب رأس المال وقيمة النقود ($ن_1$) التي تحصل عليها من عملية البيع ؟ هنا مفتاح كل اشكالية خلق فائض القيمة الذى قدمه كارل ماركس(18) في العبارات التالية : ((فلكي يمكن استخلاص قيمة قابلة للتبادل من قيمة استعمالية للسلعة كان يجب على رجل النقود أن يكون له الحظ السعيد في اكتشاف سلعة ،وسط التداول وفي السوق نفسها ،تملك قيمتها الاستعمالية ميزة خاصة انها مصدر قيمة قابلة للتبادل ،بحيث أن استهلاكها هو انجاز عمل وبالتالي خلق قيمة.. هذه السلعة تسمى قدرة العمل أو قوة العمل)) ومعنى ذلك ان فائض القيمة الذى تمثله زيادة قيمة النقود المتحصل عليها من البيع ($ن_1$) عن قيمة السلع المشتراة (س) للاستعمال ،ناتج عن استعمال قوة العمل كرأس مال متغير وقتا اكبر من الوقت الذى يعادل قيمة النقود المدفوعة له كسلعة . وعليه فان التبادل ليس هو الذى خلق فائض القيمة وانما استعمال قوة العمل وقتا أطول من قيمته التبادلية هو الذى أدى الى انتاج قيمة أكبر من القيمة المدفوعة للعمال. وهذا الفرق هو الذى يمثل فائض القيمة . ودور علاقات التبادل بخصوصه هو فقط مساعدة صاحب النقود (رأس المال) على اكتشاف قوة

---

18 ـ المرجع السابق لماركس ص129 .

العمل في السوق ،واستغلالها ،وابراز علاقة هذا الاستغلال الاجتماعي في شكل فائض القيمة كعلاقة تبادلية ،وعليه فان التداول يمثل بالنسبة لفائض القيمة المجال الاقتصادى (السوق) الذى يكتشف فيه صاحب تلك النقود السلعة التي لها ميزة انتاج قيمة اضافية .

ان السوق كمجال اقتصادى للتداول موجودة منذ القديم جدا . وتاريخها لا يبدأ فقط مع ظهور الرأسمالية . وكانت على كل حال قوة العمل كسلعة الى جانب وسائل الانتاج كسلعة أيضا تتداولان في هذه السوق ،وتستعملان كقيمة لتوليد قيمة اكبر ،ولهذا أمكن القول أن رأس المال كان موجودا قبل أسلوب الانتاج الرأسمالي (19) رغم ضعف درجة تطور القوى الانتاجية للتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية قبل الرأسمالية والتفاوت فيما بينها في درجات هذا التطور . ولكن هذا التطور ليس شرطا كي يمكن لرأس المال أن ينتج قيمة اضافية ،رغم كون حجم هذه الاخيرة خاضعا في تحديده لدرجات تطور القوى الانتاجية . ولهذا يمكن أن نجد حجمها في التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية العبيدية أكبر من حجمها في التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية البدائية ونجد حجمها في التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الاقطاعية أكبر من حجمها في التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية العبيدية ، ولكنها أقل بكثير من حجم القيمة الاضافية للتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الرأسمالية المعبر عنها بفائض القيمة ، نظرا لمستوى تطور قواها الانتاجية المرتفع ونظرا لعامل اتساع السوق الذى كان حافزا لرأس المال على تعجيل حركته في دورات توليد القيم الاضافية .

ان ما يمكن أن نستخلصه اذن هو أن السوق بصفة عامة وتطور القوى الانتاجية عاملان مؤثران تأثيرا مباشرا على رأس المال في سير خلق القيمة الاضافية ،وانهما عاملان غير خاصين

---

19 - المرجع السابق لجان لوك دالماني ص 116 .

.../...

بمرحلة تاريخية معينة أو بتشكيلة اجتماعية اقتصادية معينة من التشكيلات التي عرفتها المجتمعات البشرية حتى الان . وقد واكب تطور رأس المال تطور هذين العاملين في كل تشكيلة اجتماعية اقتصادية من مختلف تلك التشكيلات .

فالسوق كانت تعرفها المجتمعات قبل الرأسمالية، لان هذه المجتمعات كانت تعرف أيضا الانتاج السلعي رغم كونه كان بسيطا ومضايقا جدا من طرف الاقتصاد الطبيعي الذى كانت له الهيمنة سواء كان ذلك ونحن أمام أسلوب الانتاج البدائي أثناء فترة تجرئته ،أو أمام أسلوب الانتاج المبيدى ،أو أمام اسلوب الانتاج الاقطاعي . وسبب هذه المضايقة أن الهدف من الانتاج في هذه التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية لم يكن البيع والمبادلة في السوق ،كما تقتضي ذلك شروط الانتاج السلعي ،وانما كان الهدف هو اشباع الحاجات المباشرة (الشخصية) للمنتجين ،وكانت كميات الانتاج التي تدفع الى السوق للبيع هي التي تفيض أساسا عن هذه الحاجات . وهذه المنتجات هي التي كانت تشكل السلع المتداولة بين أفراد المجتمع الواحد أو بين المجتمعات ،وتشكل ما يمكن تسميته بالانتاج السلعي . وتدخل أيضا ضمن تلك السلع عناصر من رأس المال الذى يتمثل اما في وسائل الانتاج ،واما في العمل ،وليس فقط في قوته ،الذى كان يعامل كسلعة خاضعة للبيع والشراء وكملكية كاملة للمالك ،كما هو الحال بالنسبة للعبيد ،أو كملكية جزئية للمالك الاقطاعي ،كما هو الحال بالنسبة للاقنان ،فهذا العمل مستعمل في سير الانتاج كقيمة استعمالية لانتاج قيمة اكبر من تلك التي كان يحصل عليها في شكل مواد استهلاكية من طرف السيد أو الاقطاعي. فهي بدون شك رأس مال يعبر عن علاقة اجتماعية استغلالية . وقد توسع هذا النوع من رأس المال كعلاقة الشراء وبيع قوة العمل ،توسع كما ونوعا في أسلوب الانتاج الرأسمالي تحت تأثير حدوث التوسع في علاقات الانتاج السلعي واتساع السوق ،وزادت بالتالي أحجام القيمة الاضافية التي تولدت عن استخدامه .

أما تأثير العامل الثاني ،وهو تطور القوى الانتاجية ،على رأس المال ،كقيمة استعمالية لها خاصية انتاج قيمة أكبر ،فهذا لان العناصر التي تشكل القوى الانتاجية هي وسائل الانتاج والعمل. وتمثل وسائل الانتاج وقوة العمل ،كما سبق ،رأس المال ولهذا فان من الطبيعي أن يؤدى تطور القوى الانتاجية الى تطور حجم ونوع رأس المال كقيمة استعمالية خصوصا في ذلك الجزء المتعلق بوسائل الانتاج ،التي هي رأس مال دائم ، والتي يتوقف تطويرها ،وتطوير أدوات العمل بصفة خاصة كرأس مال ثابت ،على العمل كمحدد للانتاج بفضل تكوينه وخبراته اللذين اكسباه قدرة الاختراع والابداع ،ولهذا فان تأثير تطور القوى الانتاجية على رأس المال يتجه أساسا الى رأس المال في حدوده الضيقة وفي معنى وسائل الانتاج .

2 ـ وسائل الانتاج كشكل لرأس المال :

ان علاقة العمل بوسائل الانتاج ، في اطار علاقات الملكية الخاصة على العموم ، وما تتضمنه من الطابع الطبقي ومن الاستغلال ،تشجعنا كثيرا على اعتبار وسائل الانتاج شكلا من أشكال رأس المال . وهو تحديد ضيق ،على كل حال ،لمعنى رأس المال الذى يشمل كما رأينا سابقا ،وسائل الانتاج المذكورة وقوة العمل ،المعبر عنها في مخصص الاستهلاك الضرورى للعمال خلال مدة الانتاج ، وتشجعنا على ذلك تلك العلاقة لان العمل نفسه هو الذى يخلق ويطور وسائل الانتاج في جميع التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ، مما يستدعي اعطاءه شخصية مستقلة عن هذه الوسائل كما فعل كارل ماركس في بحثه لاسلوب الانتاج الرأسمالي .

.../...

ثم هناك ما يشجعنا أيضا على ذلك هو أن وسائل الانتاج قيمة استعمالية غير مرتبطة حتما بالسوق ، في مفهومه المتطور ،الذى يبدو له دور كبير في تحديد مفهوم رأس المال حسبما سبق .

وقد يكون الوقوف قليلا عند هذه النقطة الاخيرة ضروريا ،خاصة أمام البحث الذى نحن بصدده والذى يتعلق باقتصاد البلدان المتخلفة . لان اقتصادات هذه البلدان تتركب من خليط كبير من أساليب الانتاج المختلفة ،كما سيتبين لنا في القسم الثاني ، ويهم الاقتصاد الطبيعي أجزاء منها بينما يهم الاقتصاد السلعي أجزاء أخرى ،أفلا يؤدى اعتماد رأس المال ،كعلاقة تبادلية مرتبطة بالسوق ،الى حصر عناصر رأس المال فقط في الكميات من وسائل الانتاج وقوة العمل الخاضعة للعلاقات السلعية ،والتي توجد في جزء فقط من اقتصادات البلدان المتخلفة ؟ صحيح أن رأس المال هو قبل كل شيء قيمة استعمالية ،ولكن ربط هذه القيمة بخاصية انتاج ((قيمة قابلة للتبادل)) أو ((اكتشاف سلعة وسط التداول وفي السوق نفسها لها ميزة خاصة ... تسمى قدرة العمل أو قوة العمل))(20) . يضع صعوبات كبيرة أمام الاقتصادى في اختراق حواجز الاقتصاد الطبيعي فوق هذا الجواد الذى هو رأس المال ،والذى يتشخص هنا بشكل بارز كما يقول دالماني (21) في قوة العمل كعلاقة شراء وبيع .

فانه انطلاقا من جميع هذه الاعتبارات اعتبرنا وسائل الانتاج شكلا لرأس المال ،وهو قيمة استعمالية للمالك الخاص الذى لا يفتأ يواجهها نحو اعادة الانتاج ،ويستغل بها العمل ، كقوة منتجة ،لانتاج قيمة استعمالية جديدة . ومن الطبيعي أن تكون هذه القيمة

---

20 ـ المرجع السابق لماركس ص129 .

21 ـ المرجع السابق لدالماني ص11 .

.../...

الاخيرة أكبر حجما ونوعا من قيمة وسائل الانتاج المستعملة وقوة العمل المبذولة ،اللتين تعبران في الواقع عن وقت العمل المستغرق في الانتاج . وتشكل هذه الزيادة فائض الناتج الذى يجب ،حسب ماركس (22) على المجتمع : ((مهما كان الشكل الاجتماعي الذى يكتسيه سير الانتاج .. وحتى يمكن أن يعيد الانتاج .. أن يحول بشكل مستمر جزءا من منتجاته الى وسائل انتاج أو عناصر لمنتجات جديدة)) .

ولا شك أن عملية اعادة استخدام فائض الناتج في الانتاج ،بصرف النظر عن طبيعة التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية التي تسودها الملكية الخاصة ،هي اعادة استعمال قيم استعمالية ،واستخدام لوسائل الانتاج كرأس مال ، وعملية استثمار لهذه القيم ، وقد عرفت هذه الوسائل تطورات كبيرة منذ المجتمعات البدائية الى وقتنا الحاضر .

المبحث الثالث

تطوير وسائل الانتاج عمل استثماري

لا ننوى في هذا المبحث كتابة تاريخ الوقائع الاقتصادية . لان ذلك ليس موضوعنا ، فما يهمنا هو ابراز تأثير الاستثمار على تطوير وسائل الانتاج . ويستمد هذا الاستثمار قوته في التأثير على تلك الوسائل من فائض الناتج الذى يحققه الفرد أو الجماعة أو المجتمع . لان عملية الاستثمار ،كما شرحنا ذلك في الفصل الاول ،هو استخدام جزء من هذا الفائض لخلق موارد انتاجية ثابتة (رأس مال ثابت) زيادة عن تلك التي كانت موجودة قبل . ويعتبر ذلك توسيعا للطاقة الانتاجية للمجتمع ،وتطويرا لقاعدة انتاجه المادية . وسوف نتدرج في بحث أثر الاستثمار على تطور وسائل الانتاج بتناول هذه العناصر الثلاثة :

---

22 ـ المرجع السابق من الكتاب الاول لماركس ص 403

.../...

1 ـ تحول فائض الناتج الى الاستثمار.

2 ـ أثر الاستثمار على التقسيم الاجتماعي والفني للعمل.

3 ـ أثر الاستثمار على رأس المال الثابت.

وفي الحقيقة ان تأثير الاستثمار على التقسيم الاجتماعي والفني للعمل وعلى رأس المال الثابت بالمفهوم المحدد سابقا هو تأثير مباشر على وسائل الانتاج التي يعبر فيها تنوع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية عن تنوع هذه الوسائل وتعددها.

1 ـ تحول فائض الناتج الى الاستثمار :

ان الاستثمار، حسب التوضيحات الواردة في الفصل الاول، مرتبط بفائض الناتج، سواء كان هذا الفائض معبرا عنه في شكل نقدى أو معبرا عنه في شكل عيني أو معبرا عنه في الشكلين معا، بحيث أنه لا يتصور حدوث الاستثمار الصافي اذا انعدم هذا الفائض الذى يمكن تشخيصه في المعادلة الحسابية الماركسية المحددة للعناصر المشكلة لقيمة الناتج الاجتماعي الاجمالي كما يلي : (23)

د + م + ف = الناتج الاجتماعي الاجمالي

وهي معادلة يمكن تقسيمها الى قسمين هما :

1 ـ قسم يشكل القوى الانتاجية المتمثلة في مجموع د + م الذى يعبر عن وسائل الانتاج (د) وقوة العمل (م) المستخدمين في الانتاج.

23ـ انظر الفصلين 20 و21 من الكتاب الثاني رأس المال لكارل ماركس. ولو أنه لابد من التنبيه الى ملاحظتين : كون الاولى ان المصطلحات التي استخدمها هذا الاقتصادى في عرض المعادلة هي رأس المال الدائم (د) ورأس المال المتغير (م) وفائض القيمة (ف) في وضع الاقتصاد الرأسمالي، وكون الثانية ان الافتراض الذى تقوم عليه هذه المعادلة هي حالة الاقتصاد المغلق.

..../...

2 ـ قسم يشكل فائض الناتج المتمثل في زيادة الناتج الاجتماعي الاجمالي عن تكلفة استخدام القوى الانتاجية والمعبر عنه في المعادلة المذكورة برمز (ف). وهو يذكرنا جيدا بالفائض الاقتصادى في مختلف أشكاله التي بحثناها في الفصل الاول .

ان التوسع في استخدام القسم الاول من المعادلة، وهو القوى الانتاجية، هو عملية تراكمية : بمعنى خلق طاقات انتاجية جديدة متمثلة في هياكل جديدة في القطاعات المنتجة مباشرة كالزراعة والصناعة والتوزيع ،وفي القطاعات غير المنتجة مباشرة كالتعليم والصحة والسكن والطرق وغيرها . وتمثل اذن هذه الطاقات الجديدة ،وهي عبارة عن موارد ثابتة أو تجهيزات ،زيادة في وسائل الانتاج (Δ د) وهذا هو الاستثمار، ويقتضي تشغيلها زيادة في استخدام قوة العمل (Δ م) وتمثل الزيادتان (Δ د + Δ م) التراكم حسب الشروح المقدمة في المبحث الاول من الفصل الاول .

ان هذا التوسع في استخدام القوى الانتاجية الذى يعبر بصفة عامة عن عملية استثمارية يستمد وجوده من القسم الثاني من المعادلة المذكورة أعلاه والذى هو فائض الناتج (ف) عن الاستهلاك الانتاجي (د) والاستهلاك الفردى (م) في دائرة الانتاج . وبما أن المجتمع يتضمن استهلاكات أخرى غير منتجة ـ بمعنى خارج دائرة الانتاج ـ فان فائض الناتج هذا يعبر فقط عن الزيادة في قيمة انتاج المجتمع عن الاستهلاك الكلي في دائرة الانتاج ، ولهذا لا يتصوران يتحول من الفائض الى الاستثمار الا جزء فقط هو المتبقي بعد استقطاع الكميات المستهلكة منه خارج دائرة الانتاج التي يمكن التعبير عنها برمز (α ف) ومن ثمة فان الكمية التي تمثل فائض ناتج المجتمع هي ($1 - \alpha$) ف . وهذه هي الكمية التي تشكل مصدر الاستثمار ،ومصدر التراكم ،وتتحول الى موارد ثابتة (الاستثمار)

.../...

وموارد دائرة ،أو تتحول الى قوى انتاجية جديدة ،والتي يمكن في النهاية تسميتها بفائض الناتج المتاح للتراكم (24).

ويتم تحول فائض ناتج المجتمع (1 - α) ف الى الاستثمار عن طريق عملية انتاجية توسعية . ولا غرابة في ذلك لان سير عمل الاستثمار هو سير انتاجي ويحدث ذلك عن طريق استخدام وسائل الانتاج (د) وقوة العمل (م) من أجل خلق هياكل منتجة (استثمارات انتاجية) وغير منتجة (استثمارات غير انتاجية) جديدة (25). ويجوز تشخيص هذا التحول في الشكل البياني التالي :

(1 - α) ف ——— د + م ——— طاقات انتاجية جديدة . ولقد سبق القول بأن فائض الناتج يمكن أن يظهر في شكل عيني أو يظهر في شكل نقدى أو يظهر في الشكلين معا وذلك تبعا لمستوى تطور القوى الانتاجية لكل مجتمع ونوع العلاقات السائدة :

1 - حالة الشكل العيني لفائض الناتج هي الحالة التي يمكن أن تنطبق على المجتمع الذى تسود العلاقات العينية هيكله الاقتصادى شأن المجتمعات البدائية أو الوحدات الانتاجية التقليدية في العهدين العبيدى والاقطاعي أو في الجيوب المنزوية من الاقتصاد الريفي للبلدان المتخلفة في عصرنا الحاضر، كما سيتضح لنا ذلك في الفصل السادس. وهذا لان نظام التوزيع السائد هو نظام الانتاج المباشر: بمعنى الانتاج من أجل اشباع الحاجات

24 - انظر المبحث الاول من الفصل الاول من هذه الرسالة ، وسوف نستخدم في المستقبل اصطلاح الفائض المتاح للاستثمار لانه يشكل أهم عنصر في مضمون التراكم.

25 - انظر المبحث الثالث من الفصل الاول من هذه الرسالة .

.../...

الذاتية بعيدا عن دائرة التبادل سواء في الاستهلاك أو في الاستثمار ،ونظرا لذلك فان الفائض عن الاستهلاك الذاتي يظهر تحت شكل عيني في صورة أدوات عمل تصنع ذاتيا ، أو بناءات تنجز بالجهد العائلي ،أو استصلاح للارض بالوسائل المتاحة أو مخزونات من المواد الاولية وغير ذلك . ويعتمد العمل الاستثمارى بصفة رئيسية في هذه المجتمعات على الايدى العاملة اكثر مما يعتمد على وسائل الانتاج الثابتة . ولهذا فان الشكل الاخر لفائض الناتج العيني هو شكل المواد الاستهلاكية الموجهة لاشباع حاجات استخدام قوة العمل الجديدة التي تشكل معظم تكاليف الاستثمار. وقد نجد هذا الوضع مطبقا في المجتمع البدائي بشكل واسع ،أو نجده مطبقا في المجتمع العبيدى أو في المجتمع الاقطاعي . ولا نعتقد ،على عكس ارنيست مانديل(26) ، أن يكون ظهور فائض الناتج مرتبطا بالانتاج السلعي على الاقل في شكله العيني ،والا كيف استثمرت المجتمعات البدائية ،ووسعت طاقات انتاجها ،وطورت قواها الانتاجية ؟! .

2 ـ حالة الشكل النقدى لفائض الناتج ولاشك ان الذى أدى الى بروز هذا النوع من الفائض هو الانتاج السلعي كما أشار مانديل الى ذلك أعلاه. لان العلاقات النقدية والعلاقات السلعية وجهان لعملة واحدة هي القيمة . فكما أن السلعة هي الشكل العام للقيمة فان النقود هي شكلها الخاص(27) وعليه فان قيام الانتاج السلعي ،ولو في أشكاله البسيطة الضيقة ،يستتبع قيام النقود ،تحت أى شكل من أشكالها المتفاوتة التطور، كوسيلة للتبادل . فالسلعة كما هو معلوم هي علاقة تبادلية : منتوج موجه للبيع والشراء ويعاد

---

26 – E. Mandel : traité d'économie marxiste Julliard Paris I962 T. I p. I09

27 – K. Marx : le capital, livre premier p. 42 à 68

انتاجه . وكان هذا المنتوج قبل ذلك مجرد علاقة استعمالية ، وخاضعة في المجتمعات قبل الرأسمالية للعلاقات العينية ، لان الاقتصاد في معظمه اقتصاد طبيعي . ورغم ذلك فان هذه المجتمعات قد عرفت الانتاج السلعي؟ وتمثل ذلك في الجزء من الفائض عن الاستهلاك الذاتي الذى كان يوجهه المنتجون الافراد الى السوق من أجل البيع . وكان يتركب هذا الفائض بصفة عامة من المنتجات الزراعية لان الزراعة كانت النشاط المهيمن على كل من المجتمعات البدائية والعبيدية والاقطاعية ، ولم تكن كميات النقود المتحصل عليها من بيع هذا الفائض تشكل فائض الناتج النقدى المتاح للاستثمار، بل ان جزءا منها هو الذى يشكل فقط هذا الفائض الاخير (28) نظرا لان الجزء الاخر، وهو حجم معتبر جدا ، يستخدم للحصول على المواد الاستهلاكية التي لا ينتجها المنتجون انتاجا ذاتيا لاشباع الحاجات الضرورية (المزارعون) أو اشباع الحاجات التفاخرية للمالكين الاسياد أو الاقطاعيين . ولهذا كان الاستثمار ضعيفا في هذه المجتمعات .

وتعرف البلدان المتخلفة ، بصفة عامة ، حاليا شكل فائض الناتج النقدى عن طريق تصدير المواد الاولية الزراعية أو الصناعية مثل تصدير البن والسكر ، واللحوم ، والنحاس في بلدان أمريكا اللاتينية ، أو تصدير الكاكاو ، والخشب ، والفوسفاط في بلدان أفريقيا أو تصدير الشاى ، والجوت ، والقطن ، والبترول في بلدان آسيا ، ويكاد في ظل هذه العلاقة التجارية مع الخارج ، يختفي الشكل العيني لفائض الناتج تماما وراء الشكل النقدى (29) ،

28 - يمثل هذا الفائض الشكل البدائي للفائض المعروف بالفائض الزراعي كما تعرضنا اليه في المبحث الثاني من الفصل الاول .

29 - فائض الناتج في هذا المقام هو الجزء من الزيادة في الانتاج عن حاجات استهلاك المجتمع الذى يوجه الى الخارج في شكل صادرات ، تمييزا له عن الجزء الاخر الذى يعاد استثماره محليا .

الذى لا يعتبر منه فائضا متاحا للاستثمار الا الجزء المخصص لاستيراد وسائل الانتاج لانها تمثل ما يسميه شارل بيتلهايم(30) بالمواد الاستثمارية ،ولانها مواد موجهة لاعادة الانتاج البسيط أو الموسع . كما تعرف تلك البلدان أيضا شكل فائض الناتج النقدى في صورة الادخار الداخلي المتاح للاستثمار ،ثم يأتي بعد ذلك شكل ثالث من هذا الفائض تلتجيء اليه هذه البلدان في كثير من الحالات يتمثل في القروض الاجنبية في شكل استثمارات مباشرة لرأس المال الاجنبي أو استثمارات غير مباشرة يكتفي فيها رأس المال الاجنبي هذا بتقديم القروض بشروط مالية أو اقتصادية محددة .

ان بروز الشكل النقدى لفائض الناتج بشكل طاغي في البلدان المتخلفة لا يعود الى كون الملاقات النقدية متسربة بشكل قوى في شرايين هياكلها الاقتصادية ،وسوف يتضح لنا في الفصل السادس خطأ هذا التفكير ،وانما يعود السبب الى تبعية اقتصادات هذه البلدان للخارج ، خاصة البلدان الصناعية الرأسمالية ، في مختلف أنواع المواد الاستثمارية : أولا في المواد الاولية التي تصدر معظمها الى الخارج ،لضعف أو انعدام وجود جهاز صناعي تحويلي محلي ،وثانيا في التجهيزات التي تستوردها بشكل كامل تقريبا من الخارج لنفس السبب الصناعي المذكور قبل حين .

3 - حالة الشكل العيني والنقدى لفائض الناتج ،وهي الحالة التي تعرفها البلدان الصناعية بشكل واضح لان قطاع انتاج وسائل الانتاج فيها متطور . وتعتبر كميات الانتاج التي تزيد فيه عن الاستهلاك الانتاجي (د) موادا استثمارية صافية وهي فكرة سبق لشارل بيتلهايم(31) أن شرحها شرحا جيدا كما يلي :

30 - Ch. Bettelheim : emploi et investissement dans l'économie planifiée C. D. U. S. Paris I957/58 p. 46

31 - المرجع السابق لشارل بيتلهايم ص 47 .

.../...

- الناتج الكلي لقطاع انتاج وسائل الانتاج = د + م + ف

- الناتج الصافـــي = م + ف

- م + ف = الاستثمار الصافي .

وهو استثمار صافي للقطاع الاول حسب التقسيم الماركسي المعروف الى الفرع الاول الذى ينتج وسائل الانتاج والفرع الثاني الذى ينتج وسائل الاستهلاك(32) وباستخـــــدام الارقام الواردة في نموذج ماركس (ص 447) لاعادة الانتاج الموسع وهي :

4000 د$_1$ + 1000 م$_1$ + 1000 ف$_1$ = 6000 من وسائل الانتاج

1500 د$_2$ + 750 م$_2$ + 750 ف$_2$ = 3000 من وسائل الاستهلاك

يكون حجم الاستثمار الصافي للقطاع الاول هو 2000 من وسائل الانتاج .

ويتم توزيعها بين نفس القطاع وقطاع انتاج وسائل الاستهلاك على النحو التالي :

1 - 400 من وسائل الانتاج عبارة عن استثمارات صافية داخل القطاع الاول على أساس أن 50٪ من فائض الناتج البالغ 1000 ف سيعاد استثماره من أجل توسيع طاقتـــه الانتاجية بمعدل تركيب عضوى لرأس المال هو 1/4 .

2 - 1500 من وسائل الانتاج ستوجه لتغطية طلب القطاع الثاني (1500 د$_2$) لتجديد طاقته الانتاجية المستهلكة في سير الانتاج وهي استثمارات تعويضية .

3 - 100 من وسائل الانتاج ستوجه الى القطاع الثاني لتوسيع طاقته الانتاجية من أجل تغطية الطلب الاضافي على وسائل الاستهلاك من طرف العمال الجدد المشغلين في القطاع الاول وهي استثمارات صافيــة .

---

32 - الكتاب الثاني لكارل ماركس رأس المال المشار اليه سابقا في الهامش ص 344 - 458 وسوف نعود لهذا الموضوع في القسم الثاني .

والخلاصة التي يمكن أن ننتهي اليها هي الملاحظتان : الاولى لا يجب أن نعتبر الناتج الصافي للقطاع الاول ،وهو 2000 من وسائل الانتاج ، يمثل الاستثمار الصافي للمجتمع ،لان حجم هذا الاخير هو في الواقع لا يزيد عن 500 من وسائل الانتاج لان 1500 من هذا الناتج الصافي هو رأس مال تعويضي لتجهيزات (د $_2$) القطاع الثاني ، كما هو واضح أعلاه ، والثانية هي أن الاستثمار الصافي للقطاع الاول له دور تحفيزي على الاستثمار التوسعي في المجتمع عن طريق فائض ناتجه الموجه من جديد للاستثمار، وهو 500 من وسائل الانتاج ولعل هذا ما جعل بيتلهايم يطلق على هذا الفائض الفائض القابل للاستثمار (33) .

ان الشكل الذى أخذه فائض الناتج في هذا العرض هو الشكل العيني ، وهو فائض من المواد الاستثمارية المنتجة محليا ،والتي تنتظر الاستعمال . وبما أن العلاقات النقدية تؤدى في المجتمعات الصناعية وسيلة دور توزيع الموارد بين مختلف فروع الاقتصاد وبين الافراد فانها تسبغ أيضا على فائض الناتج شكلا نقديا . فتدفق النقود يقابله دائما، بخصوص تلك المواد الاستثمارية، تدفق عيني .

2 - أثر الاستثمار على التقسيم الاجتماعي والفني للعمل :

لا شك أن الحالات الثلاث لاشكال فائض الناتج السابقة يمكن أن تقدم لنا صورة أولية عن تأثير الاستثمار على تطور القوى الانتاجية وما يستتبعه ذلك من تأثير مباشر على التقسيم الاجتماعي والفني للعمل . وعليه فسوف نناقش العلاقة بين الاستثمار وهذا التقسيم للعمل من هذه الزاوية ما دام معروفا بأن مصدر الاستثمار هو فائض الناتج، وذلك قصد التعرف

33 - المرجع السابق لبيتلهايم ص 31 .

على الوضع الاجتماعي والاقتصادى للبلدان المتخلفة من مراحل التطور التاريخي لهـــــذه العلاقة :

1 - الاستثمار في ظل سيادة العلاقات العينية . وقد هيمنت هذه العلاقات العينية بشكل بارزعلى أساليب الانتاج قبل الرأسمالية ، سواء كان هذا في المجتمع البدائي أو فـــي المجتمع العبيدى أو في المجتمع الاقطاعي التي تعرف أنها مجتمعات سيطر عليها الاقتصاد الطبيعي على العموم المتميز بوجود وحدات اقتصادية متشابهة النشاط ، تقوم بعدة أعمال ابتداءا من انتاج المواد الاولية المختلفة حتى تحويل أشكالها من أجل اشباع حاجـــات الاستهلاك المباشر ، مما يجعل الهدف من الانتاج هو الاستهلاك الذاتي بصفة رئيسية وأن التبادل (السوق) لا يأتي الا في المرتبة الاخيرة لتصريف الفائض من الانتاج عـن هذا الاستهلاك . ويشكل هذا الفائض ما يسمى بالانتاج السلعي البسيط (34)، ويأتـــي في الغالب من المنتجات الزراعية، ويشكل كما سبق فائض الناتج النقدى الذى سنعود الى مناقشته بعد قليل ، ثم تطورت الصناعات الحرفية المعدنية بشكل حثيث في المرحلـــة الثانية لتطور الاقطاعية ، التي يمكن تحديد تاريخها مع بداية القرن الحادى عشـــر الميلادى حتى القرن السابع عشر بصفة عامة ، فأدى ذلك الى ظهور عدة مدن تجاريـــة مثل البندقية ، وجينوا ، وبيزانس ، وبرشلونه ، ومرسيلية ، وبوردو ، واميستردام ، ولوبيك ، ودانزيغ، واستوكهولم ، في أوربا ، والقاهرة في افريقيا ، ودمشق ، وبغداد وبومباى في آسيا ، وا تبـع ذلك تنظيم معارض تجارية هامة مثل معرض ميلان وبيز في القرن الثاني عشر ، ومعـــارض

---

34 - P. Nikitine:principes d'économie politique p. 39

\- E. D. Genovése : économie politique de l'esclavage Maspéro. Paris 1968 p. 38

\- أوسكار لانكة تعريب م.س. حسن : الاقتصاد السياسي معهد الدراسات المصرفية القاهرة 1961 ، الجزء الاول ص 60 .

.../...

سان جسيرمان دى برى ، وكان ، وكاركاسون ، وشامباني في القرن الثالث عشر الى آخره (35).

ورغم بروز حركة تجارية نشيطة في هذه المرحلة الاخيرة للاقطاعية ، واستعمال النقود المعدنية (الفضة والذهب) بشكل واضح ابتداء من القرن الثالث عشر الميلادى ، الا أن العلاقات العينية بقيت هي العلاقات المهيمنة على الهياكل الاقتصادية للمجتمعات قبل الرأسمالية ، ومن ثمة فقد كان فائض الناتج يتكون في معظمه من فائض الناتج العيني المتمثل كما سبق في وسائل الانتاج التي أنتجها المنتجون ، وفي وسائل الاستهلاك الاضافية المستخدمة في اشباع حاجات القوى العاملة الجديدة الداخلة في دائرة الانتاج من المزارعين والعبيد والاقنان . ومع الاسف أن هذا الفائض الذى يشكل فائض الناتج المتاح للاستثمار كان ضعيفا . لان العلاقات الانتاجية البدائية أو العلاقات الانتاجية الاستغلالية العبيدية أو الاقطاعية لم تسمح بنمو هذا الفائض بمعدلات كافية نظرا لاستيلاء المالكين عليه كعمل اضافي ، مما جعل الاستهلاك الضرورى للمزارعين يأتي على معظم الانتاج لان مستويات اشباع الحاجات الاستهلاكية الضرورية في ظل هذه العلاقات الانتاجية ضعيفة . ولهذا نجد تطور الاستهلاك يميل الى الارتفاع بمعدلات سريعة مع تطور الانتاج ، رغم ضعف معدلات تطور هذا الاخير بسبب انخفاض فائض الناتج المتاح للاستثمار وسط المزارعين وما يترتب عنه من ضعف الاستثمار نفسه ، ومن ضعف التقسيم الاجتماعي والفني للعمل كما سنبين ذلك بعد قليل . ان هذا النوع من الفائض الضعيف

35 - H. Richardot et B. Schnapper : précis d'histoire des faits économiques Dalloz. Paris 1965 p. 127 à 153

- قسمنا تطور المجتمع الاقطاعي الى مرحلتين تاريخيتين : المرحلة الاولى تبدأ مع سقوط الامبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادى حتى القرن الحادى عشر ، ويتميز النشاط الاقتصادى بالهيمنة المطلقة للزراعة وبالملكيات الزراعية الواسعة ، ثم تأتي المرحلة الثانية التي عرفت تجزئة هذه الملكيات .

.../...

المستمد بالضرورة من الضغط الذاتي على الاستهلاك من طرف المزارعين قد كان له رغم ذلك دور مهم في تطوير القوى الانتاجية والتقسيم الاجتماعي والفني للعمل . .

وهناك نوع آخر من فائض الناتج تعرفه المجتمعات قبل الرأسمالية التي تسودها العلاقات العينية ، خاصة منها الخاضعة للعلاقات الانتاجية العبدية أو الاقطاعية يتمثل في دخول المالكين الاسياد أو الاقطاعيين من مجموع الناتج . وهي دخول مرتفعة نتيجة استغلال الطبقات المنتجة من المزارعين ، بوسائل اقتصادية وغير اقتصادية ، والعبيد والاقنان ، بواسطة العمل الاضافي الذى يستحوذ المالكون على كامل ناتجه . وتمثل هذه الدخول ، من جهة نظر الانتاج ، فائض الناتج الذى هو في الغالب مواد استهلاكية . وبما أنها مواد تتسرب بقوة من دائرة الانتاج (تتحصل عليها طبقة غير منتجة) وتخصص لاشكال مختلفة من الاستهلاكات الضرورية والتفاخرية فهي لا تشكل فائض ناتج متاح للاستثمار بالمعنى الصحيح ، ولا تساهم في توسيع الطاقة الانتاجية للمجتمع مساهمة معتبرة ، وبالتالي فان مساهمتها ضعيفة في زيادة التقسيم الاجتماعي والفني للعمل ، بل تستخدم ، فضلا عن الاستهلاكات التفاخرية السابقة ، في العمليات الربوية لارهاق المنتجين بالديون ، خاصة المزارعون الصغار ، تمهيدا للاستيلاء على أملاكهم العقارية ، وهو نوع من المصادرة المقنعة ، أو في عمليات شراء أراضي جديدة .

صحيح أن معظم فائض الناتج في ظل الاقتصاد الطبيعي ، كما سبق ، يظهر في شكل علاقة عينية سواء عند مستوى الطبقة المنتجة كالمزارعين ، أو عند مستوى الطبقة غير المنتجة كالمالكين الكبار الاسياد والاقطاعيين . ولكنه لا يجب أن ننسى ان الانتاج السلعي البسيط الذى أشرنا اليه سابقا كانت تعرفه أيضا المجتمعات قبل الرأسمالية .

وكان يتشكل هذا الانتاج السلعي من الفائض عن الاستهلاك الذاتي الذى يعرضه أصحابه للبيع في الاسواق في شكل مقايضة ،وتمثل الشكل البدائي للعلاقات النقدية، أو مقابل معادل نقدى ،عندما تطور استعمال النقود ،خاصة في المرحلة الثانية من النظام الاقطاعي كما حددناها قبل .

ان الانتاج السلعي يشكل فائض الناتج النقدى الاجمالي ،تمييزا له عن فائض الناتج النقدى المتاح للاستثمار الذى لا يمثل الاجزاء منه فقط لان الجزء الاخر ،وهو كبير جدا خاصة عند المالكين الكبار يخصص للاستهلاك والابهة وتركيز السلطة السياسية والاقتصادية بين أيديهم (36) وقد يكون المالكون المنتجون أو غير المنتجين هم الذين يباشرون بيع فائض الناتج ،مثل المالكين الصغار والمتوسطين ،والحرفيين ،والمالكين الكبار الاسياد في أسلوب الانتاج العبيدى ،والاقطاعيين في الجزء من ناتج الدومين أو الجزء الذى يتحصلون عليه من انتاج الاقنان ،كما قد يكون هؤلاء المزارعون الاقنان هم الذين يباشرون عملية بيع ذلك الفائض لشراء وسائل استهلاك أو وسائل انتاج لا ينتجونهما أو دفع الحصة النقدية من المنتوج المستحقة عليهم كريع من طرف الاقطاعيين .

ولا شك أن وجود هذا الجزء الكبير من فائض الناتج النقدى الذى ينفقه أصحابه على الاستهلاك الضرورى ، كما عند الطبقة المنتجة ،أو على الاستهلاك الكمالي ، كما عند الطبقة المالكة المستغلة ،يجعل فائض الناتج النقدى المتاح للاستثمار ضعيفا .

---

36 - المرجع السابق لاوجين وجينيفواز ص 26 و 27 و 34 .

وهكذا تكتمل صورة ضعف فائض الناتج المتاح للاستثمار في شكليه العيني والنقدى في المجتمعات قبل الرأسمالية ،ويعود السبب في ذلك حسب أوسكار لانكة(37) الــى العلاقات الانتاجية غير المتوافقة مع طبيعة تطور القوى الانتاجية . فان الطابع البدائي البسيط للعلاقات الانتاجية البدائية أو الطابع الاستغلالي للعلاقات الانتاجية العبيدية أو الاقطاعية قد جعلا الاستهلاك يطغى على الاستثمار اضطرارا أو اختيارا كما شرحنــا ذلك أعلاه . وعليه فان الاستثمارات القليلة لم تؤثر على تطور القوى الانتاجية الا بشكـل ضعيف . ويبدو ذلك في أشكال التقسيم الاجتماعي والفني للعمل التي أحدثتها والتي تتميز بأنها تقسيم أفقي ،يظهر في خلق نشاطات اقتصادية موازية ،وليس تقسيما رأسيــا يتضمن تطوير أدوات العمل والتوسع في استخدامها في عمل الانتاج كما يمكن أن نلاحظ ذلك من طبيعة هذه الاشكال لتقسيم العمل(38) :

- قيام المدن التي بدأت تستقل تدريجيا عن الريف .
- تخصص الريف في النشاط الزراعي وانكباب المدينة على الانتاج الصناعي
- قيام حركة تجارية نشيطة بين الريف والمدينة .
- الاهتمام بتطوير وسائل النقل البرى والبحرى لاغراض اقتصادية أوعسكرية
- بروز البنوك والشركات التجارية
- ظهور النقود المعدنية ذات الطابع المحلي في الغالب لان كل اقطاعي يحاول ضرب نقوده الخاصة .

---

37 - المرجع السابق لاوسكار لانكة ص61 - 62

38 - المرجع السابق لاوجين وجينيفواز ص133 - 134 و 145 - 146 .

.../...

- هجرة الاقنان من الارياف في اتجاه المدن طلبا للعمل في النشاط الصناعي .
- تكوين ورشات العمل والتعليم على شكل تجمع قانوني بين المالكين والعمال أو شكل تفاهم بين أصحاب هذه الورشات وهي ورشات يرتادها أبناء الاقنان والفلاحين الصغار بشكل متزايد لتعلم الحرف والتدريب على العمل الصناعي .

فهي جميعها تقسيمات اجتماعية للعمل اكثر مما هي تقسيمات فنية . ويدل ذلك على ضعف الاستثمار الذى عجز في المجتمعات قبل الرأسمالية على تطوير معدل التركيب العضوى لرأس المال الذى يؤثر فيه التطور التكنولوجي، ويؤثر أو يتأثر بالتقسيم الفني للعمل .

2 - الاستثمار في ظل سيادة العلاقات النقدية . وهي حالة المجتمعات التي توسع فيها الانتاج السلعي على حساب الانتاج الطبيعي .والتي شاهدت ميلاد العلاقات الانتاجية الرأسمالية التي تمثل القاعدة الاقتصادية (39) لنظام اجتماعي جديد هو النظام الرأسمالي الذى يقوم على السلعة كخلية أساسية اعتمدها كارل ماركس(40) في بداية تحاليله الاقتصادية لابراز تناقضات هذا النظام .

ومن الصعب أن نحدد بالدقة فترة تاريخية للنظام الرأسمالي. لان التطور التاريخي للمجتمعات أثبت أن ظهور كل أسلوب انتاج جديد كان نتيجة تناقضات العلاقات

---

39 - المرجع السابق لاوسكار لانكة ص 65
- المرجع السابق لينكيتين ص 11 - 12
40 - المرجع السابق لماركس الكتاب الاول الفصل الاول .

الانتاجية مع القوى الانتاجية لاسلوب الانتاج السابق ،وبالتالي كانت هناك فترات انتقالية حدث فيها التداخل بين الاسلوبين الانتاجيين أو النظامين الاجتماعيين . وحتى اذا حددنا الامتداد التاريخي للنظام الاقطاعي ،كما سبق ،وبصفة عامة ،بالقرن السابع عشر فان هذا التحديد ليس دقيقا . لان من المجتمعات الصناعية حاليا ما امتدت سيطرة هذا النظام فيها حتى سنة 1861 كما في روسيا ،أو حتى سنة 1869 كما في اليابان (41) .

لقد ظهرت سيادة العلاقات النقدية بشكل بارز في جميع التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الرأسمالية بدء" بالرأسمالية التجارية ،في الفترة من أواخر القرن الخامس عشر الى منتصف القرن الثامن عشر ،الى الرأسمالية الزراعية ،التي سادت النصف الثاني من هذا القرن الاخير ،فالى الرأسمالية الصناعية فيما بعد (42) . فالنقود في جميع هذه التشكيلات هي وسيلة للتبادل وتحقيق الربح الذى هو هدفها من النشاط الاقتصادى . وانطلاقا منه سارت عمليات تفجير العلاقات العينية المتبقية من التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية السابقة كادماج الانتاج الزراعي بالسوق وتحطيم العلاقات الانتاجية الاقطاعية ،وتخريب الصناعات المنزلية أو الحرفية وتجميعها في مصانع كبيرة وتحويل أصحابها الى عمال أجراء لدى الرأسماليين ،واستعمار شعوب أخرى من العالم واستغلال ثروات بلدانها .

---

41 - Maurice Niveau : Histoire des faits économiques contemporains P. U. F. Paris I966 p. 98, I04 et I05

42 - M. H. Douridar : l'économie politique une science sociale p. I27 à I39

- H. Denis : histoire de la pensée économique p. 9I à I23 et I6I à I85

- الدكتور رفعت المحجوب: النظم الاقتصادية ،مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة 1960 ص 50 .

.../...

ان الارباح النقدية التي تحققها هذه المجتمعات الرأسمالية تمثل فائض الناتج النقدى ،الذى يمثل فيه مصدر الاستثمار. ويختلف المالكون الرأسماليون عن سابقيهم ، رغم أنهم طبقة اجتماعية مستغلة ،بأن حافز الربح الذى يقود نشاطهم يشكل قوة استقطاب كبيرة لفائض الناتج النقدى في اتجاه الاستثمار ،مما يجعل الجزء المتاح منه للاستثمار أعلى حجما ومعدلا مما كان عليه بكثير في التشكيلات الاجتماعية السابقة التي سيطرعليها الطابع الاستهلاكي . وقد ترتبت عن ذلك عدة نتائج اقتصادية على صعيد تطوير القوى الانتاجية للمجتمع مثل توسيع الانتاج الزراعي ،وتنويعه ،وادخال فنون انتاجية جديدة وتطوير جهاز الانتاج الصناعي بزيادة عدد الصناعات ،وتنويعها ،وتجزئة العمل الصناعي الى أعمال متخصصة فأدى ذلك الى تعديد الصناعات المتخصصة والمتكاملة في نشاطاتها الانتاجية ،والانطلاق في سلسلة متواصلة من الاختراعات الصناعية ،خصوصا في وسائل الانتاج لتمكين الانسان من التحكم اكثر في الطبيعة ، وتحويل موادها الى مواد قابلة للاستعمال ،وزيادة معدل انتاجية العمل رغم علاقات الاستغلال الاجتماعي التي يتعرض لها العمال في ظل العلاقات الانتاجية الرأسمالية . وكذلك أيضا الى تطوير أجهزة النقل والتوزيع والمواصلات المختلفة ،وتنويع العمل بها ،ونشر وحداتها المختلفة على نطاق واسع جدا ،مع تحسين نوعيات الخدمات المقدمة للاشخاص .

ان جميع هذه التطويرات للقوى الانتاجية الناتجة عن الاستثمار قد وسمت علاقات الانتاج ، لانها أحدثت تقسيمات اجتماعية وفنية واسعة للعمل ،وطورت أدوات العمل بفعل التطور التكنولوجي السريع ،وأدخلتها في الانتاج بشكل كثيف ،وبمعدل تركيب عضوى مرتفع لرأس المال .

3 ـ الاستثمار في البلدان المتخلفة ،هل يمكن تصنيف هذه البلدان ضمن المجموعة الاولى من البلدان التي كانت فيها السيادة للملاقات الاقتصادية المينية أو ضمن المجموعة الثانية التي كانت فيها السيادة للملاقات الاقتصادية النقدية ؟ ومن السابق لأوانه الان أن نتحدث عن مجموعة أخرى من البلدان هي البلدان الاشتراكية. وسوف نرجىء الحديث عنها الى القسم الثاني عند مناقشة السياسات الاقتصادية للبلدان المتخلفة.

الجواب على السؤال السابق يستوجب ملاحظتين أوليتين على التشكيلة الاجتماعية لهذه البلدان :

1 ـ ان استعمارها من طرف الدول الرأسمالية قد حمل اليها رأس المال الاجنبي على أسنة الرماح ،فمكنه من مباشرة فعل التراكم الاولى تحت النظام المسكرى (43) ومن انشاء قطاعات اقتصادية رأسمالية موجهة الى اشباع حاجات السوق الرأسمالية في الدولة المتروبول . وقد أصبح هذا الجزء الهام من الهيكل الاقتصادى للبلدان المتخلفة تابعا للخارج ،وتسيطر عليه الملاقات النقدية ،في اطار سياسة هذه التبعية الاقتصادية سيطرة كاملة . وهي تبعية لم تتخلص بعد منها هذه البلدان رغم حصول معظمها على الاستقلال السياسي .

2 ـ وجود جزء آخر من الهيكل الاقتصادى للبلدان المتخلفة خاضع لملاقات انتاجية قبل رأسمالية متركز في المناطق الريفية كما سنوضح ذلك بالتفصيل في الفصل السادس وهي اما علاقات انتاجية بدائية ،متمثلة في الملكيات الزراعية الصغيرة ،أو علاقات اقطاعية ، متمثلة في الملكيات الكبيرة ،أو علاقات شبه رأسمالية ،متمثلة في الملكيات الزراعية المتوسطة

43 - Rosa Luxemburg : l'accumulation du capital. Maspéro.Paris I976 tome II p. I23

.../...

بصفة عامة . وعمل رأس المال الاجنبي المتركز بشكل بارز في المدن ،والذى يغلب عليه الطابع التجارى ،عمل على ادخال الانتاج السلعي الى المناطق الريفية ،لربط اقتصادها قبل الرأسمالي باقتصاد مناطق المدن الرأسمالي ،وخلق متروبول أو متروبولات محلية مرتبطة من جهتها أيضا بالمتروبول العالمي المحدد لتطور جميع الافلاك (التوابع) على حد تعبير الاقتصادى الامريكي اللاتيني اندرى غاندير فرانك (44) معتمدا في ذلك حسب رأى روزا لوكسا مبورغ (45) على تطوير وسائل النقل كالطرق والسكك الحديدية . ولكنه رغم ذلك لم تتمكن العلاقات النقدية من السيطرة على هذا الجزء من الهيكل الاقتصادى للبلدان المتخلفة ،واحتفظت العلاقات العينية بسيطرة معتبرة في اعادة الانتاج وتوزيع الناتج ،بينما انحصر دور العلاقات النقدية في نطاق الانتاج السلعي البسيط (46) .

وانطلاقا من هذا التطور للتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية للبلدان المتخلفة يمكن القول بأن فائض الناتج فيها يتركب في جزء كبير منه من الشكل النقدى لان الجزء المتطور من الاقتصاد الوطني ،المتركز بمناطق المدن أو ملحقاتها مثل مراكز انتاج المواد الاولية ،جزء خاضع لعلاقات انتاج رأسمالية ،وخاضع بصفة واضحة لسيطرة رأس المال الاجنبي ، وتابع

44 - أندرى غاندير فرانك ومجموعة من الاساتذة : الامبريالية وقضايا التطور الاقتصادى في البلدان المتخلفة ،ترجمة عصام الخفاجي ،دار ابن خلدون بيروت 1974 ص 110 .

45 - المرجع السابق لروزا لوكسمبورغ ص 59 .

46 - قد يقال ان هذا الحكم غير واقعي اذا نظرنا الى سيطرة رأس المال الاجنبي على مراكز اقتصادية محددة في المناطق الريفية متخصصة في المواد الاولية الزراعية أو الصناعية . والجواب هو أن هذه المراكز جيوب منزوية منغلقة عن الهيكل الاقتصادى لهذه المناطق ومرتبطة مباشرة بوسائل نقل خاصة بالمتروبولات المحلية أو العالمية .

.../...

للمتروبول العالمية . اما الجزء الاخر من فائض الناتج الذى يظهر في الشكل العيني بالمناطق الريفية ،كوسائل انتاج ،أو في الشكل النقدى كدخول من الانتاج السلمي البسيط فانه ضعيف بصفة عامة نظرا لهذه الاسباب :

1 - بخصوص الجزء العيني لان الاستهلاك الذاتي بصفة خاصة هو الذى يحدد هدف الانتاج ،بحيث أن معظم المنتجات توجه لاشباع الحاجات الاستهلاكية الضرورية للمنتجين . ويكاد يتمثل فائض الناتج العيني في المواد الاولية كالبذور التى يعتبرها بعض الاقتصاديين رأس مال ثابت ،كما سنرى ذلك في الفصل الثالث عند آدم اسميث ،بينما يتضاءل دور انتاج أدوات العمل بسبب التدمير الذى تعرضت له الصناعات المنزلية أو الحرفية في الارياف من طرف رأس مال الصناعي الاجنبي .

2 - بخصوص الجزء النقدى المتولد من الانتاج السلمي البسيط في الوحدات الزراعية الصغيرة فانه مزاحم جدا من طرف الاستهلاك الذاتي ،فلا يدع الا كميات قليلة جدا من المنتجات لتصريفها في الاسواق المحلية .

3 - بخصوص الجزء النقدى المتولد من الانتاج السلمي البسيط في الوحدات الزراعية المتوسطة شبه الرأسمالية أو الوحدات الزراعية الاقطاعية فانه يشكل أهم جزء من فائض الناتج الكلي للهيكل الاقتصادى للمناطق الريفية .

فما هو تأثير مجموع فوائض الناتج هذه على الاستثمار ومن ثمة تأثيرها على التقسيم الاجتماعي والفني للعمل في البلدان المتخلفة ؟ انها بصفة عامة لا تشكل فائض الناتج المستخدم محليا للاستثمار والتنمية . لان العلاقات الانتاجية المهيمنة على اقتصاد هذه البلدان وهي سيطرة رأس المال الاجنبي على الجزء المتطور من هيكلها الاقتصادى وسيطرة العلاقات الاقطاعية على الجزء قبل الرأسمالي من هذا الهيكل الاقتصادى ،كما

.../...

شرحنا هذا التقسيم أعلاه ،قد جعلت الجزء الاعظم من هذه الفوائض ،وخاصة منهـــــا النقدية ،يوجه الى أشكال متعددة من الاستهلاك ،خاصة من طرف الطبقات المالكـــة الثرية المحلية ، اقتداءا بنماذج الاستهلاك الكمالي في البلدان الصناعية الرأسماليـة ، وهو نوع من التفاخر والابهة الاجتماعية ،كما جعلته أيضا ينتقل بشكل محكم من المناطـق الريفية الى مناطق المدن ،كمتروبولات محلية ، ثم ينتقل أيضا من البلدان المتخلفة الـى الخارج في البلدان المصدرة لرأس المال الاجنبي المهيمن كمتروبول عالمي . وهـــي سلسلة تبعية اقتصادية متدرجة من وضع اقتصادى اجتماعي متخلف الى وضع متطور ووضع اكثر وأعلى تطـورا .

أن ما يبقى من فائض الناتج النقدى ،بعد هذا الامتصاص التدرجي المنتظم ،هـــو الذى يشكل فائض الناتج المتاح للاستثمار للبلدان المتخلفة . وهو ضعيف وبالتالي ذو تأثير منخفض على الاستثمار ، والدليل على ذلك ما نلاحظه عن تركيب الهيكل الاقتصـادى لهذه البلدان من انخفاض واضح في التقسيم الاجتماعي للعمل ،الذى يغلب عليه الطابع الافقي ،مثل الزراعة والصناعة والتجارة ،ومن الضعف الشديد للتقسيم الفني للعمل الذى يرتبط بمستويات تكوين العمل ومدى التحكم في التكنولوجية . وترتب عن جميع ذلك تميز هذا الهيكل الاقتصادى بالتفكك وعدم التكامل الافقي أو الرأسي للقطاعات ونقص تنـــوع نشاطاتها .

3 - اثر الاستثمار على رأس المال الثابت :

ان ما يترتب عن الاستثمار هو زيادة رأس المال الثابت المتمثل عموما فيما يسميه أوسكار لانكة (47)

47 - المرجع السابق لاوسكار لانكة ص 47 - 48

- المقصود برأس المال الثابت وسائل الانتاج التي تستخدم في العمل بصفة متكررة من غير أن تفقد قيمتها الا بشكل جزئي . وهي بذلك وسيلة عمل معمرة تتمتع بصفة الثبات النسبي .

بوسائل العمل التي يختلف مفهومها بطبيعة الحال عن وسائل الانتاج والتي هي جـــزء فقط ولكنه هام من هذه الوسائل ، والتي تتركب من نوعين هما : من جهة أدوات العمل كموارد ثابتة صنعها الانسان ليستخدمها في زيادة قدرة تحكمه في الانتاج ورفع معدل انتاجية العمل ،كالالات المختلفة ،ومن جهة أخرى باقي وسائل العمل "كالمبانـــــي ، والمخازن ،والموانى ،والطرق ، والارض" باعتبارها موارد ثابتة أيضا ،ولكنها ليست أدوات في حد ذاتها ،نظرا لان علاقتها بتحضير أو تحويل موضوعات العمل ـ كالموارد الطبيعية والمواد الاولية والمواد غير الكاملة الصنع ـ ليست علاقة مباشرة ..

ان أهمية الاستثمار في تطوير القوى الانتاجية يكمن في تطوير هذا الجزء مـــــن وسائل الانتاج : بمعنى خلق أدوات الانتاج التي تؤثر مباشرة على الانتاج كقاعــــدة مادية لتطور المجتمع ،وخلق باقي وسائل العمل المنتج وغير المنتج (48) التي تباشــر في اطارها أدوات العمل وظيفتها أو تضمن لها الشروط المادية الضرورية لأداء هذه الوظيفـــة .

وبقدر ما تكون هذه الاستثمارات كبيرة في مجتمع ما بقدر ما يكون رأس ماله الثابـــت كبيرا . وهذا ما يمكن أن نفســر به لماذا كان هذا الاخير ضعيفا في المجتمعات البدائية والعبيدية والاقطاعية الخاضعة لنظام الملكية الخاصة ، لان الطابع الاستهلاكي (الضرورى أو الكمالي تبعا للعلاقات الانتاجية المهيمنة) هو السائد ،ولان الاستثمار ثانـــوى بالنسبة اليها ..

---

48 ـ انظر المبحث الثالث من الفصل الاول من هذه الرسالة .

.../...

وإذا صرفنا النظر عن العمل الذى كان يعتبر ،في نظر العلاقات الاجتماعية الاستغلالية للمجتمعين العبيدى أو الاقطاعي ،نوعا من وسائل الانتاج وبالاحرى أداة من أدوات العمل يملك عليها السيد حق التصرف الكامل ،لانه عبد من عبيده ،أو يملك عليها الاقطاعي حق التصرف الجزئي ،لانه قن من أقنانه (49) ،فان أهمية رأس المال الثابت في مجموع القوى الانتاجية ضعيفة جدا (50) :

1 - في المجتمع البدائي تكاد تنحصر عناصر رأس المال الثابت المرتبط مباشرة بالانتاج في الاحجار المنحوتة ،والعصي ،والسكاكين ، وأدوات الحفر البدائية ،والاسهم ،والاواني التي هي في العادة أدوات عمل متوافقة مع نشاط جمع الثمار والصيد . لان الارض لم تكن تستخدم الا بشكل ضعيف .

2 - في المجتمع العبيدى حيث تبدو عناصر رأس المال الثابت في اكتشاف الحديد الذى استخدمه الانسان في صناعة المحراث ،والشاقور ،والفأس ،وأدوات حديدية أخرى بفضل الصناعات الحرفية التي بدأت تظهر في المدن الناشئة ، وكذلك أيضا في استئناس الحيوانات واستخدامها في الاعمال الاقتصادية كقوة محركة جرارة ،وخاصة في الاعمال الزراعية . فان طبيعة هذه الادوات المختلفة من النوع الذى يتوافق مع النشاط الزراعي الذى يعتمد على استخدام الارض بشكل واسع .

49 - العبد ملكية كاملة لصاحبه يحق له فيه التصرف بيعا وشراء وقتلا ،بينما القن ملكية جزئية لصاحبه خاضع للبيع والشراء ولكن لا يجوز قتله .

50 - المرجع السابق لنيكيتين ص 23 - 36 .

.../...

3 ـ المجتمع الاقطاعي وأهم عناصر رأس المال الثابت التي تميز هذا المجتمع هي التوسع في استخدام الحديد في صناعة المحارث ،وأدوات الحفر ،وأدوات التقطيع ،والمسامير، والاسلحة ووسائل النقل البرية والبحرية ،كما اكتشف الانسان في هذا العهد البوصلة للاهتداء بها في السفريات البعيدة . فان هذه الانواع من أدوات العمل قد جعلت النشاط الاقتصادى للمجتمع الاقطاعي متميزا بالاستخدام الرئيسي للارض في الانتاج الزراعي ،وبازدهار الصناعات الحرفية ،كرأس مال ثابت ،في المدن مع تنوعها ،وببروز حركة تجارية نشيطة بين المدن والارياف والمناطق المتباعدة وساعدت على ذلك وسائل النقل المكتشفة باعتبارها أيضا رأس مال ثابت .

ان الفترة الزمنية الطويلة التي امتدت عبرها هذه المجتمعات الثلاثة تتسع لاكثر من خمسة آلاف قرن . ورغم ذلك فان درجة تطور رأس المال الثابت كان ضعيفا ، ومتقاربا بصفة عامة بين العهود الثلاثة . فالحديد الذى اكتشف في المراحل الاخيرة من المجتمع البدائي كان استخدامه قد تركز بشكل بارز في الزراعة ،ولم يتغير في استخدامه كمحراث تقليدى تغيرا معتبرا بين المجتمع العبيدى والمجتمع الاقطاعي . وانعكس ذلك على التقسيم الاجتماعي للعمل الذى بقى تقسيما أفقيا متشخصا بين القطاعات الكبيرة : الزراعة ،والصناعات الحرفية ،والتجارة مع الهيمنة الواسعة جدا للقطاع الاول . ويرجع هذا الضعف في تطور رأس المال الثابت ،وفي التقسيم الاجتماعي للعمل ،الى ضعف الاستثمار نتيجة هيمنة الاستهلاك تحت تأثير العلاقات الاجتماعية الانتاجية المستغلة ..

.../...

4 - المجتمع الرأسمالي . هذا الوضع الاقتصادى تغير بشكل فجائي في القرن الثامن عشر، وكان سببه هو التغير الذى حدث في الوعي الاجتماعي ،من وعي اجتماعي استهلاكي الى وعي اجتماعي متعلق بتحقيق أقصى الارباح الممكنة . ومن هنا بدأ التفكير القوى في تطوير رأس المال الثابت كوسائل عمل ضرورية لتحقيق هذا الهدف ،وهي عملية لابد أن تقوم على الاستثمار ،فكانت الاستثمارات الواسعة في التجارة في القرن السابع عشر بصفة خاصة الذى شاهد مع القرن الذى سبقه ظهور النظام الرأسمالي التجارى (51) ،فتكونت شركات تجارية استعمارية مثل الشركة الهولندية الشرقية عام 1602 بتمويل من التجار أنفسهم ،والشركة الانغليزية للهند الشرقية عام 1612 التي مولها بنك انفلترا ،والشركة الفرنسية للهند الشرقية والغربية عام 1664 التي نشأت تحت تأثير افكار كولبير التجارية وبتمويل من الحكومة مع تشجيع الاشخاص على الدخول اليها كمشاركين .

ولكن الثورة الكبيرة التي شاهدها العالم في تطوير رأس المال الثابت هي التي ظهرت في القرن الثامن عشر ،بانغليترا ،في الاختراعات الصناعية الهائلة ،على أيدى رجال كان لهم أكبر الاثر في تغيير النظم الاجتماعية ومجرى التاريخ في العالم أمثال (52) ابراهام داربي باكتشافه طريقة انتاج الحديد الزهر واستخدامه عام 1710، وجيمس ويت بابتكاره الالة البخارية عام 1782، وجون ويبلت باكتشافه آلة الغزل عام 1735 وغيرهم ..

51 - المرجع السابق لمحمد دويدار ص 126 - 129

- المرجع السابق لريشاردو وب . اشنابير ص 311 - 312 .

52 - المرجع السابق لموريس نيغو ص 13 و 23 الى 27 .

.../...

وكان هذا التقدم الصناعي ثورة تكنولوجية وحضارية تولد عنها النظام الرأسمالـــــي الصناعي .

وفي ظل هذا النظام تطور رأس المال الثابت بشكل سريع ،لان الوعي الاجتماعـــــي بالاستثمار ،كوسيلة لاعادة الانتاج الموسع ،ومن ثمة التوسع في تحقيق الارباح ،كهـدف اقتصادى للنظام الرأسمالي ،جعل التنافس قويا بين الرأسماليين على توجيه كميات متزايدة منها ،كفائض اقتصادى جارى حسب المفهوم الذى يقدمه شارل بيتلهايم (53) الى الاستثمار . وقد اتسعت دائرة هذا التنافس وتعقدت في مختلف مجالات الانتاج والتبادل ،فلم تنحصر في الحدود الاقليمية لجنسيات الرأسماليين بل تجاوزتها واخترقت حدود أقاليم شعوب أخرى تحت شكل علاقات اقتصادية مرة وعلى أسنة الرماح في شكل استعمار عسكرى في كثير مـــن الحالات .

تلك هي طبيعة العلاقة بين الاستثمار ورأس المال . فان الاول تشغيل للثاني كوسيلـــة استثمارية وانتاج له في سير العمل الاستثمارى . هذا على الاقل من الناحية الوظيفية . أما من الناحية النظرية فان الاول علاقة استعمالية تعرفها جميع التشكيلات الاجتماعية الاقتصاديـــة ، بينما الثاني علاقة تعبر عن طابع اجتماعي طبقي وخاصة فقط بالتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الخاضعة لعلاقة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وهذا ما جعل رأس المال علاقة اجتماعيـــة استغلالية ،وليس مجرد علاقة فنية بحته كما سيتضح ذلك في الفصل الثاني الذى سنخصصـــه لعرض افكار بعض رواد الاقتصاد . .

---

53 - Ch. Bettelheim : planification et croissance accélérée p. 67 à 70

- انظر المبحث الثالث من الفصل الاول من هذه الرسالة .

.../...

الفصـــل الثالـــث

مفهـوم رأس المال عند بعض رواد الفكر الاقتصادى

لقد اهتممنا في المبحث الاول من هذا الفصل بتطور ظاهرة رأس المال . وكـــان الهدف هو استخلاص العناصر التي يتكون منها عبر الحقب التاريخية السابقة لظهـــور الرأسمالية . وهذا مفيد للبحث من وجهة النظر العلمية ومن وجهة النظر التابيقيـــة . لان المقصود هو التمهيد لمعالجة الاستثمار في الاقتصاد الجزائرى ، الذى يقع في درجة نسبية ضعيفة من تطور القوى الانتاجية ، مع توضيح فكرة الفصل بين رأس المال كعلاقـــة فنية واجتماعية للانتاج ، وهي بالتالي وسيلة للانتاج ، وبين الرأسمالية كأسلوب للانتاج .

ولعله من المهم كثيرا أن نتعرض هنا الى مفهوم رأس المال لدى بعض فحـــول الاقتصاد . وسوف نرى أن هذا المفهوم غير واحد عند جميعهم ، وانما يختلف اتساعا وعمقا من كاتب الى آخر ، كما يبدو عند كل واحد من هؤلاء الكتاب الستة الذين انتقيناهم ، والذين نتدرج في عرض مفهوم رأس المال لديهم على النحو التالي : آدم اسميث A.Smith ودافيد ريكارد و R. Ricardo وجان باتيست ساى J. B. Say ، وجون مايناردكينز J. M. Keynes وكارل ماركس K. Marx وعبد الرحمان بن خلدون .

1 - آدم اسميث (1723 - 1790) :

ان اهتمام آدم اسميث A. Smigh برأس المال قد ارتبط بنظريته الخاصة بتقسيـــم العمل . وهذا ما نجده في هذه المقاطع من مؤلفه ثروة الامم :

.../...

"عند ما لا يكون هناك تقسيم للعمل لا يكون من الضروري أن يوجد مخصص متراكم متجمع مسبقا قصد تسيير شؤون المجتمع"(1).

وهو يقصد بهذا المخصص رأس المال :

".. التراكم لرأس المال هو ضرورة أولية لتقسيم العمل"(2).

ويعتبر أنه (أي رأس المال) شرط لابد منه في عملية التقسيم هذه التي يترتب عنها زيادة في التشغيل والانتاج . وهو تقسيم يؤثر هذا التأثير في التطور الاقتصادي لانه كلما تعدد أدى الى التأثير في حجم ونوعية رأس المال :

".. كلما تعدد أدى الى زيادة جديدة في التراكم في المواد الغذائية ، والمواد الاولية وفي الادوات . وهذا حتى نحافظ دائما على تشغيل العدد نفسه من العمال"(3).

وفي الواقع أن هذه الفقرة الاخيرة من كلام اسميث توضح لنا من جهة التأثير المتبادل بين رأس المال وتقسيم العمل . وهي فكرة هامة تجعل من العمل محور الانتاج والتراكم . ومن جهة أخرى تلفت انتباهنا الى المفهوم العلمي الذي يرتآه الكاتب لرأس المال ، والذي يدخل العمل كجزء منه في شكل المواد الغذائية التي يستهلكها العمال الى جانب المواد الاولية وأدوات العمل ..

ان مفهوم آدم اسميث لرأس المال هو مفهوم مادي يتمثل في الاموال التي يترتب عنها خلق دخل اضافي أو ربح : بمعنى انتاج قيمة مادية جديدة . وهو يقسم رأس المال هذا الى قسمين هما (4) :

---

1 - A. Smith : Recherchessur la nature et les causes de la richesse des nations livre II chapitre I p. 125

2 - نفس المرجع ص 126 .

3 - نفس المرجع ونفس الصفحة .

4 - المرجع السابق ص 129 الى 130 .

.../...

1 - رأس المال الدائر le capital circulant الذى يتصوره في الاموال الاقتصادية التي يؤدى استخدامها في الانتاج الى در دخل أو ربح والى خروجها نهائيا من حوزة مالكها مثل : سلع التاجر ،والمواد الاولية ،وأجور العمال ،والمواد الغذائية للعمال واعلاف الحيوانات المستخدمة في الانتاج ، والحيوانات المشتراة بهدف التسمين من أجل البيع، والمواد النهائية التي تنتظر التصريف ،والمواد نصف المصنوعة ،والنقود التي يقع بها تداول السلع السابقة .

2 - رأس المال الثابت le capital fixe الذى هو مجموع الاموال الاقتصادية التي تدر دخلا أو ربحا من غير أن تنتقل من حوزة مالكها مثل : الات وأدوات الصناعة التي تسهل العمل ،والمباني الموجهة لموضوع مفيد يدر دخلا بالنسبة لصاحبها وبالنسبة لمستعملها ،واستصلاحات الارض أو تسميدها أو تخصيبها أو تجفيفها باعتبارها عمليات ترفع قدرة الارض على الانتاج ،ثم مصاريف التكوين والتدريب للعمال لانها مفيدة لرفع مستوى المعرفة لديهم وزيادة كفاءتهم الانتاجية .

وسواء كنا أمام رأس المال الدائر أو رأس المال الثابت فان الهدف واحد وهو حسب تعبيره : " صيانة وزيادة مخصص الاستهلاك . وهذا المخصص هو الذى يغذى ويكسي ويسكن الشعب(5)" . بمعنى أنه في الحالتين لا يفقد رأس المال مفهومه أنه قيمة مادية (مال اقتصادى) تنتج قيمة جديدة أكبر من الاولى . وهذا حتى بالنسبة لرأس المال النقدى الذى يحدد اسميث Smith مفهومه بالوظيفة التي يؤديها وهي ((تحويل المواد الاولية وخدمات العمال والصيانة ... بما يتمتع به أى النفوذ - من قدرة شرآئية)) (6)

5 - المرجع السابق ص 136

6 - المرجع السابق من الفصل الثاني ص 136

.../...

وهذه النقود التي توظف في الانتاج تدر في سير التحويلات (شراء وبيع السلع) المشار اليها دخلا أو ربحا ، ولكنها تتلق لكونها (قروضا) مقابل هذه الخدمات ((فائدة)) لاصحابها الذين قد يكونون أفرادا أو بنوكا . .

ومن التفحص الجيد في قراءة اسميث يتبين أن التقسيم السابق لرأس المال هـو تقسيم فني . وقد حقق الهدف من هذه الناحية . ولكن ما يشد اهتمام الكاتب هـو (العمل) كقوة محركة لرأس المال ، وتمثل ديناميكية الانتاج . وقد كان تركيزه عليه واضحا ابتداءا من فكرة تقسيم العمل وعلاقة هذا التقسيم برأس المال ، تأثرا وتأثيرا ، الى التمييز بين العمل المنتج والعمل غير المنتج . وكأن آدم اسميث Smith يبحث عن نظرية كاملة (للعمل) لا تقف عند مزايا التقسيم الاجتماعي والتقسيم الفني له ، بل تتعداهما الى صيغة أكثر عمقا هي نفس التي انتهى اليها كارل ماركس K. Marx فيما بعد أو تشبهها : بمعنى فصل العمل عن رأس المال ، ثم تقديم المتغيرين في شكل علاقة تفاعل يكون فيها العمل هو صاحب الدور الحاسم . وهذا ما يتأكد لنا من قراءة الفصل الثالث من الكتاب الثاني الذى يقول فيه الكاتب :

ان هناك شكلين من العمل ((نوع من العمل منتج لانه يترك قيمة جديدة تمكن من تقديم خدمات أخرى)) ونوع غير منتج ((لانه لا يترك تقريبا أبدا أى أثر وراءه أو أى قيمة)) بحيث ((على العموم خدماته خدمات تموت في نفس لحظة أدائها (7))) . مع العلم أن اسميث يعطي في هذا الموضوع أمثلة لما يعتبره عملا منتجا مثل العمل الزراعي والعمل الصناعي والعمل التجارى ، لانها أعمال يترتب عنها خلق قيمة مادية (أو ناتج) تتمثل

7 ـ المرجع السابق ص 158 .

في المواد الغذائية (المخصص الغذائي) والمواد الاولية ،والمنتجات المصنوعة ، والالات التي هي في الغالب رأس مال متراكم يزيد في حجم تشغيل العمال. أما ما يعتبره عملا غير منتج فهو ما عدا ذلك من الاعمال التي لا يترتب عن خدماتها خلق أو زيادة قيمة أى نوع من أنواع الناتج السابق ذكرها مثل خدمات خدام القصور وخدمات الرهبان وخدمات الجيش وغيرها . .

أليست فكرة العمل الذى يخلق قيمة جديدة عند آدم اسميث متشابهة مع فكرة رأس المال المتغير عند كارل ماركس ؟ لكن الاول عجز عن اكتشاف ما توصل اليه هذا الاخير. لان الطابع الاقتصادى البحت قد طغى على تحليله ،فأنساه بذلك الطابع الاجتماعي للاقتصاد . . ورغم ذلك لا يجب أن ننسى فضل اسميث على جميع الاقتصاديين الذين جاءوا بعده في أفكاره حول العمل والانتاج . وقد أبرز كثيرا ما للعمل المنتج من تأثير على التراكم باعتباره مصدره . لان القيمة الاضافية التي ينتجها تتوزع توزيعين : أحدهما للتراكم ،ويستفيد منه العمال المنتجون ،وثانيهما كدخل لصاحب رأس المال (ربح أو ريع) يستفيد منه العمال غير المنتجين . ويعلق المؤلف أهمية خاصة على التوزيع الاول في تطور المجتمعات بحيث أن المجتمع المتطور هو الذى يفضل التوزيع من أجل التراكم ، في حين أن البلدان الفقيرة تميل أكثر الى التوزيع (لفائدة الدخل) قصد الانفاق من أجل الابهة والفخفخة وحياة الكسل والخمول (8) .

ان التراكم قد استقطب اهتمام آدم اسميث . لانه يوسع نطاق الانتاج ،ويخلق حركة نشيطة من العمل المنتج في جسم المجتمع .

8 ـ المرجع السابق ص 163 ـ 167 .

.../...

غير أن تصور اسميث لتراكم رأس المال لا يدل على فهم سليم للموضوع . فهو مفهوم ضيق ينصب على زيادة تشغيل العمال المنتجين أو زيادة قدرتهم الانتاجية ((فلكي نرفع قيمة الناتج السنوى للارض وللعمل في أمة لا يوجد سبيل آخر غير زيادة عدد العمـــال المنتجين أو زيادة القدرة الانتاجية للعمال الذين هم بعد يباشرون العمل)) (9) .

وهي زيادة تتطلب (زيادة رؤوس الاموال أو المخصصات الغذائية) حسب ما جاء في نفس النص المشار اليه آنفا ، لمقابلة العدد الاضافي من العمال المشغلين في الانتاج ، أو تتطلب تحسين وسائل العمل أو تقسيم العمل على نحو يتوافق مع التكوين والتخصـــص اللذين اكتسبهما العمال في طور العمل الذى يباشرونه ، مما يؤدى الى رفع الانتاجية المتوسطة، خصوصا عندما يكون اتجاه الاستثمار نحو القطاع الاولى (الارض وما ينتجه سطحها وباطنها وماؤها) ثم يليه ، في ترتيب الاهميات ، قطاع الصناعة ، ثم قطاع لتجارة الجملة ، ثم أخيرا قطاع تجارة التجزئة . وهو ترتيب لاستخدام رؤوس الاموال المتراكمة مبني على مدى مساهمة الطبيعة في رفع انتاجية العمل ، كما يمكن ان تستشف ذلك من نصوص الفصل الخامس من الكتاب الثاني للمؤلف .

ويبدو من هذا الفهم للتراكم أن ضعف آدم اسميث يرجع الى فشله في تشخيص العمل من ضمن عناصر رأس المال . وهو ضعف من الناحية المنهجية ومن الناحية التحليليـــة . ورغم ذلك فقد استطاع أن يرسي أسس نظرية علمية هامة لرأس المال .

9 - نفس المرجع ص 175 .

.../...

2 ـ دافيد ريكاردو (1772 ـ 1823) :

في الرجوع الى رأس المال عند ركاردو نجد اهتمامه به قد ارتبط باهتمامه بالقيمة . وقد ضرب فيها بسهم وافر مثل ما وجدنا اسميث قد برع في نظرية تقسيم العمل . .

ولهذا لا نجد ريكاردو D. Ricardo قد اهتم برأس المال كمفهوم مستقل . وهو ما قد سبب صعوبة في تحديد هذا المفهوم عنده ، خلافا لما نلمسه عند اسميث Smith الذى كان أكثر تفصيلا ووضوحا . .

ان الكاتبين اللذين ينتميان الى المدرسة الكلاسيكية يتشابهان كثيرا في مفهومهما لرأس المال : انه عنصر للانتاج وعلاقة فنية .

1 ـ عنصر للانتاج ، لان ريكاردو Ricardo وهو يتحدث عن القيمة يرى أن ما يحددها هما شيئان : وقت العمل ووقت الحصول على رأس المال ،(10) وكأنه يفرق في هذا الميدان بين نوعين من العمل : أحدهما هو كمية العمل الحي الذى يبذله حاليا المنتجون ، وثانيهما هو كمية العمل القديم الذى بذله المنتجون السابقون ، والذى يتمثل في وسائل الانتاج التي يستخدمها أو يستعين بها العمل الحاضر . ومن ثمة يبدو واضحا أن رأس المال ، عند ريكاردو ، هو مال اقتصادى يساهم في خلق القيمة . وهو ما يعطيه مفهوم كونه وسيلة للانتاج . وهي وسيلة قديمة بقدم الانسان ، بحيث أنها موجودة حتى في المجتمعات البدائية ، ويعرفها (الصياد) الذى كانت له (وسيلة للصيد) يستعين بها في قتل مصيدته .

10 - David Ricardo : principes de l'économie politique et de l'impot p. 23

.../...

وان من براعة هذا الكاتب الانجليزى انه استطاع أن يفصل بين العمل ورأس المال في تحديد القيمة . وهو شيء له أهميته الكبيرة ، في الوقت الذى وجدنا فيه زميله آدم اسميث Smith قد عجز عن هذا الاكتشاف ، رغم اهتمامه الكبير بالعمل وتقسيمه . ويعتبر ريكاردو في هذا المجال قد قدم خدمة جليلة لكارل ماركس K. Marx من بعده ، وهو يضع نظريته الشهيرة في رأس المال . ولذلك قيل بأن هذا الاخير كان أحب الاقتصاديين عنده هو دافيد ريكاردو ..

2 - ظاهرة فنية ، ان رأس المال هو وسيلة انتاج ، تمثل عملا قديما ، وتتركب من مجموعة غير متجانسة من الاموال الاقتصادية الموجهة للانتاج . ويحددها ريكاردو كما يلي (11) :

((ان الاغذية والالبسة اللتين يستخدمهما العامل ، وكذلك المباني التي يعمل فيها والادوات التي تسهل عمله هي كلها ذات طبيعة قابلة للتلف . ولكنه مع ذلك توجد تفاوتات كبيرة في درجة التعمير (الدوام) لمختلف رؤوس الاموال هذه)) .

انه تقسيم فني لرأس المال الى قسمين ، وذلك بحسب قابلية الاصل الرأسمالي الى التلف الكامل عند الدخول في الانتاج ، أو التلف الجزئي . وهو المفهوم الذى يبدو أن ريكاردو ميال اليه . ولكننا من جهة أخرى لا نلبث أن نكتشف تأثير مفهوم آدم اسميث عليه عندما يبنى هذا التقسيم على أساس (خروج أو عدم خروج) الاصل الرأسمالي من (ملكية صاحبه) عند (ادراره دخلا أو ربحا) . وهو تقسيم فني يستخدم فيه كاتبنا نفس

11 - نفس المرجع السابق ص 28 .

.../...

الاصطلاحات التي استخدمها آدم اسميث : رأس المال الثابت capital fixe ورأس المـــال الدائر capital circulant بحيث يعتبر رأس مال ثابت كل مال اقتصادى يؤدى الـــى انتاج قيمة من غير أن يترتب عن استخدامه في الانتاج اتلافه كاملا مثل (المباني الــتي يعمل فيها العامل ،والادوات التي تسهل عمله) وهما وسيلة للعمل ،وتتميز بأنها معمرة أو تحتفظ بحياتها مع تكرار الانتاج لمدة زمنية معينة .

فالفكرة هنا واضحة ،وتقوم على (استمرار)الاصل الرأسمالي في الانتاج لفترة زمنيـــة قصيرة أو طويلة حسب طبيعة كل أصل من أصول رأس المال . ولكن ريكاردو يشير بعد ذلك الى أن (العنصر الواحد من رأس المال يمكن أن يكون مرة ثابتا ويكون مرة أخرى دائرا) ويعطي لذلك مثال (القمح الذى يزرعه المزارع ويبقى في الارض مدة شهـــور عديدة حتى يدخل عند الـمزارع كحبوب جديدة) فهو هنا ـ أى القمح ـ رأس مـــال ثابت ،ولكنه عندما يشتريه (الخباز) كمادة لصناعة الخبز يكون رأس مال دائر(12) . وفي الحقيقة أن تأثير آدم اسميث على ريكاردو في التمييز بين النوعين من رأس المال ،اعتمادا على (بقاء أو خروج) رأس المال في ملكية صاحبه ،انما يظهر جليا في هذا المقام .

ذلك اذن هو رأس المال الثابت . اما رأس المال الدائر فهو أيضا مال اقتصادى يترتب عنه انتاج قيمة ،ولكنه يتعرض لفقدان كامل قيمته عند كل مرة يدخل في الانتاج . ومن بين الامثلة التي يمكن الاستدلال بها (الاغذية والالبسة اللتين يستخدمهما العامل) والمواد الاولية وغيرها . ولو أنه يكون من الجدير أن نلاحظ مسبقا بأن (الالبسة) سلعـــة معمرة كما أن هناك من (الاغذية) ما هي سلع معمرة ، ومع ذلك فهي محسوبة ضمـــن (رأس المال الدائر) لانها بالنسبة للانتاج تمثل فقط الشكل العام (للأجر) الـــذى

12 ـ المرجع السابق ص 29

يمثل وقت العمل المبذول في انتاج القيمة ..

هكذا تبدو القيمة ،في النهاية عند ريكاردو ،أنها انتاج رأس المال الثابت والدائر معا . وهي نفس الفكرة التي وجدناها لدى آدم اسميث .

غير أن ريكاردو كان قد تقدم اكثر في تفكيره عندما اكتشف العمل ،من ضمن عناصر رأس المال ، وحدد له دورا خاصا من جهة تحديد القيمة انها تساوى (وقت العمل) مضافا له (وقت الحصول على رأس المال) الذى لا يعدو أن يكون هو نفسه (وقت العمل) مع مجرد فارق زمني هو أنه وقت عمل قديم . ثم من جهة تسليمه بأن (العمال هم الذين ينتجون الناتج الصافي le prdduit net لانهم يتحصلون من ناتجهم فقط على ما يعادل استهلاكهم الضرورى) (13) وهو امتياز خاص للعمل في انتاج القيمة . ويؤكد ذلك قوله أن التطور الذى حدث في رأس المال أدى الى زيادة (الناتج الصافي) المتمثل في (الربح والريع) لان الالات حتى وهي تعوض العمل الا انها تقلل من وقت العمل وترفع انتاجيته .

وعلى كل حال فان العمل عند ريكاردو لا يكون (منتجا) الا عندما ينتج قيمة ماديـة . وهي الفكرة التي نجدها عادة عند آدم اسميث . مع الاشارة الى أن طبقة الرأسماليين لا ينبغي اعتبارها (تماما) غير منتجة ،لان ذلك في نظره تجاهل (للجزء) من وقتهم المخصص للانتاج . فهم اذن منتجون في جزء من وقتهم agents de la production الذى يعتبر دخلهم فيه بمثابة (أجور) .

ويرى كارل ماركس أن لريكاردو تصورا هاما (لتراكم رأس المال) من حيث مصدره :

- 13

K. Marx : Théories sur la plus value livre IV Tome Editions Sociales Paris I974 p. 248

…/…

فهو يأتي من الناتج الصافي ،الذى تعرف أنه يمثل دخل الطبقة الرأسمالية من القيمة المنتجة ،في شكل (ربح أو ريع) . وهو تصور سليم لحد الان (14) . ولكن أفكار ريكاردو ، فيما بعد ،لعملية التراكم ،يعتبرها كارل ماركس خاطئة ،ونجد فعلا هذا الخطأ عندما يقول ريكاردو ما مفاده : ان التراكم يتمثل في زيادة (مخصص رأس المال) الذى يعبر عنه (بتشغيل عدد اضافي من العمال (15)) وكأن التراكم هو مجرد زيادة في (الاغذية والالبسة) التي تشكل موضوع انفاق العمال .

وهو تناقض واضح مع مفهومه (أي ريكاردو) لرأس المال . ويعتقد هذا الكاتب أن هذا التراكم ،الذى يؤدى الى زيادة التشغيل ،يترتب عنه ارتفاع (الاجور) وارتفاع (سعر الفائدة) اللذين يؤثران حتما على (الارباح) بالانخفاض . ونسجل هذا الاتجاه في (الربح) نحو الانخفاض مع حالة ثبات (معدل نمو السكان) وسوف يؤدى هذا الوضع الى الحد من حركة (التراكم) وحدوث الركود . وان الذى ينقذ حالة الانتاج من التدهور بعد هو ارتفاع (معدل نمو السكان) وانخفاض (أجور) العمال .

3 - جان بابتيست ساى (1767 - 1832) :

اذا انتقلنا الى الاقتصادى الفرنسي الكلاسيكي جان بابتيست ساى J. B Say فان لرأس المال مفهوما مختلفا ،الى حد كبير،عن الكاتبين السابقين ،سواء كان من حيث

14 - هذا من حيث المبدأ . أما تصوره لحجم الناتج الصافي (الفائض) فهو غير صحيح لانه يحدده بالزيادة في الناتج الكلي عن الجزء الذى يمثل اجور العمال ، مستبعدا بذلك باقي رأس المال الدائر ورأس المال الثابت ! وهو خطأ نصادفه كذلك في مفهومه للتراكم .

15- ريكاردو ص 231 .

.../...

الشمول أو كان من حيث التقسيم . ولا شك أن سبب هذا الاختلاف يرجع الى نظـــرة هذا الاقتصادى الى الانتاج ،وبالتالي نظرته الى العمل المنتج .

وهذه المقاطع من أفكاره توضح هذه النظرة (16) :

((ان الانتاج ليس خلق مادة ،ولكنه خلق منفعة . وهي لا تقاس بطول المنتـــوج أو حجمه أو وزنه ،وانما بالمنفعة التي أعطيت له)) .

وبخصوص الاعمال غير المنتجة للسلع نجده ينتقد آدم اسميث :

((ان اسميث يرفض لنتائج هذه الاعمال اسم المنتوجات . ويعطي للعمل الــذى ينصب عليها اسم العمل غير المنتج ،وهذه نتيجة للمعنى الذى يسد له على كلمة الثروة . فعوض أن يعطي هذا الاسم لكل الاشياء التي لها قيمة تبادلية ،يعطيه فقط للاشيـاء التي لها قيمة تبادلية قابلة للاحتفاظ ، ومن ثمة يستبعد من هذا الاسم كل المنتوجات التي يقع استهلاكها في نفس لحظة خلقها . وهذا في الوقت الذى نجد فيه أعمـــــال الطبيب . . . والموظف . . . والمحامي ، والقاضي . . كلها تشبع حاجات ضرورية جـــدا ، ولا يمكن لاى مجتمع أن يعيش بدونها)) .

وانطلاقا من هذه النظرة الشمولية للثروة بنى ساى say مفهومه لرأس المال،وكـان أيضا واسعا وقسمه الى قسمين :

1 - رأس المال المنتج

2 - رأس المال غير المنتج .

16 - J. B. Say: traité d'économie politique p. 5I et p. I22

فبخصوص (رأس المال المنتج) يذهب ساى الى أنه لا يتمثل فقط في الانواع الثلاثة المعروفة وهي (أدوات عمل مختلف النشاطات) و (المنتوجات التي تقدم للعامل وسائل العيش حتى يكمل حصته من العمل في موضوع الانتاج) و (المواد الخام التي يحولها العمل الى منتجات نهائية) وانما يعتبر أيضا (رأس مال منتج) ما يلي (17) :

((قيمة كل البناءات ،وكل التحسينات المعروفة بأنها تزيد من الناتج السنوى ، وقيمة الحيوانات ،والمصانع ،التي هي أنواع من الالات الخاصة كلها بالعمل.

كما تعتبر النقود أيضا رأس مال منتج كلما ساعدت على المبادلات التي بدونها لا يمكن أن يكون الانتاج)).

ثم يقول ساى ،وأيضا ،في نفس النص ،بخصوص العلاقة بين (رأس المال) و (النقود) ما يلي :

((انه من الخطأ الكبير أن نعتقد بأن رأس مال المجتمع لا يكون الا في نقوده . فالتاجر ،أو الصانع ،أو المزارع لا يملكون عادة في شكل نقود ،الا الجزء الضئيل من القيمة التي يتركب منها رأس مالهم)).

ويستخلص من هذه الفقرات أن مفهوم (رأس المال المنتج) عند ساى هو مجموعة من الاموال الاقتصادية التي تستخدم (في انتاج منفعة) سواء كانت هذه (المنفعة) متمثلة في شكل مادة أو متمثلة في شكل خدمات . وهذه الاخيرة هي التي يتشخص عندها مفترق الطرق بين هذا الاقتصادى الفرنسي وبين الاقتصاديين الانجليزيين السابقين . ولو أننا نلمس جيدا حالة الاضطراب ،التي تشبه التناقض ،والتي يعانيها ساى في تقديمه لهذا

17 - المرجع السابق ص 62 الى 63 .

.../...

المفهوم . والا كيف نفسر ،كما يرى ذلك كارل ماركس ،تسليمه بأن الانتاج الذى يخدم (زيادة رأس المال الوطني) هو الانتاج المادى؟ اما خدمات الموسيقيين أو القساوسة أو الموظفين فرغم أنها تعبر عن وجود (أمة قوية ، مترفهة ،جيدة التنظيم ،مسيرة أحسن تسيير) فان هذا الانتاج لا يخدم قط (هذه الزيادة) (18) . ولعل ذلك هو ما جعل ساى يعمد ،في كتابه الاقتصاد السياسي ،الى تخصيص كامل الفصل الثالث عشر للحديث عن (المنتوجات غير المادية أو القيم المستهلكة لحظة انتاجها) مقدما فيه مفهومه للعمل المنتج على أن خدمات الطبيب وغيره من العمل المؤدى لخدمات مشابهة هو (عمل منتج) لمنتوجات غير مادية ،وليس ،كما يذهب اسميث ،عملا عقيما . وبالتالي فان الادوات والالات ، والمباني ،ووسائل العيش ، والحيوانات الداجنة ،والنقود ،التي يستخدمها العمل ،في انتاج منفعة ،أو تساعد على المبادلات التي بدونها لا يكون الانتاج هي كلها رأس مال منتج .

أما بخصوص (رأس المال غير المنتج) فيتمثل في نوع من القيم المنتجة التي لا توجه الى الانتاج ،ولا توجه الى الاستهلاك ، وانما يحتفظ بها اما لاغراض المستقبل ، كمواجهة الظروف الطارئة ،وهي تسود المجتمعات التي ينعدم فيها الامن ، أو تكون ثقة الاشخاص في نظام الحكم غير مستقرة ،واما لاغراض اجتماعية كاشباع حاجات الافراد للابهة ، ومظاهر الفخفخة ،والتظاهر بالثراء التي نجدها ،في العادة ،لدى طبقة الاسياد .وقد يكون التشبث بهذا النوع من رأس المال راجعا الى التقاليد الاجتماعية السائدة فنجده منتشرا حتى وسط الطبقات الفقيرة. (19)

18 - المرجع السابق لكارل ماركس ص 303

19 - المرجع السابق لساى ص 120 .

.../...

((يوجد كثير من رؤوس الاموال العاطلة في المجتمعات حيث العادات تغــــرض توظيف كثير من النقود في التأثيث ،واللباس ،والحلي)) .

ويحمل جان بابتيست ساى حملة شعواء ضد هذا النوع من رأس المال . لانه عبارة عن أموال مجمدة تحرم مالكها من ناحيتين : من ناحية اشباع حاجاته الاستهلاكيــــة لو أنفقت قيمتها على الاستهلاك ، ومن ناحية الحصول على (ربح) لو كانت هذه القيمة قد وظفت في الانتاج . ولهذا يرى أن انتشار هذا النوع من رأس المال في مجتمع دليل على فقره وتخلفه . لان الثقافة التي تسود هذا المجتمع ثقافة غير اقتصادية : هي ثقافــة المجتمعات غير المتطورة .

في الحقيقة أنه من الصعب على الاقتصادى أن يرتاح ،مع ساى ، لاستخدام عبارة (رأس المال) في هذا النوع من الانفاقات . وهذا رغم وصفه له بصفة (غير المنتجــة) . ولاشك أن الذى رجح عنده استخدام هذا الاصطلاح كون هذه الاموال تتمتع بمــيزة الادخار ،الذى يسمح بتحويلها الى (رأس مال منتج) متى دعت لذلك الحاجة . وهــي نوع من (الاكتناز) الذى سنجده ، فيما بعد ،عند جون ماينارد كينز . .

وعلى العموم فاذا كان جان بابتيست ساى قد اعتمد هذا التقسيم المجحف لرأس المال الى (رأس مال منتج) و (رأس مال غير منتج) فهو عند بحث موضوع (التراكم) قد اعتمــد طريقة صائبة . وتصور مفهوم التراكم تصورا صحيحا من ثلاثة جوانــب :

1 - جانب مصدر التراكم الذى يتمثل في الفائض عن الاستهلاك . ويحدد فكره في هذا الموضوع بهذه العبارات :(20)

20 - المرجع السابق ص 112 .

((وبما أن المنتجين للقيم مجبرون على استهلاك كميات منها ،فهم لا يستطيعـــون احداث التراكم . . الا في الجزء من القيم المنتجة التي تزيد عن حاجاتهم ،فحصيلة هـذا الفائض هو الذى يشكل اغتناء الافراد والمجتمعات)) .

2 ـ جانب كون التراكم يتشخص فقط في الاستثمار الصافي الذى يقدمه كما يلي: (21)

((ان التراكم ،الذى يكون رأس مال جديد ،لا يبدأ الا بعد التمويض الكامل لرأس المال القديـم)) .

3 ـ جانب أن التراكم لا يحدث الا بالانتاج المادى ،بمعنى عن طريق خلق منتجات مادية ،فقيمة هذه المواد هي التي تؤدى الى زيادة رأس المال (حتى ولو تبدل شكلـــه المادى عدة مرات ، فهو يبقى دائما رأس مال) . ومن ثمة يستبعد ساى حدوث التراكـــم عن طريق الانتاج غير المادى بهذه العبارات(22) :

((بالنظر الى طبيعة المنتجات غير المادية يستخلص أنه لا يمكن حدوث التراكم فيها ، ولا تستطيع أن تزيد رأس المال الوطني)) .

هكذا يمكن لنا اذن تصور مفهوم جان بابتيست ساى للتراكم: أنه هو الذى يتشخص في مجموع فائض المنتجات المادية ،عن الاستهلاك وعن الاندثار ،الموجه من جديد الى الانتاج . وهو مفهوم استثمارى واضح ،يستبعد من مفهوم التراكم الجزء من الفائض ،وهـــو ادخار ،المنفق (انفاقا غير انتاجي) مثل أن تكون قيمة هذا الجزء الفائض(مخبأة في شكل ذهب أو فضة) أو تكون (قد استخدمت في شراء أثاث أو أقمشة مفصلة أو حلـــي) .

21 ـ نفس المرجع ص 110

22 ـ نفس المرجع ص 108 و 123 .

.../...

وهي جميعها ادخارات ضائعة ،لا تحقق لصاحبها أو لمن استخدمها (فائدة أو ربحا) بل لا تحقق للمجتمع ثروة . خلافا للجزء من الفائض الموجه ،والذى هو مدخرات يستخدمها المجتمع حسب ما تمليه عليه اعتبارات (موقعه الجغرافي أوعبقرية سكانه) أو غير ذلك . فاذا كان هذا المجتمع فتيا تمثل التراكم (في المباني والادوات الفلاحية ،وشراء الحيوانات وتحسين الاراضي) وفي حالة أمة صناعية كان التراكم في (تصنيع المواد الخام بأيدى صناعها ،بعد أن كانت في وضع غير معالج . وتمثل في المصانع ،والالات الخاصة بصناعة المنتجات). أما في حالة أمة تجارية أساسا فان (أكبر جزء من رؤوس أموالها المتراكمة تكون سلعا خاما أو مصنوعة ،كان التجار قد اشتروها للبيع من جديد كما يتمثل جزء هام منها أيضا في البواخر أو المنشآت التجارية الاخرى ، وفي المحلات ،وفي السيارات ،وفي الجياد) (23).

ان جميع هذه الاستثمارات مهمة . وتدل على نشاط حثيث في المجتمع كلما كان أكبر جزء من ادخاره موجها هذا التوجيه . ولو أن ساى يذهب في نهاية المطاف ،متأثرا بالفكر الفزيوقراطي ،الى أن الاستخدام الامثل لرأس المال هو في الانتاج الزراعي ،لان القدرة الانتاجية للارض والعمل في الفلاحة أوسع ،فضلا عن كونها تساعد الصناعة على تحقيق زيادة في الارباح .

4 - جون مينارد كينز (1883 - 1946) :

عند الاقتصادى الانجليزى جون كينز نرى جليا ،مفهوم (رأس المال) قد ارتبط ارتباطا عضويا (بالاستثمار) . وهذا يتضح كثيرا عندما نجده يقدم لنا تصوره للاقتصاد

23 - المرجع السابق ص 109 - 111.

على أن حيويته ـ ديناميكيته ـ مستمدة من الطلب الفعلي الذى يتركب من شطرين همـا : الطلب على أموال الاستهلاك والطلب على أموال الاستثمار الذى يتمثل في (مخزون رأس المال وهو اذن تقسيم للانتاج الى قطاعين قد سبقه اليه كارل ماركس ، ويبدو أن لهذا الاخـير عليه بعض التأثير . . .

ان الذى يهم كينز ، في تحليله لميكانيكية الاقتصاد . هو (التشغيل الكامل) وصياغة سياسة نافعة تساعد النظام الرأسمالي على درء الازمات العنيفة المتمثلة في التقلـب والدورات بين حالة الركود القاتل وحالة التضخم الجامح .

لهذا فانه عندما تناول موضوع رأس المال فقد تناوله كأداة من أدوات تحليل الاقتصاد الرأسمالي ، وتناوله في اطار مفهوم التشغيل الذى فند فيه النظرية الكلاسيكية التى عـبر بصفة خاصة عن افكارها جون بابتيست ساى ، مبينا عيوبها الكثيرة . وهي تتصور أن مشكلة التشغيل غير مطروحة ما دامت الحرية الاقتصادية غير معرقلة من طرف الدولة ، لان العرض يخلق دائما الطلب المساوى له .

وامتد به هذا المفهوم فاعتبر (رأس المال) وسيلة مساعدة (للعمل) على الانتاج ، وانه في الواقع (عمل قديم) يساعد العمل الحاضر (24) :

((عوض القول عن رأس المال أنه منتج ، يكون من الاحسن القول أنه يقدم أثناء حياته مردودا أعلى لتكلفته الاصلية . . . .
فتفضيلاتنا متجهة اذن ، وفق المذهب قبل الكلاسيكي ، الى أن العمل هو الذى ينتج كل

---

24 - J. M Keynes : Théorie générale de l'emploi p. 221

شيء ،بمساعدة الفن ،وبمساعدة الموارد الطبيعية . . وأخيرا بمساعدة نتائج العمل القديم التي تتضمنها مواد رؤوس الاموال) .

انظر كيف يتجاوز كينز الفكر الكلاسيكي ،ويفضل عنه الافكار التي قبله . ثم يتبنى أفكار ماركس بخصوص الدور الذى يسنده لرأس المال في الانتاج معتبرا اياه عملا قديما .

على أن ما يميز مفهوم (رأس المال) عند كاتبنا هو ربطه بالاستثمار ،باعتباره مالا استثماريا يتم تشغيله في الانتاج ،على نحو يدر دخلا اكبر من تكلفته الاصلية . وهذه المقارنة بين الدخل من جهة والتكلفة من جهة ثانية هي ،في نظر كينز ،التي تحدد الاقبال على الاستثمار أو العزوف عنه : بمعنى التي تحدد الطلب على الاموال الرسمالية . وبناءا على ذلك يكون الاستثمار متى كانت الكفاية الحدية لرأس المال أعلى من سعر الفائدة . لانه في هذه الحالة فقط يستطيع رأس المال أن يقدم (ربحا) . وهي الفكرة التي نجد التعبير عنها عند اسميث ،أو ريكاردو ،أو ساى بانتاج دخل ،أو ناتج صافي ، أو منفعة .

والمقارنة بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة هي مقارنة بين نسبتين . فسعر الفائدة مفروغ منه أنه نسبة محددة من قيمة رأس المال الذى كان أصله قرضا ، ويجب تسديد مبلغه للمقرض مع الفوائد السنوية بعد مدة زمنية محددة . اما الكفاية الحدية لرأس المال فهو أيضا نسبة يحددها كينز كما يلي (25) :

((سعر الخصم الذى لو طبقناه على المردودات السنوية المتوقعة لرأس المال ،خلال حياته كلها ،يجعل القيمة الحالية لهذه المردودات تساوى سعر عرض رأس المال)) .

25 ـ المرجع السابق ص149 .

. . . / . . .

اذن فالكفاية الحرية لرأس المال هو نسبة الايرادات الصافية المتوقعة (الربح المتوقع) من بيع منتجات رأس المال ،مدة حياته ،الى ثمن انتاج وحدة اضافية من رأس المال هذا ،الذى يجب أن يكون ثمنه ذاك عادلا ،يتضمن الحد الادنى من الربح الذى يحمل المنتج على انتاجه : فاذا افترضنا ،على سبيل التبسيط ، آلة عمرها سنة واحدة ،وتوقعنا ايرادها الصافي ،نهاية العام ،قيمة 1100 مليون دينار جزائرى،وقدرنا ثمن تعويض (شراء) هذه الالة بعد اندثارها بقيمة 1000 مليون دينار جزائرى تكون الكفاية الحدية لرأس المال هي :

$$1100 \div 1000 = 1{,}10$$

بمعنى 10٪ لان رقم (1) الصحيح هو رقم التأنية الذى يجعل مبلغ (المردودية الحالي) يساوى ثمن عرض الالة وفق هذه المعادلة: (1 + ك) . بحيث (ك) هو معدل الكفاية الحدية لرأس المال (26).

وعلى هذا الاساس فاذا ثبت ،من مقارنة هذا المعدل بسعر الفائدة ،انه لا يقل عن هذا الاخير تشجع المنتجون على الاستثمار ،والا تقاعسوا عنه . .

هكذا يبدو ربط كينز لمفهوم رأس المال بالاستثمار ، ويؤكد ذلك بوضوح في هذه العبارات: (27)

---

26 - الدكتور رفعت المحجوب : الطلب الفعلي ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء ، القاهرة 1963

27 - المرجع السابق لكينز ص 82

.../...

((ان تعريفنا للدخل يؤدى بنا حالا الى تعريف الاستثمار الجارى . ان كميته لا يمكن ان تكون في الواقع سوى حصيلة قيمة التجهيزات الناتجة من النشاط الانتاجي للفترة . ومن الواضح أنها تساوى ما سبق أن عرفناه باسم الادخار)) .

وهذه التجهيزات انما يؤدى الى زيادتها الاستثمار . ويحددها كما يلي : (28)

((ان الاستثمار يقتضي زيادة التجهيز في شكل رأس المال الذى يكون رأس مال ثابت ،ورأس مال دائر ،ورأس مال سائل)) وهي أنواع من رأس المال ،تتمثل في تصور كينز ،في مجموعة غير متجانسة من الاموال المادية ،وليست النقدية .

وهي اما أموال تفقد قيمتها شيئا فشيئا ،أثناء تقديمها للخدمات ،مثل الالات وبناءات السكن وغيرهما من رأس المال الثابت ،وأما أموال تفقد كامل قيمتها ،عند الدخول في الانتاج مثل المواد الاولية والمواد التي هي في طور التصنيع ،والمواد الاستهلاكية للعمال وغيرها من الاموال التي يعتبرها رأس مال دائر ،واما أموال تامة الانتاج تنتظر فقط البيع من طرف منتجيها وتعتبر رأس مال سائل ..

ان هذا المجموع من الاموال يسمى (مخزون رأس المال) . وعليه يقع الطلب الاستثمارى الذى يكون مرتفعا كلما تمتع هذا المخزون (بالندرة) . لان الكفاية الحدية لرأس المال ،في هذه الحالة ،تكون أعلى من سعر الفائدة نظرا لوجود فرص واسعة للربح . اما اذا كان هذا المخزون قد بلغ حجما مرتفعا ،فهذا دليل على أن المجتمع قد بلغ درجة هامة من التشغيل (التطور) الذى لم يعد يغرى على مزيد من الاستثمار ،لان الكفاية الحدية لرأس المال أصبحت ضعيفة بالنسبة لسعر الفائدة

28 _ نفس المرجع السابق ص 96

.../...

أو أنها (منعدمة) . ويحدث نوع من الركود الذى هو أزمة اقتصادية خطيرة الا اذا قام أصحاب الادخار بتعويض هذا العجز في الاستثمار الاقتصادى (المفيد) للمجتمع باستثمارات أخرى من شأنها تعطيل انفجار أزمة التناقض بين (وفرة رأس المال) و(وفرة الانتاج)على هذا النحو . (29)

((يرغب المليونيريون في بناء مساكن ضخمة لايواء أشخاصهم طول الحياة ،وبناء اهرامات لقبورهم بعد الموت .. وبناء كنائس ... أو حتى حفر خنادق في الارض . وهو استخدام للادخار يزيد في نفس الوقت التشغيل والدخل القومي الحقيقي من المواد والخدمات النافعة)).

ولو أن كينز يرى أن هذا الحل لا يقبل منطق المجتمعات الواعية أن يكون حلا دائما . فهو مجرد حل (موقت ظرفي) لانه (عديم الفائدة) اذا نظرنا اليه من وجهة نظر اقتصادية أخرى غير الحفاظ على الطلب الفعلي من التدهور . وهو يريد أن يصل من هذا التحليل الى صياغة سياسة اقتصادية تجعل تدخل الدولة ضروريا ،في هذه الحالات الخاصة ،بطريقة غير مباشرة أو بطريقة مباشرة ..

ولا شك أن فكرة الزيادة في (مخزون رأس المال) عند كينز تذكرنا كثيرا بفكرة آثار (التراكم) على الانتاج عند ريكاردو الذى يتصور أنها تؤدى الى ارتفاع الاجور وانخفاض التشغيل ..

وعلى العموم فان ربط رأس المال بالاستثمار قد جعل كينز يعطي الاول مفهوما ماديا ، كما رأينا ،ثم مفهوما أوسع من الذى عهدناه عند آدم اسميث ، ومشابها ،من حيث هذا الاتساع ، للذى لمسناه عند جان بابتيست ساى ..

29 - المرجع السابق ص 227 .

.../...

5 - كارل ماركس (1818 — 1883) :

بوصولنا في هذه العروض الى كارل ماركس نجد مفهوم (رأس المال) قد قدم بشكل جد مختلف . لانه اذا كان التركيز ،عند الاقتصاديين السابقين ،هو على جانب الانتاج البحت للدخل ،أو القيمة ،أو المنفعة ،وبالتالي الربح ،وهذا ما يشخص وظيفة رأس المال فان الجانب الاكثر أهمية ،والذى يبني عليه ماركس نظريته ،هو الجانب الاجتماعي : بمعنى وجود طبقتين اجتماعيتين متصارعتين ،لان واحدة تملك وسائل الانتاج واخرى تملك فقط عملها وتعاني من استغلال الاولى . ولهذا يرى أن رأس المال ليس مجرد علاقة فنية ،كما يرى الفكر الرأسمالي ،وانما هو في الحقيقة (علاقة اجتماعية للانتاج) انه (قيمة) يتم بها انتاج (فائض القيمة) عن طريق (استغلال العمال الاجراء) .

وهكذا يتضح من البداية أن (رأس المال) عند ماركس ليس ، كما سبق عند الاقتصاديين الذين تطرقنا اليهم ،متمثلا في (كمية من النقود) أو متمثلا في (وسائل الانتاج)-وهذا التحديد في الواقع يعطي رأس المال مفهوما فنيا . فرأس المال يجب فهمه في اطار حركة من التحولات للقيمة أساسها (السلعة) التي هي (الشكل العام للقيمة) والتي يقول عنها (30) :

((ليست المادة هي التي تصنع رأس المال ،وانما قيمة هذه المادة)) .

ويعتبر (النقد) بالنسبة لهذه القيمة (الشكل الخاص أو المخفي) الذى يساعد على حدوث تلك الحركة ،عن طريق المبادلات التي تخضع لها السلعة ،والتي تمثل الرواج الذى عبر عنه ماركس في هذا النص : (31)

---

30 - كارل ماركس: نقد الاقتصاد السياسي الفصل الرابع الهامش ص 209 ترجمة محمد عيتاني .
31 - المرجع السابق لماركس : ص 199 .

.../...

((رواج البضاعة هو نقطة الانطلاق لرأس المال. فهو لا يظهر الا حيث يكون الانتاج البضاعي والتجارة قد بلغت درجة معينة من التطور)).

((....

حين ندرس رأس المال تاريخيا ،في أصوله نراه ،في كل مكان ،يضع ذاته ازاء الملكية العقارية ،في شكل نقد ،اما كثروة نقدية ،واما كرأس مال تجارى ،ورأس مال ربوى)).

ومعنى هذه العبارات أن مفهوم رأس المال مرتبط بشيأين هما : السلعة والنقد وهما صفتان لمجتمع بلغ درجة من التطور تكون فيه (القيمة التبادلية) هي التي تحكم الانتاج وليس مجرد (القيمة الاستعمالية) للاشياء . وعلى هذا الاساس تنشط التجارة ، ويكثر رواج السلع. وهو وضع اقتصادى يفترض وجود تقسيم اجتماعي للعمل ،وتخصصات في الانتاج ، بحيث لا يقوم كل شخص بانتاج ما يحتاجه في الاستعمال من كل مادة ،وانما ينتج كميات من مادة أو أكثر ، متخصصا فيها ،تزيد عن حاجاته الاستعمالية قصد بيعها وتحقيق ،من وراء ذلك،كميات من النقود اكبر من تلك التي صرفها على شراء السلعة التي أنتجها . ويعتبر (النقد) اذن هو نتيجة أخيرة لرواج (السلعة) . ويعتبر ،من الناحية التاريخية ،في نظر ماركس ، الشكل الاول من أشكال ظهور رأس المال : ألا وهو رأس المال الربوى ،الذى هو بيع النقود من أجل النقود ،أو مبادلة نقد بنقد أكبر ($ن \longrightarrow ن_1$ حيث $ن_1 > ن$) . ويعوض وجود السلعة كوسيط ،في هذه العلاقة التبادلية ،عنصر الزمن . لان من تحصل على نقد تحصل عليه على أساس تسديده للدائن، بكميات أكبر ،بعد مدة زمنية محددة . وباستثناء هذه الحالة ،التي تعرفها المجتمعات البدائية ،فان السلعة تكون ماثلة ،في العلاقات التبادلية ،دائما كوسيط ، سواء كان

.../...

رأس المال تجاريا ،أو زراعيا ،أو صناعيا . ولهذا فان الذى يعيد انتاج رأس المال هو السلعة التي يعتبرها ماركس الخلية الاساسية للمجتمع الرأسمالي ،والتي كانت موجودة قبل ظهور هذا النظام في الاقتصاد السلعي البسيط ..

ان الصيغة التي يقدمها هذا الفيلسوف لتكون رأس المال هي واحدة من هاتين الاثنتين :

1 ـ نقد (ن) ـــ سلعة (س) ـــ نقد جديد ($ن_1$)

بحيث تكون $ن_1$ أكبر (>) من ن

الفرق الزائد (Δ ن = $ن_1$ ـ ن) يمثل فائض القيمة

2 ـ سلعة (س) ـــ نقد (ن) ـــ سلعة جديدة ($س_1$)

بحيث تكون $س_1$ أكبر (>) من س

الفرق الزائد (Δ س = $س_1$ ـ س) يمثل فائض القيمة

ويمكن على العموم تصور الصيغة الاولى في حالة تحولات رأس المال ،في مرحلة الانتاج ، من رأس المال النقدى (ن) الى رأس المال السلعي (س) بشراء الالات والمواد الاولية وقوة العمل الاجير التي هي سلع تتألف على انتاج سلعة للبيع ($س_1$) فالى رأس مال نقدى جديد ($ن_1$) هو ثمن بيع السلعة المنتجة . اما الصيغة الثانية فيمكن تصورها في حالة تحويلات رأس المال التجارى ،من رأس مال سلعي (س) الى رأس مال نقدى (ن) يمثل ثمن بيع السلع المعروضة فالى رأس مال سلعي جديد ($س_1$) هو ثمن شراء كميات أكبر من السلع .

.../...

وفي كلتا الصيغتين نجد قيمة رأس المال النهائي اكبر من قيمة رأس المال الاولى . وهي زيادة تمثل (فائض القيمة) الذى يرتبط به مفهوم رأس المال عند كارل ماركس . وهو علاقة اجتماعية للانتاج . لان انتاجه كان عن طريق (استغلال) العمال الاجراء ، الذين باعوا قوة عملهم للرأسمالي ، مثل أى سلعة أخرى من السلع ، مقابل أجر يمثل فقط جزءا من الناتج الصافي الذى انتجوه . وهو اذن مفهوم لرأس المال يفترض قيام شكل خاص للملكية ، تتمثل في انفصال العمل عن ملكية وسائل الانتاج .

ان رأس المال لا ينتهي دوره عند انتاج فائض القيمة ، بل يتميز بالتجدد من جهة ، وبالتوسع من جهة أخرى . ويتم ذلك عن طريق اعادة الانتاج البسيط أو اعادة الانتاج الموسع . وهما في الواقع عملية اعادة انتاج رأس المال . وانما الذى يجب التنبيه اليه منذ الان هو أنه ، في حالة اعادة الانتاج البسيط ، يفقد فائض القيمة وظيفته كرأس مال ، ويصبح النقد مجرد وسيط للتبادل . لان فائض القيمة في هذه الحالة بين أيدى الرأسماليين عبارة عن مجرد دخل للاستهلاك وأن تجديد رأس المال يتم على أساس الطلب من قطاع وسائل الانتاج (القطاع 1) وقطاع انتاج وسائل الاستهلاك (القطاع 2) على عرض القطاع الاول بالنحو التالي :

د1 + م1 + ف1 = د1 + د2 .

ويتبع كون فائض القيمة ، في هذه الحالة ، مجرد دخل للاستهلاك كون أن أشكال النقد ، بالنسبة للبضاعة ، واحدة ، كما يحددها ماركس(32) :

---

32 - المرجع السابق . الفصل 4 ص 209 .

.../...

((قيمة البضائع في الرواج البسيط ،تخدم فقط بوصفها وسيطا لتبادل المنتجات وتتلاشى في النتيجة النهائية للحركة)) .

وهذا لا يعني ،بطبيعة الحال تلاشي الانتاج . لان اعادة الانتاج حركة قائمة دائما رغم التكرار البسيط ، الذى نجد فيه فائض القيمة موجها ،في نفس الوقت ،للاستهلاك الفردى وللاستهلاك المنتج (33) .

((ان استهلاك الشغيل هو استهلاك مزدوج فهو يستهلك ،في عملية الانتاج ، بعمله ،وسائل انتاج ،ابتغاء تحويلها الى منتوجات ذات قيمة أسمى من قيمة رأس المال المسلف . وهذا هو استهلاكه المنتج ،الذى هو ،في نفس الوقت ،استهلاك لقوته من قبل الرأسمالي . هذه القوة التي هي ملك له . ولكن المال الذى يقدم لشراء هذه القوة انما ينفقه الشغيل في وسائل معيشته . وهذا ما يشكل استهلاكه الفردى)) .

ومعنى ذلك أن انفاقات الرأسمالي من فائض القيمة ،في حالة اعادة الانتاج البسيط هي استهلاك فردى ،على العمال في شكل الاجور التي يتقاضونها ،زيادة عن استهلاكات الرأسمالي نفسه على وسائل المعيشة ،باستهلاك منتج لتجديد وسائل الانتاج المندثرة ؛

وعلى خلاف ذلك فان فائض القيمة ،في حالة اعادة الانتاج الموسع ،هو رأس مال في جزء منه ،بينما الباقي يكون دخلا للرأسمالي مخصصا للاستهلاك الفردى :

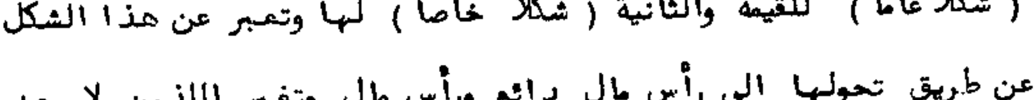
33 - نفس المرجع . الفصل 24 ص 637 ثم 846 .

((ان الرأسمالي في الحالة الثانية يقيم البرهان على وطنيته ،فلا يأكل سوى جزء من القيمة الزائدة ،لكي يحول الجزء الاخر الى مال)) .

....

((القيمة الزائدة تارة . . . هي أموال للاستهلاك . . . وتارة . . . هي أموال للتراكم عند الرأسمالي. انها هذه وتلك معا)) .

ان فائض القيمة قد تولد هنا من رأس المال الذى هو في حد ذاته قيمة . وهي مشتقة تاريخيا من فوائض قيم متراكمة ، ونظرا لما يتميز به فائض القيمة هذا من ديناميكية فهو لا يتلاشى في الاستهلاك وانما يتحول في جزء منه الى رأس مال . وتؤدى اذن قيمة النقود ، المتمثلة في فائض القيمة ،وظيفة كونها رأس مال الى جانب وظيفتها التقليدية أنها وسيلة للتبادل . انها مثل (البضاعة) رأس مال ولو اختلف شكلاهما ،بحيث تعتبر الاولى (شكلا عاما) للقيمة والثانية (شكلا خاصا) لها وتعبر عن هذا الشكل (الخاص أو الخفي) عن طريق تحولها الى رأس مال دائم ورأس مال متغير اللذين لا يعدوان أن يكونا الا (بضاعة) أو (الشكل العام) للقيمة . بمعنى أن الجزء من فائض القيمة المخصص للاستثمار هو نقد (ن) يستخدمه المستثمر في شراء سلعة (س) اما كرأس مال دائم (د) في شكل الات ومواد أولية ،وأما كرأس مال متغير (م) في شكل قوة العمل المبذولة في التشغيل بأجر ،وذلك بهدف انتاج منتوج جديد أو سلعة جديدة ($س_1$) لطرحها للبيع مقابل نقد أكبر ($ن_1$) كما يبين ذلك هذا الشكل البياني :



وهو عبارة عن الصيغة البسيطة لتحول رأس مال من رأس مال نقدى الى رأس مال سلمي فالى رأس مال نقدى أكبر : ن ـــ س ـــ $ن_1$ ، ويقول ماركس بخصوص حالة اعادة الانتاج الموسع هذه ما يلي : (35)

((وفي جميع الاحوال تكون الطبقة العاملة قد خلقت بعملها الزائد ، خلال ذلك العام ، رأس المال المضاف ، الذى سوف يشغل عملا مضافا . وهذا ما يسمى خلق رأس المال بواسطة رأس المال)) .

ان عملية الانتاج الاضافي هذه هي عملية تراكم لرأس المال الذى يقسمه ماركس قسمين : رأس مال دائم ، ورأس مال متغير . وهو تقسيم يتميز به هذا الكاتب وحده ، دون غيره من الاقتصاديين الذين قبله ، رغم محاولة ريكاردو الفاشلة كما رأينا .

وفي الحقيقة أن هذا التقسيم مهم جدا في النظرية الماركسية . وهو الذى مكن تحليلات ماركس العلمية من اكتشاف مفهوم رأس المال كعلاقة اجتماعية للانتاج : علاقة بين العمل ووسائل الانتاج ، مؤكدا في تحليلاته هذه أن الذى ينتج فائض القيمة هو العمل ، بعد أن يكون قد أنتج قيمته الخاصة ، بينما لا تفعل وسائل الانتاج الا تحويل (انتاج) قيمتها الى قيمة المنتوج الجديد لا أكثر ولا أقل (36) . وهي عبارة عن منتوج عمل قديم . ولذلك يصح اعتبارها عملا قديما ميتا ، لا يغير شيئا في القيمة . وهو اذن رأس مال دائم يتضمن

35 ـ نفس المرجع السابق ص 834

36 ـ نفس المرجع السابق ص 280 ـ 285 من الفصل 8 .

عناصر رأس المال الثابت ورأس المال الدائر ،الذى لا يشمل قيمة قوة العمل كما عند اسميث أو ريكاردو . وهذا العمل الحي هو رأس مال متغير مستغل من طرف مالك وسائل الانتاج ،عن طريق تملكه لفائض القيمة الذى هو عمل غير مدفوع الاجر. و بواسطة فائض القيمة ــ تحويل جزء منه الى رأس المال ــ يحدث تراكم رأس المال ،الذى يعرفه ماركس بالزيادة في رأس المال الدائم ورأس المال المتغير. وينتقد بلذاعة تعريفات اسميث أو ريكاردو اللذين يخطئان في تصور التراكم كما لو أنه (37) :

((سوى استهلاك المنتوج الصافي من قبل شغيلة منتجين ،أو ،وهذا ما يؤدى الى النتيجة نفسها ،أن تحويل القيمة الزائدة الى رأس مال لا يقتضي شيئا أكثر من تحويلها الى قوة عاملة)) .

وهو تعريف يهمل شطرا من رأس المال وهو رأس المال الدائم . وهو شطر مهم جدا في التعرف على ميكانيزم أسلوب الانتاج الرأسمالي ، الذى يستخلص ماركس منه قانونا عاما للتراكم هو أنه كلما حدث توسع في رأس المال الدائم حدث توسع في رأس المال المتغير. ولكن التوسعين لا يحدثان بشكل متوازن ،وانما بشكل يجعل الالة تزحزح (تعوض) العامل في العمل ،ويقوى جيش العاطلين ،ويزداد استغلال الطبقة العاملة التي يرتفع معها عدد السكان ،وينتشر البؤس في المجتمع .

6 ـ عبد الرحمان بن خلدون (1332 ـ 1406) :

ان عبد الرحمان بن خلدون هو أحد كبار المفكرين الاجتماعيين الذين يعتز بهم الفكر العلمي الحديث . وقد اجمع من قرأوه بامعان ،من المفكرين العرب وغيرهم ،أنه مفكر قد تجاوز عصره بقرون ...

---

37 ـ نفس المرجع ص 842 ـ 843 من الفصل 24 .

وسبب قوة هذا المفكر الاسلامي هو في تحاليله البراغماتية التي ترفض المنهج الميتافيزيقي كطريق نحو الحقيقة ،حيث البحث عنها في الحياة العملية فقط أين يبرهن الانسان عن هذه الحقيقة (38) . وقد ساعده هذا المنهج التحليلي كثيرا على تحقيق تقدم كبير في مختلف العلوم الاجتماعية ،بما في ذلك الاقتصاد السياسي ،الذى نجد له أفكارا قيمة ،رغم بعده عن التخصص في الاقتصاد مثل سائر مفكرى عصره والعصور السابقة ، الذين يأخذون من كل علم شيئا .

ومن الافكار الاقتصادية التي نجدها عند هذا العلامة ،الذى عاش معظم حياته في القرن الرابع عشر الميلادى ،أفكار عن رأس المال . وهي جد متطورة بالنظر الى مستوى تقدم الفكر الاقتصادى عندئذ . وتعتبر أيضا أفكارا قيمة اذا طبقنا عليها المفاهيم الحديثة لرأس المال ،كما سبق أن تعرضنا اليها عند المفكرين الاقتصاديين الذين تقدموا في هذا المبحث الثالث .

ان ابن خلدون قد تعرف على رأس المال عندما كان يتحدث عن العمران وما يستلزمه من تنوع الحاجات ،وتنوع النشاطات الاقتصادية ،وحدوث التقسيمات الاجتماعية للعمل ، وانتشار (البضائع) بشكل واضح . وهذا العمران في نظره هو في اجتماع الناس ،وتعاونهم في العمل لتحصيل القوت والغذاء ،وللذود عن أنفسهم من المخاطر التي تهدد حياتهم . وهو تعاون مبني على نتائج الاعمال التي يقوم بها أفراد المجتمع كل من جهته ويستفيد بها بعضهم البعض . ومن ثمة فان الالات التي يستعين بها عامل ما في عمله انما هي منتوج عامل آخر من أفراد المجتمع. وهي منتوج مادى كما ينبهنا لذلك هذا النص(39) :

---

38 - A Magherbi : la pensée sociologique d'Ibn Khaldoun SNED Alger I97I p. 92 à 93.

39 - ابن خلدون : المقدمة الكتاب الاول دار الكتاب اللبناني ،بيروت 1967 . الباب الاول ص 69 - 70 .

((يحتاج الى مواعين وآلات لا تتم الا بصناعات متعددة من حداد ، ونجار، وفاخوري . هب أنه (أى قوت الشخص) يأكله حبا من غير علاج ، فهو يحتاج في تحصيله حبا الى أعمال أخرى أكثر من هذه ، من الزراعة والحصاد والدراس الذى يخرج الحب من السنبل ويحتاج كل واحد من هذه الى الات متعددة وصنائع كثيرة أكثر من الاولى بكثير)) .

وهذا المنتوج هو سلعة لها قيمة تساوى قيمة العمل المبذول فيها . ولكن كمية العمل ليست متساوية في جميع (الصنائع) بحيث توجد أعمال يدخل فيها منتوج آخر بكميات كبيرة ، فتكون عندئذ للسلعة المنتجة قيمة أكبر (40) :

((فاعلم ان ما يفيده الانسان ويقتنيه من المتمولات ان كان من الصنائع فالمفاد المقتني منه هو قيمة عمله ، وهو القصد بالقنية ، اذ ليس هنالك الا العمل وليس بمقصود بنفسه للقنية . وقد يكون مع الصنائع في بعضها غيرها : مثل النجارة والحياكة معهما الخشب والغزل ، الا ان العمل فيهما أكثر ، فقيمته أكثر)) .

ونستخلص من النصين السابقين فكرتين هامتين بخصوص مفهوم ابن خلدون لرأس المال الذى لم يستخدم ، مع الاسف ، هذا الاصطلاح الا عند الحديث عن التجارة :

فالاولى أنه فهم أن من المنتجات ما يستخدم كوسيلة انتاج مثل أدوات العمل التي عبر عنها (بمواعين وآلات) ومثل موضوع العمل الذى عبر عنه في صناعة النجارة والحياكة (بالخشب والغزل) اللذين ليسا الا مادة أولية . ويعتبر ابن خلدون هذه الوسيلة قيمة اعمال يتمتن بها التعاون بين أفراد المجتمع . فهي اذن واسطة قيام العمران ،

40 - المرجع السابق لابن خلدون ، الباب الخامس من الكتاب الاول ص 680 ، ثم انظر بعد ذلك ص 681 .

لانها تزيد في توسيع نطاق استفادة الافراد من قيمة اعمال بعضهم البعض في تحصيل القوت ،بمعنى في تحقيق الانتاج .

أما الثانية فان هذا المنتوج سلعة لها قيمة تبادلية ،قيمتها في الظروف المادية هي (كلها أو أكثرها .. قيم الاعمال الانسانية) ولكن العمل يحتاج في عمله (لصنائع أخرى) مثل (الخشب) بالنسبة (للنجارة) ومثل (الغزل) بالنسبة (للحياكة) زيادة عن (آلات) النجارة والحياكة . وهي جميعها (قيم الاعمال الانسانية) ويقتضي تحصيلها من طرف النجار أو الحياك ،دفع ما تستوجبه من (النفقات) ولهذا يكون حجم العمل في منتوج هاتين كبيرا ،وتكون بالتالي قيمته أكبر . وكأن ابن خلدون يشعر جيدا بأن قيمة المنتوج لا تتضمن فقط قيمة عمل النجار أو الحياك ،وانما أيضا قيمة عمل وسائل الانتاج - وهي عمل الغير - التي يستخدمها في عمله الذى ينتج قيمة جديدة . وهي فكرة سبق فيها ريكاردو ،كما رأينا سابقا ،بأربعة قرون .

واذا جاز لنا الان أن نستخلص من الفكرتين مفهوما لرأس المال عند ابن خلدون فهو يتمثل في السلع المادية ،التي يستعين بها الانسان في عمله من أجل (تحصيل القوت) الذى ليس الا قيمة العمل . ولا يبدو أن ابن خلدون قد فكر لحظة في اعتبار قوة العمل المبذول في الانتاج ،والمعبر عنه بالمواد الاستهلاكية للعمال المنتخبين ، ضمن عناصر رأس المال ،كما عند اسميث أو ريكاردو أو عند كارل ماركس.

ومن ضروب العمل الذى يعتبره ابن خلدون من النشاطات الطبيعية للمعاش هذه على الترتيب : الفلاحة ، والصناعة ،والتجارة لان فيها بذل الجهد الانساني ،خلافا (للامارة والملك) وما يتبعهما من عمل الخدم الذى يكون اما عمل (الجندى) أو عمل

.../...

(الشرطي) أوعمل الكاتب . (فهي جميعها) وجوه غير طبيعية للمعاش (لانها أعمال تقوم على أخذ الاموال) بالاقتدار و (الجباية) واستخدام السلطة . ونفس الحكم أيضا ينطبق على البحث عن (الدفائن والكنوز) وامتهان أعمال (السحر) والشعوذة . فهي تمثل الضعف في النفس والعجز عن العمل (41) .

((انما هو العجز عن طلب المعاش بالوجوه الطبيعية للكسب من التجارة والفلح والصناعة فيطلبونه بالوجوه المنحرفة ، وعلى غير المجرى الطبيعي ، من هذا وأمثاله ، عجزا عن السعي في المكاسب ، وركونا الى تناول الرزق من غير تعب ولا نصب في تحصيله واكتسابه)) ..

واذا كان ترتيب ابن خلدون للنشاطات على النحو الذى سبق ، والذى يجعل الفلاحة في الصدارة ، ثم تأتي الصناعة في المرتبة الثانية ، قبل التجارة ، فهو ترتيب غير مبني على أهمية النشاط في انتاج الثروة ، وانما مبني على تطور القوى الانتاجية التي يستخدم بخصوصها كلمة العمران التي تتضمن في الواقع هذا المعنى . خصوصا عندما يصف هذا العمران بتنوع الصنائع واتساع استخدام الالات في العمل . فالفلاحة نشاط يمتهنه البدو ، لانه نشاط بسيط ، ولا يستلزم دراية خاصة . اما الصناعة فهي عمل دقيق ، يحتاج الى التعلم والمراس ، وهي نشاط عملي وفكري في نفس الوقت . وبقدر ما يتقدم العمران بقدر ما ينتشر هذا النشاط . لان التخصصات في العمل تزداد كثرة ، كما يقوى الطلب على المنتجات الصناعية سواء منها (الضروريات) أو (الكماليات) مما يختص بأمر المعاش (42) .

41 - المرجع السابق ص 687

42 - المرجع السابق ص 718

.../...

((وان كانت الصناعة مطلوبة وتوجه اليها النفاق كانت حينئذ الصناعة بمثابة السلعة التي تنفق سوقها وتجلب للبيع ،فيجتهد الناس في المدينة لتعلم تلك الصناعة ليكون منها معاشهم)) .

وليست الصناعة هنا الا صناعة مادية . وان القيمة التي ينتجها العمل الصناعي اذن قيمة مادية تتمثل في السلع الضرورية والكمالية . ولكنه توجد أيضا في رأى ابن خلدون صناعة أخرى لا يكون منتوجها سلعة مادية وانما منتوج فكرى (43) .

((وتنقسم الصنائع أيضا الى ما يختص بأمر المعاش ضروريا كان أو غير ضرورى ، والى ما يختص بالافكار التي هي خاصية الانسان من العلوم والصنائع والسياسة ... كمعاناة الكتب بالانتساخ والتجليد ،والغناء ،والشعر وتعليم العلم وأمثال ذلك)) .

ومن ثمة يجوز القول ان مفهوم الانتاج عند ابن خلدون لا يمكن حصره فقط في الوسائل المادية بل يشمل حتى الوسائل غير المادية ،ما دام العمل المباشر هو في وجوه المعاش الطبيعية ..

وفي حديث ابن خلدون عن التجارة نجد مفهوم رأس المال أكثر وضوحا . وهو لا يختلف هنا فهما له عن كبار الاقتصاديين المتخصصين . ويقدم تحولات السلعة ،بين الشراء والبيع، كأننا نقرأ كارل ماركس وهو يعرض أمامنا مراحل تحول رأس المال La métamorphose du capital الذى يستخدم فيه السلعة والنقد كشكلين مختلفين للقيمة التي يمثلها : الاولى شكل عام

43 ـ المرجع السابق ص 713 و 714

.../...

والثاني شكل خاص لها . وهذان الشكلان للقيمة يتمثلان أيضا في فهم ابن خلدون لرأس المال من غير أدنى غموض . انظر اليه في هذه المقاطع(44) :

((اعلم ان التجارة محاولة الكسب بتنمية المال ،بشراء السلع بالرخص ،وبيعها بالغلاء ،أياما كانت السلعة من دقيق أو زرع أو قماش . وذلك القدر النامي يسمى ربحا)) . ص 703

ثم يقول بخصوص هذا الربح الذى هو مصدر تنمية رأس المال ما يلي :

((وهذا الربح بالنسبة الى أصل المال نزر يسير ، لان المال اذ كان كثيرا عظم الربح ،لان القليل في الكثير كثير . ثم لابد في محاولة هذه التنمية الذى هو الربح من حصول هذا المال بأيدى الباعة في شراء البضائع وبيعها ،ومعاملتهم في تقاضي أثمانها ... فيعاني التاجر من ذلك أحوالا صعبة . ولا يكاد يحصل على ذلك التافه من الربح الا بعظم العناء ،المشقة أولا يحصل ،أو يتلاشى رأس ماله)) . ص 704

ويرى ابن خلدون ان انعدام الربح يفقد التاجر القدرة على تنمية رأس ماله ،ويعرض السوق لحالة الكساد ،فتتدهور حالة معيشة التجار والاقتصاد :

((فيفقدون النماء في أموالهم أو يجدونه على قلة ويعودون بالانفاق على رؤوس أموالهم، وتفسد أحوالهم ويصيرون الى الفقر والخصاصة . ويتبع ذلك فساد حال المحترفين أيضا بالطحن والخبز ،وسائر ما يتعلق بالزراعة من الحرف من لدن زراعته الى صيرورته مأكولا)) . ص 710

---

44 ـ المرجع السابق ص 703 و 704 و 710 وفق ما تم عليه التأشير في النص .

.../...

وهكذا فان السلع كموضوع للتبادل رأس مال ،لانها قيمة تمكن من تحصيل الربح ، الذى ينتج عن الشراء بالرخص والبيع بالغلاء . ويتحمل التاجر في ذلك أتعابا مختلفة من التخزين ،والنقل ،وتحمل الاخطار. وهي عمل انساني واضح ،بحيث يكون من الجور تصور التجارة مجرد مبادلة سلعة بسلعة غير متكافئتي السعر. وانما يوجد بين الشراء والبيع عمل من الاعمال التي سبق ذكر بعضها : ولا يكاد يحصل التاجر (على ذلك التافه من الربح الا بعظم العناء والشقاء) .

وهذا العمل هو الذى يؤدى اذن الى خلق القيمة الاضافية التي هي الربح . وهو يعبر عن الزيادة في قيمة السلعة المباعة ($س_1$) عن قيمة السلعة المشتراة (س) تبعا لهذه الصيغة الجبرية التي نقدمها فيما يلي والتي تكون فيها (ر) دالة عن الربح :

$$س_1 = س + ر$$

اذن $س_1 > س$ بقيمة هي ر

وبما ان التجارة هي مبادلات للسلع بالنقود فان قيمة ($س_1$) المباعة تفترض كمية نقدية متحصلة ($ن_1$) وان قيمة (س) المشتراة تفترض أيضا كمية نقدية مدفوعة (ن) فيمكن اذن صياغة المعادلة السابقة على النحو التالي :

$$ن_1 = ن + ر$$

$ن_1$ أكبر من ن بكمية نقدية تساوى الربح المحقق (ر) أفلا نكون بهذا التحليل المنطقي لفكرة ابن خلدون عن تحقيق الربح التجارى قد انتهينا الى نفس النتيجة التي انتهى اليها كارل ماركس بخصوص صيغة تحول رأس المال من رأس مال نقدى الى رأس مال سلعي فالى رأس مال نقدى أكبر :

.../...

$$ن ——— س ——— ن_1$$

بحيث $ن_1 > ن$

وفي مفهوم ابن خلدون ان الربح في التجارة رأس مال نقدى مثل السلعة . ولهذا فانه عندما يتكلم عن تنمية رأس المال - وهي فكرة أصيلة للتراكم - يستخدم كلمة (المال) في مدلول لرأس المال مرة وفي مدلول للربح مرة أخرى . ونجد هذا الاستخدام المشترك واضحا كثيرا في النص الثاني من النصوص المعروضة أخيرا . ويعلق على الربح أهميـــة خاصة في تنمية رأس المال . لانه كلما حقق التجار ربحا في نشاطهم ،كلما تشجعوا أكثر في العمل ،وتوسعوا في شراء السلع . وهي عملية تحويل للربح الى رأس المال أو عملية توظيف له في الاستثمار . اما اذا انعدم هذا الربح فلا يلبث الكساد أن يعم الاسواق . لان رأس المال التجارى يقف عن النمو ، بسبب أحجام التجار عن المزيد من شـــراء السلع . وقد يعود التجار على رؤوس أموالهم ،لينفقوا منهـا ،ويحدث بها تدهور شديد . وهذا الركود لا يبقى حبيس القطاع التجارى فقط ،وانما سيمتـد الى القطاعات الاخـرى فينال من الفلاحـة والصناعة ،ويتدهـور وضعهمـا الاقتصادى .

الفصـل الرابـــع

الخاتمـة النظريـة للقســم الاول

ان الفصول الثلاثة السابقة ـ قد استوجبت بعض الاستفسارات النظرية والتطبيقية فيما يتعلق بالمفهوم الذى يمكن الاخذ به فيما يتعلق برأس المال وعلاقته بالاستثمار. ومن الضرورى رفع هذا الغموض ،لان ذلك سيساعدنا على فهم أوضح للسياسات الاقتصادية التي ستكون محل البحث في القسم الثاني . وقد تحدثنا أيضا بصفة نظرية في تلك الفصول عن الفائض الاقتصادى كمصدر للاستثمار . ومن الضرورى أيضا تحديد وضعه باختصار في البلدان المتخلفة . وسنناقش النقطتين كما يلي :

المبحث الاول ـ هل يمكن قبول الحديث عن رأس المال في المفهوم العلمي أثناء التعرض الى مجتمعات ما قبل الرأسمالية ؟

المبحث الثاني ـ ما هي الحدود الفعلية للفائض الاقتصادى في البلدان المتخلفة ؟ وبما يكون تفسير عجزها عن تحقيق التراكم ؟ المقصود من هذا المبحث هو التمهيد لربط مفهوم الفائض الاقتصادى بالتنمية في البلدان المتخلفة كما سنتعرض لها في القسم الثاني .

المبحـــث الاول

المفهوم الفني والاجتماعـي لرأس المـال

كثيرا ما يقع الخلط ،في مفهوم رأس المال ،بين الرسملة والرأسمالية ، وقد يرجع السبب في ذلك الى اختلاف المفاهيم حول رأس المال . ونلاحظ هذا جيدا بين الفكر الرأسمالي والفكر الماركسي ،اللذين يعطي كل واحد منهما ،عند تعريف رأس المال ،

أهمية خاصة اما للجانب الفني ،كما عند الفكر الاول ،أو للجانب الاجتماعي كما عند الفكر الثاني .

فرأس المال عند المدرسة الرأسمالية هو وسيلة انتاج (مجموعة من الموارد غير المتجانسة) التي يستعين بها الانسان لخلق قيم جديدة . وهو تعريف فني يهتم بالعلاقة الوظيفية لرأس المال ،متجاهلا هنا الاطار الاجتماعي الذى يقع فيه الانتاج . وربما أيضا نلاحظ نفس الخطأ قد وقعت فيه النظرية الاشتراكية الشعبية Populiste التي أهملت التناقض الاجتماعي بين طبقة العمال الاجراء والطبقة المالكة لوسائل الانتاج (1) . فهذه العلاقة الاجتماعية في تعريف رأس المال هي التي حظيت باهتمام المدرسة الماركسية : بمعنى أن رأس المال هو القيمة التي تؤدى الى خلق فائض القيمة عن طريق استغلال العمال .

لكنه لايبدو منطقيا ،مع النظر الى هذا الاختلاف في تعريف رأس المال ،أن تعتبر أصله التاريخي قد بدأ مع ظهور الرأسمالية التي هي أسلوب انتاج محدد قائم على استغلال العمال الاجراء ،الذين لا يملكون الا قوة عملهم ،التي تخضع للعرض والطلب في السوق ،كمجرد سلعة من السلع المتعاقد عليها مع الرأسماليين المالكين لوسائل الانتاج ، الذين تمخضت عنهم الثورة الصناعية أواخر القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر (2) . ان الرأسمالية مرحلة تاريخية من تطور المجتمعات . وقد أخذ فيها رأس المال ،وخاصة رأس المال الصناعي ،أهمية خاصة من حيث الكم والنوع معا . لان الثورة الصناعية التي

1 - B.PORCHNEV: Essai d'économie politique du féodalisme Editions du progrés pge 294 à 299 .MOSCOU 1979.

2 - H.DOBB : Etudes sur le développement Du Capitalisme FRANCOIS Maspero .PARIS 1971.Page 13 à 18.

.../...

انتشرت في انجلترا ثم في أروبا ، بصفة عامة أثناء القرن الفارط ، وتوسعت بعد ذلك الى كثير من بقاع العالم ، وعلى الاخص الجزء الشمالي منه ، ان هذه الثورة كانت قد أبـــرزت بوضوح التقسيم الطبقي للمجتمع ، ودعمت أيما تدعيم مركز الطبقة المالكة لرأس المـــــال والمهيمنة ، بفضل قوتها ، على العلاقات الانتاجية والعلاقات الاجتماعية على العموم .

فرأس المال في هذا المجتمع تبلور بوضوح كعلاقة فنية ضمن عناصر الانتاج ، حـــتى اعتبرته المدرسة الكلاسيكية شرط التطور الذى لا غني عنه ، كما تبلور بشكل بارز ، أكثر من أى وقت مضى ، كعلاقة اجتماعية للانتاج بين المالكين لوسائل الانتاج من جهـــــــة والذين لا يملكون الا قوة هذا العمل المعروضة كسلعة للبيع مقابل أجر من جهة أخرى ، مما أدى الى فهم رأس المال في حدود العلاقة بين وسائل الانتاج والعمل الاجير الذى هو خاصة مميزة للنظام الرأسمالي . .

ان رأس المال لا يمكن ان يعني به الرأسمالية . فهو غير محصور بهذه المرحلــــــة التاريخية المحددة ، ولا يمكن أن يعبر في مفهومه عن هذا النظام الاقتصادى - ان وجوده ارتبط ارتباطا عضويا بوجود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج واستخدامها من طرف المالك في فرض سيطرته على المنتجين واستغلال الموارد الطبيعية من أجل الحصول على المنافع المادية لاشباع حاجات الانسان المتنوعة . فقد عرفت المجتمعات البدائية رأس المال كما عرفته ، بعد ذلك المجتمعات العبيدية ثم المجتمعات الاقطاعية . فهي اساليب انتـــاج متميزة عن بعضها البعض ومتميزة ، بطبيعة الحال ، عن أسلوب الانتاج الرأسمالي . ولكنها من ناحية رأس المال ، كلها مجتمعات مرسملة Capitalistique كما يذهب الى ذلك موريـــس دوب DOBB (3) ، مع الاختلاف والتفاوت الواضحين في درجة الرسملة .

3 - نفس المرجع السابق لموريس دوب ص 13 و 14 .

.../...

ان طبيعة ملكية وسائل الانتاج من جهة والعمل بصفة عامة من جهة أخرى همـــا القضيتان اللتان يجب أن تسترعيا اهتمام الباحثين في دراسة التطور التاريخي لرأس المال . لان المعتقد أن هذا التقسيم يفرضه واقع كون العمل قد تقلب وضعه الاجتماعي تقلبات كبيرة من العمل المستعبد الى العمل القن فالى العمل الاجير ،وتحـــددت بالتالي علاقات اجتماعية للانتاج مختلفة بين أسلوب انتاجي وأسلوب انتاجي آخر ..

1 - نمـو وسائـل الانتـاج :

يجوز القول بأن درجة تطور وسائل الانتاج - رأس المال الدائم بالتعبير الماركسي- كانت بسيطة نسبيا في العهود ما قبل الرأسمالية . واذا حدثت فيها بعض التطـورات ، كما لوحظ ذلك منذ حين ،الا أنها كانت غير ذات أهمية كبيرة . ويعود هذا كما سنرى الى ضعف معدل الاستثمار بسبب طبيعة أشكال توزيع واعادة توزيع الناتج السائدة والتي كانت لا تفيد هذا الاستثمار افادة كبيرة .

ان وسائل الانتاج في مجتمعات أساليب الانتاج البدائية والعبيدية والاقطاعية كانت على العموم متخلفة : قوى محركة متمثلة في الحيوانات المستأنسة ،مع استخدام الادوات الحديدية البسيطة في خدمة الارض ،ومباشرة نشاطات صناعية حرفية في المنازل . ولكـــن النشاط الاقتصادى المهيمن كان هو الزراعة . وكانت الارض هي العنصر الاساسي فـي الانتاج التي تقاس بها الثروة ويتحدد على أساسها المركز الاجتماعي للشخص . وكـــان المالك الذى يتحصل على كميات أكبر من الانتاج هو الذى يملك مساحات أوسع مـــن الاراضي . وهذا دليل عن ضعف درجة تطور أدوات العمل وتأخر فنون الانتاج الزراعي المطبقة . وقد كانت الارض ،باعتبارها بكرا ،هي التي تعين كثيرا بخصوبتها على تحقيـــق

.../...

انتاجية مرتفعة ،معوضة بذلك العجز في وسائل العمل الاخرى التي يعبر عنها ضعف نوعية العمل المبذول . ولهذا كان نظام الانتاج الفلاحي يعتمد على سياسة التوسع الافقي بدلا من التوسع الرأسي . وهو ما كان يدفع بالمالكين الى زيادة توسيع ملكياتهم العقارية . وكانت هذه العملية تمثل مجال استثمارهم الوحيد ،فنشأت ملكيات عملاقة Latifundia للاسياد في المجتمع العبيدى والمجتمع الاقطاعي . وكان يتم هذا التوسع في كثير من الاحيان ،تحت ظروف غير اقتصادية تسبب مأساة اجتماعية قاسية .

ان وسائل الانتاج كانت تتوسع كميا بهذا الشكل . فهو رأس مال دائم كان ينمو بسرعة في جانب واحد من جانبيه وهو موضوع العمل . اما الجانب الاخر له ،وهو أدوات العمل ، فكان نموه بطيئا جدا . وهو ما يفسر كون التطور النوعي لرأس المال كان ضعيفا .

ومن الطبيعي أن تكون أدوات العمل في المجتمعات البدائية والعبيدية والاقطاعية متخلفة نسبيا . لان العلاقات الانتاجية السائدة كانت تعرقل حركة اعادة الانتاج الموسع التي أخذت انطلاقة كبيرة في المجتمع الرأسمالي . ويبدو ذلك في نظام توزيع الناتج الذى كان يذهب فائضه (مصدر الاستثمار) في المجتمع العبيدى بكامله الى الاسياد المالكين . ونفس الملاحظة كان يتميز بها أيضا ،ولكنه بشكل أقل نسبيا ،أسلوب الانتاج الاقطاعي الذى كان يحدث فيه تملك L'appropriation الفائض في شكل اجبار المزارعين (الاقنان) على دفع الريع للمالكين الاقطاعيين . وهذا الريع الذى هو علاقة اجتماعية لهيمنة الاقطاعي على المنتج المباشر ،وبالتالي تعبير سياسي واقتصادى للملكية العقارية ، هذا الريع كان قد أخذ ثلاثة أشكال مختلفة هي : شكل سخرة العمل La corvée في أرض الدومين وبناء القصور والطرق ،وشكل الدفع العيني لجزء من المنتجات التي انتجها

.../...

المزارعون في الاراضي المقتطعة لهم ،وشكل الدفع النقدى من قيمة كميات انتاجهم (4).
ويعتبر في الغالب ،في كل شكل من الاشكال الثلاثة ،عن مرحلة تاريخية من تطور أسلوب الانتاج الاقطاعي ،بحيث كان الشكل الاول قد ساد المرحلة الاولى ،التي تمثل تركز الملكية الاقطاعية ،المعبر عنها في الحفاظ على مساحات شاسعة كدومين الاقطاعي ، وامتدت هذه المرحلة من القرن الثالث الى القرن الثامن الميلاديين . في حين كان الشكل الثاني يتمثل في انقسام الملكية الاقطاعية الى عدة وحدات زراعية صغيرة - مع تقلص مساحات الدومين - موزعة على الاقنان . وكانت الفترة ما بين القرنين التاسع والثاني عشر متميزة بهذه السياسة . أما الشكل الثالث فكان معبرا عن اتجاه المزارعين نحو مزيد من الانفصال عن الاقطاعيين . وساعد على ذلك نمو المدن ،وترعرع الصناعات الحرفية ،وانتشار استخدام النقود (5).

ان تملك فائض الناتج (في الزراعة والصناعات الحرفية التي تدفع للاقطاعيين حقوقا ورسوما) كان تملكا كليا في أسلوب الانتاج العبيدى . لان العمل كان ملكا كاملا للاسياد الذين يتكفلون باغاثتهم بالحد الضرورى للحياة من المواد الاستهلاكية. بينما كان تملكا جزئيا (أكبر جزء) في اسلوب الانتاج الاقطاعي . لان المنتجين المباشرين كانوا يحجزون من ناتجهم السنوى ،بعد دفع الريع ،الذى كانت كميته محددة ، جزءا منه كفائض فعلي عن استهلاكهم واستهلاك أفراد عائلاتهم . وكان هذا الغائض في الحقيقة يسمح لهم بالاستثمار وتنمية قدرتهم على تطوير وسائل انتاجهم الشخصية .

M.DOBB et P.SWEEZY:du féodalisme au capitalisme FM/petite collection Paris I9274 V.I.Page I9 à 44.PARIS I977.

5 - نفس المرجع السابق RODNEY HILTON ص 161 الى 163 من كتاب (من الاقطاعية الى الرأسمالية) .

.../...

ان تملك فائض الناتج هذا من طرف الطبقة الارستقراطية كان لا يفيد الاستثمار في شيء ،اللهم الا في شراء أراض جديدة . ومن ثمة فقد كان تراكم رأس المال النوعي ضعيفا . لاننا نعلم جيدا بأن انفاق هذا الفائض كان يتم على أوجه الاستهلاك المختلفة وأبرزها مظاهر الابهة والعظمة الاجتماعية .

وفي الواقع أنه رغم استخدام النقود ،في المجتمع ما قبل الرأسمالية ،الا أن وظيفتها كانت لتسهيل التبادل بين السلع . وكان الهدف العام من هذا التبادل هو الاستهلاك . ولهذا كان اقبال طبقة الاسياد على طلب النقود في شكل ريع من طرف المزارعين ، أو في شكل ضرائب المرور في الطرق والجسور وضرائب الشحن والتفريغ من طرف التجار ، أو في شكل كراء وحقوق السوق اللتين يدفعهما الحرفيون أو في شكل مبيعات الدومين كانت هذه النقود المتأتية من مختلف هذه المصادر لا يفكر الاقطاعيون أن يستخدموها الا على أوجه استهلاكية أو كرأس مال ربوى يتمثل في التسليفات بأجل وعلى أساس التسديد بقيمة أعلى من مبلغ التسليف وربما بقيم مضاعفة . ولا شك أن أساس رأس المال الربوى هو هذه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج كشرط موضوعي للعمل وكشكل مادى لرأس المال .

ان الشكل الربوى لرأس المال كان قد طبقه الاقطاعيون والتجار بهدف احكام الهيمنة على المزارعين والحرفيين ،ويمثل الصورة الاولية للتراكم النقدى . ولكن ازدهار التجارة ابتداءا من القرن الثاني عشر ،وبصفة خاصة منذ القرن الرابع عشر فتح الباب واسعا لظهور رأس المال التجارى ،المتكون من الارباح المحققة من بيع السلع بقيم نقدية أعلى من القيم النقدية المدفوعة للمنتجين . ويتمثل الطرف الاخير في علاقة التبادل هذه اما في المزارعين ،واما في الاقطاعيين ،واما في الحرفيين وهكذا يتحقق تراكم رأس المال

.../...

التجارى عن طريق قانون التبادل غير المتكافي(6) . وهذا باستخدام التجارة الداخلية والتجارة الخارجية ،خصوصا هذه الاخيرة التي نشأ حولها فكر اقتصادى هام هو الفكر التجارى Le Mercantilisme الذى اعتبر التجارة الخارجية مصدرا التراكم ، الذى يتحقق للامة عن طريق تحقيق فائض في الميزان التجارى أو ميزان المعليات الجارية . وهو فائض يعبر في الحقيقة عن استغلال تفاوت تكاليف الانتاج بين البلدان الذى يعكس مفعول قانون التبادل غير المتكافي".

ان تراكم رأس المال النقدى ،الذى شجعه انفصال الريف عن المدينة ،كان تراكما قد تم لفائدة الطبقة البرجوازية المتركزة في المدن . وهو تراكم البرجوازية الاولية L'accumulation de la bourgecisie primitive كما عبر عنه موريس دوب(7) . ويمثل من الناحية الاجتماعية بروز طبقة اقتصادية صاعدة ومغامرة تلهث وراء الربح النقدى ،ومن الناحية الاقتصادية تحول النقود من كميات أصغر الى نقود من كميات أكبر دون المرور بالانتاج : بمعنى أن رأس المال النقدى هو فقط مجرد رأس مال تجارى .

ان هذا الانفصال في رأس المال النقدى عن الانتاج من شأنه اضعاف قدرة تطور القوى الانتاجية ،وبالدرجة الاولى أدوات العمل . لان الفائض المحتمل تحقيقه في دورات الانتاج في الزراعة أو الصناعة سرعان ما يخرج من الجهاز الانتاجي ليتملكه التجار تحت تأثير قانون التبادل غير المتكافي" . وهذا رغم تجمعات الحرفيين في المدن ،في شكل مجموعات منتجة متنوعة بتنوع السلع ، لغرض نوع من الاحتكار في الانتاج ومواجهة ضغط استغلال طبقة التجار.

---

6 ـ المرجع السابق لبورشنيف B.PORCHNEV ص182 - 186

7 ـ المرجع السابق لدوب حول دراسات عن تطور الرأسمالية ص99 .

.../...

لقد سلك هؤلاء الاخيرون ،من أجل السيطرة على الانتاج طمعا في مزيد من الربح النقدى ،سلكوا مسلكين : أحدهما ثورى هو مباشرة الانتاج والتسويق وفق قواعد رأسمالية، بمعنى تنظيم الانتاج على أساس استخدام الايدى العاملة الاجيرة ومن أجل السوق ، وخارجا على نظام التجمعات Les Guildes وثانيهما غير ثورى ،وشكل عقبة في اقامة انتاج رأسمالي صحيح ، هو الهيمنة على الانتاج بواسطة علاقات التبعية التجارية المختلفة مثل التموين والتمويل مقابل شروط احتكار التسويق (8). ويعبر المسلكان عن ميل نحو تحول رأس المال التجارى الى رأس مال انتاجي . وكما تمثلت هذه العملية في الصناعة تمثلت أيضا في الزراعة . لان بعض التجار في انجلترا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر تمكنوا من شراء أراضي من لدى الاقطاعيين الذين كانوا لهم مدينين بالنقود . وتكررت العملية بعد ذلك حتى بلغت أوجها في القرن الثامن عشر فيما كان يعرف بحركة السياج Le mouvement de l'enclosure.وكانت عملية تحول رأس المال التجارى الى رأس مال انتاجي قد تمت هكذا أيضا الى حد ما في بعض البلدان .عن طريق الدولة التي ملكت الاشخاص الاراضي ،بعد الاستيلاء عليها (أو شرائها) كما حدث في ثورة الميجي باليابان ،في الفترة من القرن السابع عشر الى القرن التاسععشر ،وفي الولايات المتحدة الامريكية في القرن الثامن عشر ،وفي روسيا القيصرية في القرن التاسع عشر ،مع العلم دائما بأن ليس من الضرورى أن عملية بيع الدولة هذه للاراضي قد تمت دائما لفائدة رأس المال التجارى ،وانما استفاد منها أيضا التجار ،لانهم أقدر من غيرهم على الشراء وأكثر حماسا لامتلاك الاراضي وخدمتها بواسطة العمال الاجراء . وبفعل هذا التحول

8 ـ نفس المرجع السابق لدوب ص 135 .

.../...

في رأس المال التجارى ،الذى غالبا ما حدث تحت ضغط الديون الواقعة على كاهل ملاك الارض ولفائدة البرجوازية في المدينة ،تكونت طبقة زراعية متوسطة خصوصا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ،تطبق في نظام انتاجها علاقات انتاجية رأسمالية(9). وهكذا أدى تطور وسائل الانتاج ،كرأس مال دائم وكشرط موضوعي للعمل ،في اطار الملكية الخاصة الى تطور علاقتها بالعمل الذى برز في السوق كعمل أجير لقوته وكشرط ذاتي للانتاج وبالتالي كرأس مال متغير ..

ان هذا التحول في رأس المال النقدى ،من رأس مال تجارى الى رأس مال انتاجي ، كان مقدمة أولى لسيادة العلاقات الانتاجية الرأسمالية . ولا يعني ذلك كما ذهب بول سويزى P.M.SWEEZY ،أن رأس المال التجارى هو الذى قوض النظام الاقطاعي ،وأحدث في هيكله التفكك المعروف الى وحدات زراعية صغيرة ،لم يعد يربطها بالاقطاعي الا ما تدفعه له من النقود في شكل ريع . وفي نظر هذا الاقتصادى أن هذه العوامل الخارجية - ازدهار التجارة وانتشار استخدام النقود - كانت هي الرئيسية في تقويض أركان اسلوب الانتاج الاقطاعي . وهذا التحليل في رأى موريس دوب M.DOBB غير صحيح . ويشاركه في ذلك الاستاذ الياباني كوها شيرو تاكا هاشي K.TAKAHASHI.فالصحيح عندهما هو أن العوامل التي أدت الى تفكيك النظام الانتاجي الاقطاعي ،وعجلت بالتحول نحو أسلوب الانتاج الرأسمالي عوامل داخلية تمثلت في احتداد التناقض بين طبقة الاقطاعيين وطبقة الاقنان حول تملك L'appropriation فائض الناتج ،مما جعل الكثير من المزارعين يهربون الى المدن عازفين عن خدمة الاراضي . هذا من جهة ، ثم من جهة

9 - المرجع السابق ص 199 .

-10 M.DOBB et P.M.SWEEZY :du Féodalisme au capitalisme page 52 à 57 et 87 à 88.

.../...

أخرى في التناقض بين الانتاج من أجل الاستعمال والانتاج من أجل السوق ،عكس التشخيص الذى يقدمه سويزى وهو تناقض بين ظاهرة النقود وظاهرة المنتوج المبني(10).

2 - نمو قوة العمل :

انه رغم ما اكتسبته النقود ،في المرحلة قبل الرأسمالية الصناعية ،من صفة التراكم ، لتحقيق الارباح التجارية ،بعد أن كانت مجرد وسيلة للتبادل ،ورغم ضغفة التحول الى رأس المال الانتاجي الذى بدأ مجاله في الاتساع الا أن التراكم هو تراكم غير كامل. وبقيت تحولات رأس المال تحولات نقدية من كمية أصغر من النقود الى كمية أكبر عن طريق التجارة.ويعود ذلك الى أن العلاقات الاجتماعية للانتاج التي ما زالت بعد مهيمنة هي العلاقات الاقطاعية : بحيث أن توزيع الناتج الاجتماعي هو توزيع تحت تأثير عوامل غير اقتصادية Extra économique عوامل شخصية أو سياسية لا تمت بصلة الى قوانين السوق . فالريع مثلا الذى هو قانون أساسي للاقطاعية كانت كميته تتحدد على أساس جزافي وشخصي ، من موقع الهيمنة الاجتماعية للاقطاعي ..

ان تراكم رأس المال أصبح تراكما كاملا بعد الثورة الصناعية عندما اكتمل تحول رأس المال من رأس مال نقدى الى رأس مال انتاجي ،أواخر القرن الثامن عشر ،وبداية القرن التاسع عشر ،وعندما تحول رأس المال النقدى بقوة نحو المدن آتيا من الارياف (المزارعون المتوسطون والاقطاعيون) أو من التجار فاستثمر في الاختراعات الصناعية أو في الانتاج الصناعي . مع التأكيد بأن عمليات بيع الاراضي من طرف المزارعين الاثرياء الذين كانوا أيضا يباشرون الصناعات الحرفية ومن طرف الاقطاعيين كانت دفعا قويا

10 - M.DOBB:Etudes sur le développement du capitalisme page 295 à 305

.../...

للتصنيع في المدن من ناحية انشاء وحدات صناعية جديدة ،وهو توسع صناعي أفقي ، ومن ناحية الاختراعات الجديدة ،بتحسين أدوات العمل التي جاء كثير من مخترعيها من هذا الوسط ،وهو توسع صناعي رأسي(11) . وهذا التحول في رأس المال النقدى الزراعي والتجارى الى رأس مال صناعي قد خلف قاعدة واسعة من وسائل الانتاج ،وخاصة فيها أدوات العمل ،كما مكن أيضا من خلق عدد كبير من الوحدات الانتاجية الصناعية التي تستخدم أعدادا متزايدة من الايدى العاملة الاجيرة . وقد قامت على أساس هذا النظام الاقتصادى الجديد علاقات انتاجية جديدة هي العلاقات الانتاجية الرأسمالية التي تتميز بهيمنة طبقة رأسمالية تملك وسائل الانتاج على طبقة عاملة تملك قوة عملها ، التي تعرضها في السوق كمجرد سلعة خاضعة للتعاقد الحر ..

ان الرأسمالية اذن مرحلة تاريخية تعبر عن أسلوب انتاجي محدد ، يتميز بوضع طبقي معين هو وجود طبقة مسيطرة على رأس المال ،الذى هو في الغالب رأس مال صناعي ،في مواجهة طبقة من العمال الاجيرين ،الذين يملكون عملهم ملكية كاملة ،ويعرضون قوته في السوق للطبقة الاولى كواحدة من السلع الخاضعة للعرض والطلب : فهو نظام للانتاج قد قام على أنقاض النظام الاقطاعي . وهو لم يظهر طفرة واحدة ولكنه في خضم التناقضات التي تقلب فيها هذا الاخير والتي احتدت مع ظهور المدن ،وازدهار المتاجرة ورواج استخدام النقود كما رأينا ذلك سابقا . وقد حدث عبر هذه الفترات التاريخية ما يسمى بالتراكم الاولي للرأسمالية .

---

11 - Etudes sur le développement du capitalisme Page 295 à 305.

ان الرأسمالية علاقة اجتماعية مثل الاقطاعية ومثل العبيدية تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . ولكن طبيعة العلاقة الاجتماعية للانتاج في كل حالة من الحالات الثلاث تختلف ، فهي في هذه الاخيرة تتميز بوجود طبقة الاسياد التي تملك ملكية كاملة وسائل الانتاج والعمل (العبيد) معا ،على خلاف الاقطاعية حيث ملكية طبقة الاقطاعيين لوسائل الانتاج والعمل غير كاملة ،لانه اذا كانت هذه الطبقة تملك الارض ملكية كاملة فان حق ملكيتها غير كاملة على المزارعين (الاقنان) الذين يملكون جزءا من قوة عملهم ويملكون أيضا أدوات عملهم . اما في الرأسمالية فان ملكية جميع وسائل الانتاج ملكية خاصة لطبقة الرأسماليين ،بينما ملكية العمل هي ملكية كاملة لطبقة العمال . ومن الواضح في مختلف هذه الحالات أن تملك فائض الناتج (العمل الاضافي) هو مباشر في الحالة الاولى والحالة الثالثة ،وبالتالي تملك كامل ،في حين أنه غير مباشر في الحالة الثانية . كما أنه أيضا تملك عيني في الحالتين الاولى والثانية يغلب عليه طابع التخصيص الاستهلاكي ، ونقدى في الحالة الثالثة يتميز باعادة استخدامه في الانتاج الموسع .

ان الرأسمالية كعلاقة اجتماعية لا تعني الرسملة كمجموعة وسائل انتاج تشكل جزءا من رأس المال ويستخدمها المالكون الخاصون في استغلال المنتجين . فهي علاقة اجتماعية للانتاج قديمة وموجودة قبل ظهور النظام الرأسمالي رغم تفاوت درجة تطور القوى الانتاجية بين المرحلتين التاريخيتين . وهذا التميز لا يعني ان مفهوم رأس المال هو مجرد وسائل انتاج وعلاقة فنية بحتة . بل هو أيضا علاقة اجتماعية لشكل معين للملكية في مختلف مراحل تطور المجتمع ،بما يتبعها من أشكال توزيع الناتج الاجتماعي . ولكن رأس المال ليس نظاما اجتماعيا . لان الذى يحدد هذا النظام ليس هو رأس المال وانما الوضع الطبقي للمجتمع .

.../...

3 ـ المفهوم المعتمد لرأس المال :

وعليه فان مفهوم رأس المال لا ينبغي أن يرتبط بالرأسمالية ،كأسلوب من أساليب الانتاج . فهو أقدم تاريخيا من هذه الاخيرة . ويمكن تبين ذلك حتى في افكار ماركس نفسه ،حيث يقول في هذا المقطع من كتابه رأس المال ما يلي : ((حين ندرس رأس المال تاريخيا ،في أصوله ،نراه ،في كل مكان ،يضع ذاته ازاء الملكية العقارية في شكل نقد ، أما كثروة نقدية ،واما كرأس مال تجارى ،ورأس مال ربوى Usuraire (12) .

وربما الشرط الذى يجوز استخلاصه من عبارات ماركس هذه هي ربط رأس المال بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج . واعتبر اقتران النقود بها ،كشكل خاص للقيمة ،الوجه الاول لظهور رأس المال . وقد برز هذا النقد قديما قبل أن تتطور تجارة السلع، ووقع به التعامل بين الاشخاص في شكل تسليفات نقدية قائمة على المزايدة وتحقيق الغائض النقدى . وقد عرفت هذه العملية بالربا L'Usure. وسمي هذا النقد برأس المال الربوى . لانه كميات من النقود الخاصة يدفعها شخص لشخص آخر على أمل استردادها، بعد مدة ، بغائض نقدى . وهي اذن عملية مبادلة نقد بنقد أكبر (ن $<$ ن$_1$) من غير حاجة الى السلعة كوسيط . وهذا الفائض هو فائض قيمة تحقق نتيجة استغلال المالك الغني (السيد أو الاقطاعي) للمنتج الفقير الذى كثيرا ما يكون هو المزارع . وقد حرمت الفلسفات الاخلاقية هذا النوع من المعاملات الاقتصادية لما تتضمنه من الجور والظلم . .

وما دام رأس المال هو قيمة تولد قيمة اضافية عن طريق استغلال المنتجين فان مفهومه لا يجب أن يرتبط بمرحلة تاريخ النظام الرأسمالي . وقد تطور ،بدون شك ،شكله وحجمه تبعا للتطور الذى خضعت له القوى الانتاجية . كما لا يمكن في المجتمعات

12 ـ كارل ماركس: رأس المال ترجمة محمد عيتاني الجزء الاول الفصل الرابع ص199 .

.../...

البدائية أو العبيدية أو الاقطاعية أن نعتبر الشكل الوحيد لرأس المال هو الشكل النقدى . لان وجود الملكيات الخاصة في هذه المجتمعات يفترض قيام ظاهرة الاستغلال القائمة على النظام الطبقي ، ويفترض وجود طبقة مالكة تزداد ثروتها ، عن طريق استخدام القيمة التي تملكها ، على حساب طبقة أخرى من المنتجين أو المستخدمين . وهذه القيمة تمثلت بصفة خاصة في المجتمعات ما قبل الرأسمالية في مختلف وسائل الانتاج ، بما فيها الارض ، التي كانت تحقق لاصحابها ثروة هائلة من وسائل العيش أو من النقود . وكانت هذه الثروة تتحقق في داخل الارض التي يستغل فيها مالكوها العبيد والاقنان ، كما كان المالكون الكبار يقومون أيضا بتطبيق نظام الربا على المدينين من المالكين الصغار ، الذين كثيرا ما يعجزون عن دفع الديون فتصادر أراضيهم لفائدتهم .

وعليه فكما تعتبر النقود الربوية رأس مال فان وسائل الانتاج المختلفة قيمة يعيد المالكون استخدامها لخلق قيمة جديدة اكبر من الاولى عن طريق استغلال المنتجين . فهذه الوسائل يمكن اعتبارها اذن رأس مال . وزيادة على كل هذا فان هذا المفهوم يؤكد الطابع الغني والطابع الاجتماعي لرأس المال كعلاقة استغلالية . لان شكل توزيع تلك القيمة الاضافية هي التي تعبر عن هذه العلاقة الاجتماعية وعن طابعها الاستغلالي . وقد لعبت هذه القيمة الاضافية ، في سير اعادة الانتاج ، دورا ضعيفا جدا ، في المجتمعات ما قبل الرسمالية كمصدر للتراكم . وكانت توجه أكثر فأكثر الى الاستهلاك ومظاهر الابهة . ولعل الجانب البارز عندئذ في استخدامها من أجل تكوين الثروة هو العمليات الربوية . وهو ما يرجح أنه دفع ماركس الى اعتبار رأس المال الربوى أقدم شكل نقدى لرأس المال ، الذى كان يحقق منه المالكون العقاريون قيما نقدية اضافية استغلالية .

المبحـث الثانـي

حدود الفائض الاقتصادى في البلدان المتخلفة

ان ربط رأس المال بالدخول الاضافية التي يحققها ،والتي يعبرعنها كارل ماركس بفائض القيمة ،يعبرعن تحول كمي وكيفي فيه : من كمية نقدية الى كمية نقدية أكبر في رأس المال الربوى (ن ـــ ن$_1$) بحيث ن$_1$ > ن) ومن كمية نقدية الى كمية من السلع التجارية والى كمية نقدية أكبر (ن ـــ ست ـــ ن^1 بحيث ن$^1_1$ > ن) في رأس المال التجارى ،وكذلك من كمية نقدية الى كمية من السلع الانتاجية المتمثلة في وسائل الانتاج والعمل ،والى كمية من السلع التجارية ثم الى كمية أكبر من النقود (ن ـــ س$_ن$ ـــ س ـــ ن$_1$ بحيث ن$_1$ > ن) في رأس المال الانتاجي .

ان هذه الانواع الثلاثة من التحولات هي أنواع استخدام الفائض الاقتصادى من أجل تراكم رأس المال . ويعبر كل نوع منها عن مرحلة من مراحل تطور القوى الانتاجية والعلاقات الانتاجية . وقد بلغ هذا التطور الان مستوى جعل رأس المال مرتبطا ارتباطا كاملا بالانتاج ،بحيث أصبح رأس المال الانتاجي هو المهيمن على النشاط الاقتصـادى في المجتمع ،حتى بالنسبة للمجتمعات المتخلفة ،التي لا نزال نجد فيها مظاهر رأس المال الربوى قائمة ،في جيوب منزوية من اقتصادها الفلاحي ،أو نجد مظاهر رأس المال التجارى بارزة بشكل واضح في النشاط الاقتصادى العام .

ولا شك ان تعريف التراكم اذن بأنه تحويل لجزء من الدخل القومي الى موارد انتاجية ثابتة وموارد انتاجية دائرة هو تعريف يتواكب مع التطور السالف في القوى الانتاجيـة . وهذا التعريف هو الذى يركز عليه كارل ماركس ،في انتقاده لآدم اسميث A.SMITH

.../...

وريكاردو D.RICARDO اللذين يتصوران التراكم هو في مخصص استهلاك العمال من الناتج الصافي ،بينما الصحيح هو الذى يمثله التوسع في رأس المال الدائم ورأس المال المتغير(13) ، كما تعرضنا الى ذلك في الفصل الثالث .

1 - استنزاف فوائض البلدان المتخلفة :

لقد اهتم رجال الاقتصاد المهتمون بأمور التنمية بموضوع الفائض اهتماما ملحوظا . ويعود ذلك ،كما نعرف الى دوره في التراكم . وقد انصب هذا الاهتمام ،منذ فجر القرن العشرين ،على البلدان المتخلفة . لان الرسمالية التنافسية التي سادت القرن التاسع عشر في البلدان الاروبية ،بصفة خاصة ،التي عاشت حركة صناعية نشيطة ،بدأت تشهد اتجاه معدل الربح فيها نحو الانخفاض . وقد ترتب عن ذلك ترك بعض الوحدات الصناعية لحلبة الانتاج ،لان متوسط السعر أصبح غير موافق كي تستمر في هذا الانتاج . وحدث بفعل ذلك تركيز رأس المال لدى الوحدات الصناعية الاقوى ،والتي أصبحت تفرض على السوق علاقات احتكارية . وهو نظام جديد للانتاج راح يتوسع نحو مختلف القطاعات والفروع ، لتنشأ فيها وحدات احتكارية قيادية تتميز بالتركز الكثيف لرأس المال والقدرة على التحكم في الاسعار التي تحد من انخفاض معدل الارباح . وهي أيضا وحدات احتكارية راحت تتوسع جغرافيا نحو البلدان المتخلفة ،التي تتميز بأن مستوى تطور القوى الانتاجية فيها ضعيف ،والتي توجد فيها فرص تحقيق معدلات عالية من الارباح . انها الامبريالية بالمعنى المعروف للرأسمالية ،التي تعمد ،في نهاية المطاف ،الى تصدير رأس المال الى البلدان المتخلفة لتحقيق فائض أكبر . .

13 - المرجع السابق لماركس الجزء الثالث الفصل 24 ص 842 و 843 والفصل 25 ص 885 الى 935 .

.../...

ان الهدف من هذا التصدير هو البحث عن الربح الرأسمالي بعد أن مال معدلــه نحو الانخفاض في البلدان الام ، خصوصا ونحن نعرف أن التراكم في هذه البلدان قد بلغ مستوى عال من الارتفاع ،وصار معدل التركيب العضوى لرأس المال (نسبة استخدام التجهيزات الى العمل) واضح القوة والاتساع . وهي أوضاع أدت من جهة الى تعميـــق التناقض الطبقي ،وتعميق الفصل بين وسائل الانتاج والعمل ،مع افراز قاعدة واسعة من جيش العمال الاجراء ،بعد القضاء على الجيوب المنزوية الباقية من أساليب الانتاج قبــل الرأسمالية في الفلاحة التقليدية أو الصناعة الحرفية ،ومن جهة أخرى الى خلق أزمة الزيادة في العرض عن الطلب الذى فرض البحث عن الاسواق في الخارج لتفادى انخفاض الارباح . وهكذا صارت عملية تصدير رأس المال هي عملية يحفزها حرص أصحابه على الحفاظ على الارباح المالية أو تحقيق المزيد فيها . وهو تراكم نقدى معروف . .

ان هذا التصدير لرأس المال لم يؤد في البلدان المتخلفة الى تطوير جهازهـــا الانتاجي الا بقدر ما يسمح له بزيادة ارباحه التجارية . فلم يحدث تطوير يفيد التنميـة في هذه البلدان المتخلفة . وانما اتجه رأس المال الوارد من الخارج نحو فروع الانتاج التجارية مثل : الصناعة الاستخراجية أو الزراعة الصناعية . وتمثل المواد المستخرجة مـن هذه الفروع سلعا لرأس المال الاحتكارى (شركات وطنية أو متعددة الجنسيات) تحقق من ورائها أرباحا نقدية كبيرة . لانها من جهة تحصل على الموارد الطبيعية (الاراضي أو المناجم) بشروط تفضيلية ،ومن جهة أخرى تستغل العمل بأبخس الاجور، وهو وضـــع تذكرنا قواعد تنظيمه وطبيعة علاقاته الاقتصادية بنظام الرأسمالية التجارية في مراحلــه المتطورة ،في القرنين السادس عشر والسابع عشر ،عندما كسر رأس المال التجارى جدار قطاع الانتاج ليهيمن عليه ويستغل العمل العائلي والفردى المبذول فيه .

.../...

ان هذه الظاهرة البارزة في اقتصاد البلدان المتخلفة جعلت هذه الاخيرة تحت الهيمنة الكاملة لرأس مال البلدان المصنعة . وخلق فيها حالة تبعية مطلقة . لان نظام تسيير الانتاج فيها بحد ذاته ،والقرارات التي تتخذ في الوحدات الانتاجية وكذلك الاشخاص الذين يتولون دواليب التسيير تتميز كلها بصفة واحدة هي عدم مراعاة متطلبات التطور الاقتصادى والاجتماعي للبلدان المتخلفة التي صدر اليها رأس المال. بل ان الهدف الذى يقود ،في جميع الحالات ،سير العمل هو مصلحة المالكين لرأس المال في البلدان المصنعة . وهذا رغم الاشكال التي عرفها تطور رأس المال الاحتكارى من نظام الشركات الوطنية المركزية Les firmes Ethnocentriques الى نظام الشركات المتعددة التركز les firmes polycentriques فالى نظام الشركات الجيومركزية Les firmes Géocentriques حسب اصطلاحات الاقتصادى الامريكي السيد بيرلموتر .M.V.PERHMUTTER (14)

فالتراكم اذن بالبلدان المتخلفة لا يمكن تصوره في شكل تطوير لقوى التنمية الذاتية . لان رأس المال ،المتمثل في وسائل الانتاج ،والمتمركز في قطاع الصناعة الاستخراجية وقطاع الزراعة التجارية ،هو رأس مال استنزافي للفوائض الاقتصادية بهذه البلدان ،ويعتمد على استغلال العمل الاجير بشكل واسع وبأجور منخفضة . ويحقق أصحاب رأس المال من هذا النظام الانتاجي معدلات عالية من الارباح ،التي تتحول في معظمها الى البلد الام .

14 _ H.CLAUDE :les multinationales et l'impérialisme page I9à2I éditions sociales Paris.I978.

مع العلم بأن النوع الاول من الشركات يعني به التي يسير فروعها في البلدان المتخلفة مواطنون من البلد الام ،والنوع الثاني هي الشركات التي تأخذ في الاعتبار السياسة الاقتصادية للبلدان التي بها فروعها . أما النوع الثالث فهي الشركات التي تشارك فروعها في تحديد السياسة العامة رغم كون هذه الفروع موجودة في الخارج ..

.../...

لقد أدى رأس المال الاجنبي في البلدان المتخلفة الى انشاء طبقة غنية مرتبطة به . لان طبيعة النشاط الذى تباشره يفرض هذا الارتباط العضوى . وهو الزراعة والصناعة ،كالقطن مثلا الذى يصدر كمادة أولية لرأس المال الاحتكارى في الخارج ، الذى يمون بها مصانعه أو يعيد بيعها كسلعة تجارية ،والصناعات الخفيفة المتخلفة التي تنتج سلعا استهلاكية ،كالبسكويت ،أو سلعا انتاجية بسيطة ، كمواد البناء مثل المسامير أو الاجور وغيرهما . وفي الحالتين فان أصحاب رأس المال الوطنيين هم في الحقيقة مهيمن عليهم من طرف رأس المال الاحتكارى الاجنبي عن طريق نظام المعاملات الاقتصادية التي تحدث معه ،اما أماميا لانه هو الذى يشترى المواد الاولية ، ،أما خلفيا لانه هو الذى يمون أصحاب رأس المال الوطني بأدوات العمل أو بالمواد الوسيطية أو النصف المصنوعة أو المواد المساعدة . وهذه الطبقة الرأسمالية هي في الحقيقة طبقة مستغلة من طرف رأس المال الاحتكارى . ولكنها رغم ذلك متخلفة معه ،لانها مرتبطة به مصلحيا . . .

وتوجد طبقة رأسمالية أخرى في البلدان المتخلفة تختلف عن هذه الاخيرة - التي يمكن أن نعطيها اسم البرجوازية الطفيلية - هي الطبقة التي تجدها مندمجة مع رأس المال الاحتكارى أو الامبريالية . لان لها مساهمات مالية في الشركات الاحتكارية ،وتتلقى منها نصيبا من الارباح المحققة . ويتجلى هذا الوضع بصفة خاصة وواضحة في البلدان التي تخضع لانظمة سياسية رجعية ،حيث نظام الحكم قائم على العرق العائلي ،او النظام العشائرى ،أو الحكم الديكتاتورى . ويتصف نظام الحكم هذا بالفساد والرشوة وخيانة المصالح الوطنية من أجل المصالح الذاتية .

. . . / . . .

ان رأس المال ،سواء كان أجنبيا أو وطنيا مرتبطا به ،يحقق في البلدان المتخلفة فوائض اقتصادية كبيرة . ولكن هذه الفوائض ليست في الغالب من النوع الذى يسميــه شارل بيتلهايم الفائض المستخدم في التنمية داخل هذه البلدان . وانما هي رأس مال نقدى يمثل احد أشكال التراكم الذى تتميز به المجتمعات التجارية،لان توظيف هـذه الفوائض قلما يكون في شكل استثمارات انتاجية ،بل تودع في البنوك ،وخاصة منهـــا الخارجية ،لانها أضمن مكان للحصول على الفوائد من غير ضناء وبعيدا عن المغامـرة . ويعمد أيضا أصحاب هذه الفوائض الى توظيفها في نشاطات أخرى ذات الكسب التجارى مثل المحلات التجارية المختلفة والمباني السكنية بقصد التأجير . ويحدث أيضـــا أن رأس المال المستثمر في هذا النوع من النشاط الاقتصادى يكون ،في كثير من الحـالات ، خارج البلدان المتخلفة ،في أروبا أو امريكا الشمالية ،كما نشاهد ذلك في البلـــدان البترولية بالشرق الاوسط .

ان وجود هيكل جهاز انتاجي ضعيف التطور بصفة عامة في البلدان المتخلفة قــد سببه تحويل الفوائض الاقتصادية الفعلية الى البلدان المتطورة الصناعية من طرف شركات هذه البلدان الاخيرة في شكل الارباح المحققة عن الاستثمارات المباشرة في المجموعـــة الاولى من البلدان ، التي تدل احصاءات عام 1967 أن 7، 98٪ من الاستثمـــارات المباشرة في الدول العربية تملكها شركات عشر (10) دول صناعية ،وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية التي تملك وحدها 4، 50٪(15) . وهي في الغالب استثمارات في قطاع الصناعة الاستخراجية البترولية التي تحصل منها هذه الشركات على فوائض أخرى غير الارباح ،

15 ـ المرجع السابــق ص 124 .

.../...

ناتجة عن التقلبات التي تلحق قيمة عملة القياس التي هي الدولار . وقد نشرت منظمة الدول العربية المصدرة للبترول ،بخصوص ذلك ،بيانات رقمية أكدت بأن هذه الدول قد خسرت ،بسبب انخفاض قيمة الدولار ،عام 1978 قيمة 12 مليار من الدولارات (16) .

وهكذا يتم استنزاف الفوائض الاقتصادية للبلدان المتخلفة . ونرى أن الفوائض الاقتصادية التي تتحقق فيها ،والتي يمكن أن تشكل مصدرا معتبرا للتراكم لا تستفيد منها مجتمعاتها الا قليلا ،بل يتحول معظمها الى البلدان الرأسمالية تحت فعل التراكم الاولى بين بلدان رأسمالية متطورة وبلدان غير رأسمالية متخلفة .

2 - الاستغلال عن طريق التبادل غير المتكافىء :

وبسبب ضعف استخدام الفوائض المتاحة للتنمية ،في البلدان المتخلفة ،فان مشكلة التراكم أصبحت مطروحة بشكل عنيف . وهي مطروحة بالدرجة الاولى في ميدان الاستثمار الذى يمثل الجانب الاساسي والكبير في التراكم .

وفي الواقع انه اذا كان امتصاص الفوائض الاقتصادية الجارية ،من طرف البلدان الرأسمالية المصنعة ،يعد في الظاهر سببا رئيسيا في عجز البلدان المتخلفة عن احداث التراكم ،فان التدقيق في بحث الموضوع يؤدى الى أن التفسير الموضوعي لاشكالية هذا العجز هو أن امتصاص تلك الفوائض يعتبر نتيجة حتمية للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تهيمن على العلاقات الانتاجية في هذه المجتمعات الاخيرة .

وتتميز هذه العلاقات بقيام نظام طبقي دولي شبيه في شكله بالنظام الطبقي الاجتماعي ،بحيث اذا كان يميز هذا الاخير أنه توجد طبقة مالكة لوسائل الانتاج

16 - المرجع السابق ص 136

.../...

(رأس المال) هي الطبقة الرأسمالية ،وطبقة تملك فقط قوة عملها ،هي طبقة البروليتاريا ، فان ما يميز النظام الاول هو احتكار الدول المصنعة للتكنولوجية (رأس المال) بينما تملك الدول المتخلفة قوة عمل هائلة عبارة عن مخزون كبير من الايدى العاملة .

ان هذا الوضع يعبر ،في حد ذاته ،عن وضع اقتصادى متطور ،في المجموعة الاولى من الدول ،مقابل وضع اقتصادى متخلف في المجموعة الثانية . وهو تفاوت واضح في درجة تطور القوى الانتاجية . وترتب عنه أن الدول التي عرفت درجة عالية من التراكم ما زالت سائرة أيضا في تحقيق مزيد من هذا التراكم ،عن طريق الاستثمارات المتزايدة فيها ،فسي قطاع الانتاج الاول (قطاع سلع الانتاج) وفي مجالات البحث العلمي والاختراعات التي تفيد التنمية عن طريق تطوير تكنولوجية المجتمع . في حين نجد هذه الظاهرة خافتة في الدول المتخلفة الا فيما يحدث من الاستثمارات في قطاعي الصناعة الاستخراجية أو الصناعة الاستهلاكية أو الصناعات الوسيطة المعروفة بحدودها الضيقة فيما يتعلق بتأثيرها الايجابي على التراكم كما سبق . وهكذا نجد التراكم يولد التراكم في المجموعة الاولى من البلدان ،بينما يولد ضعفه وضعية اقتصادية متخلفة في المجموعة الثانية من البلدان . وهي حالة تذكرنا بالمقولة الماركسية أن فائض القيمة ،الذى يفترض وجود رأس المال قبلي ،يعيد انتاج الرأسمالي في الوقت الذى يعيد الاجر انتاج البروليتارى .

ان هيمنة البلدان الصناعية الرأسمالية على الاقتصاد العالمي هي في الحقيقة وضع يدل على تركيز كثيف لرؤوس الاموال بها . وهو تركيز ينسجم مع طبيعة النظام الاحتكارى للرأسمالية الذى قضى على النظام التنافسي ،منذ العشرينات الاخيرة من القرن التاسع عشر ،وأحدث ذلك في العلاقات الاجتماعية للانتاج نتيجتين احداهما هي تعميق

.../...

التناقض بين رأس المال والعمل ،برفع معدل التركيب العضوى لرأس المال ،وثانيهما هي الحد من تخفيض قيمة رأس المال La dévalorisation du capital التي كانت من مميـــزات النظام التنافسي . وهو نظام له في الرأسمالية الدور . المحرك للتقدم التقني الذى مـــن مميزاته تخفيض تكاليف انتاج رأس المال واحداث تطوير مستمر فيه (17) .

ومن نتائج هذا التركيز في رأس المال بالنسبة للبلدان المتخلفة نشوء الاحتكـــار والامبريالية . لان الانقسام الحالي للعالم الى دول المركز Le centre ودول الهـامش La périphérie وما يطبع هذا الانقسام من تفاوت في التنمية حسب سمير أمين ،أو تفاوت في التبادل حسب آرغيرى ايمانويل A.Emmanuel انما يعبر عن وضع متحرك استغلالي لاعادة انتاج رأس المال واعادة توزيعه . وقد ثبت أن هذا التوزيع مطبوع بظاهرة واضحة للاستغلال الدولي : استنزاف بلدان المركز لثروات بلدان الهامش بالاستحواذ الجشع على فوائضها الاقتصادية بمختلف الطرق الممكنة . وهي عملية انهاك فعلية لقدرة هـــذه الاخيرة على التنميـة الذاتية .

ومما سهل على بلدان المركز أن تستغل بلدان الهامش هو التراكم الاولى للرأسمالية . لان تفاوت أسلوب الانتاج بين المجموعتين من الدول يعكس في نفس الوقت تفاوت القوى الانتاجية والعلاقات الانتاجية . وتعبر هذه الاخيرة - كما هو معروف - عن قاعدة للانتاج تتضمن أشكالا محددة للملكية وللتوزيع أو بعبارة أخرى للعلاقات الاجتماعية للانتـــاج . وهي خاضعة لحصيلة واسعة من القيم السياسية ،والقانونية ،والدينية ،والثقافية ، بصفـــة عامة التي تحدد سلوك الشخص في المجتمع ومفهومه للحياة . وهذه الثقافات تتميز فـــي

17 - A.D.Magaline:Lutte de classes et dévalorisation du capital .F.MASPERO Paris I975.Page 120 à I60.

.../...

مجتمعات دول المركز بأن قيمة الاشياء عندها هي القيمة التبادلية la valeur d'échange وأن السلعة هي الخلية الاساسية للمجتمع . وهي ثقافة رأسمالية بحتة . بينما نجد هذه الثقافات في مجتمعات دول الهامش يهيمن عليها مفهوم أن قيمة الاشياء هي قيمة استعمالها la valeur d'usage وهي ثقافة تقليدية معروفة ،لا تقيم الحساب مثل الاولى لتكاليف الانتاج والبيع والربح وغيرها . وهذا التناقض بين الثقافتين سمح في اطار نظام التبادل بين المجموعتين من الدول باستغلال الاولى للثانية وحدوث ما سماه ايمانويل A.Emmanuel; بالتبادل غير المتكافىء .

غيرأن الذى يجب التنبيه اليه منذ اللحظة هوأن هذا التفاوت حتى وان ظهر في كون أسعار تصدير دول المركز مرتفعة دائما عن أسعار تصدير دول الهامش الا أن ذلك ليس الا مظهرا خارجيا لهذا التفاوت . أما جوهر القضية فهو يكمن في كميات العمل القليلة المبذولة في الاولى عند انتاج السلعة مقابل كميات أكبر من العمل المبذول في الثانية عند انتاج السلعة .وهو اختلاف يعود الى التفاوت في درجة تطور القوى الانتاجية بينهما . وهو ما من شأنه التأثير تأثيرا مباشرا على مستويات الاسعار في التبادل الدولي(18)

كما يؤثر ذلك أيضا ،في اطار نظام العلاقات الرأسمالية السائدة ،على كون الطبقة الرأسمالية في دول المركز تستغل طبقة العمال ،الاقل تكوينا وتدريبا ، في دول الهامش ،عن طريق طبقة عمالها الاعلى تكوينا وتدريبا والذين تعميهم عن هذا الاستغلال بما تبذله لهم من الاجور الاكثر ارتفاعا .

---

18 - Samir Amin:L'impérialisme et le développement inégal.Editions de Minuit Paris I970 Page I39 à I4I.

.../...

ويمكن توضيح فكرة الاستغلال هذه،التي تأخذ مصدرها من التفاوت في كميات العمل المبذولة ومن التفاوت في الاجور المدفوعة عن كل وحدة زمنية من العمل المبذول ،بالاعتماد على الارقام التالية في الجدول التالي الذى يعرض لنا مقارنة لبلدين (أ) التي تمثل مجموعة البلدان الصناعية و (ب) التي تمثل مجموعة البلدان المتخلفة . ويسهل جدا على الملاحظ التمييز بين الدولتين من حيث اختلاف درجة تطور قواها الانتاجية بالنظر فقط الى كمية رأس المال الكلي الذى تجنده كل واحدة من الدولتين في الانتاج . علما بأن هذه الارقام معبر عنها بوحدات نقدية وهمية وهي مستخلصة من النموذج الذى عرضه ميشال سالفاتي مع التحوير (19) :

الجدول رقم 9

تأثير التركيب العضوى لرأس المال بين مجموعتين من البلدان على سعر الفائدة

رأس المال الثابت	رأس المال الدائم المستخدم	رأس المال المتغير: كمية العمل	رأس المال المتغير: أجر الساعة	رأس المال المتغير: قيمة العمل	فائض القيمة	الربح الى رأس المال	الربح	سعر التبادل
240	50	5	20	100	100	%25	60	210
160	10	20	5	100	100	%25	40	150

ويستخلص من هذا الجدول أن بلد (أ) المتطورة هو بلد متقدم أكثر ،في استخدام رأس المال الكلي (240) ويبيع للبلد (ب) الفقير ،من حيث استخدام رأس المال الكلي (160) سلعا بقيمة 210 دينارا جزائريا للوحدة (مثلا) مقابل وحدة مماثلة يشتريها من

19 – A.Emmanuel,E Somaini,L.Boggio et M.Salvati:Un débat sur l'échange inégal. MSPERO.PARIS I975 Page I33

هذا البلد الاخير بسعر 150 دينارا جزائريا . وهو تبادل تجارى يستفيد منه أكثر البلد (أ) على حساب البلد (ب) في شكل فائض اقتصادى يبلغ 60 دينارا جزائريا عن كل وحدة من السلع الخاضعة للتبادل . وفي الواقع أن هذا الفائض الذى يخسره هذا البلد يمثل استغلالا حقيقيا لمجهودات عماله ،الذين يبذلون في انتاج وحدة واحدة من السلع المتبادلة ،كمية من العمل اكبر بأربع مرات (20 ساعة) من كمية العمل المبذولة من طرف عمال البلد (أ) وهي 5 ساعات فقط . ويزيد من هذا الاستغلال كون أجر الساعة الواحدة للعمل المبذول هو منخفض في البلد (ب) بأربع مرات (5 دينار للساعة) عن شبيهه في البلد (أ) الذى لا يقل عن 20 دينارا جزائريا .

وهكذا نرى ان اختلاف معدل التركيب العضوى لرأس المال ،الذى هو رأس المال الدائم الى رأس المال المتغير ،والذى يعبر عن التفاوت في التطور التكنولوجي ،بين الدولتين قد جر وراءه زيادة فصل العمال عن وسائل الانتاج في البلد المتطور مع استخدام هؤلاء في رفع درجة استغلال عمال البلد الاقل تطورا ..

3 ـ تحويل التكنولوجية على أساس خلق شروط التبعية :

ومن الاكيد أنه ما دامت توجد بلدان لا تتحكم في التكنولوجية .فان هذا سيجعلها عاجزة عن التخلص من الحلقة المفرغة للتخلف والتبعية والاستغلال . ويجب في جميع الحالات أن نميز مفهوم التحكم من مفهوم التحويل . لان هذا الاخير يمكن أن يحدث ولكنه لا يزيد الا في تعقيد مشكلة التخلف . وهو ما يعكس الوضع الحالي للدول التابعة ..

ان الاستثمارات المباشرة ،الخاصة بقيام الشركات الاحتكارية بتنفيذ مشاريع معينة ، والاستثمارات غير المباشرة ، المتمثلة في الحصول على رؤوس أموال أجنبية لتجهيز مشاريع

.../...

انمائية تنجزها نفسها البلدان المتخلفة ،يشكل عملية تحويل للتكنولوجية من البلدان المتطورة . وهي عملية تصدير واضحة ،من طرف هذه الاخيرة ،لرأس المال . وقد بدأت منذ نحو قرن من الزمن . ورغم ذلك فان الملاحظ هو أن فجوة التفاوت قد زادت اتساعا وعمقا بين المجموعتين من الدول في جميع المستويات ،وخاصة مستوى الدخل الحقيقي الذى تدهور كثيرا لدى البلدان المتخلفة . لان عملية التصدير هذه لرأس المال (تحويل التكنولوجية) بأى شكل من الشكلين المذكورين سابقا ليست في الواقع سوى تصدير للعلاقات الرأسمالية الاستغلالية . وقد جرت وراءها ،كما يبين الجدول السابق خسران البلدان المتخلفة لفوائض القيمة (الثروة) عندها التي تتحول الى البلدان الصناعية ،كل سنة وبكميات متزايدة ،في شكل أرباح أو عن طريق ميكانيكية الاسعار (20).

ولا شك أن السبب في ذلك واضح . لانه عوض أن يقوم تحويل التكنولوجية هذا بوضع شروط الاعتماد الذاتي والتحكم التقني في البلدان المتخلفة ،مما يجعلها مستقبلا تصنع بنفسها تكنولوجيتها ،قام على العكس ،بقتل ما تبقى لها من مواهب صناعية محلية موروثة عن الازمان القديمة كتلك التي نجدها في الصناعات الحرفية بالمدن أو الارياف . وتحول بفعل ذلك هؤلاء الصناع الى مجرد عمال أجراء في قطاع الصناعة الاستخراجية أو في قطاع الصناعة الخفيفة . . ويعد الاستثمار في هذين النوعين من القطاعات عملا لا يسمح بالتحكم في التكنولوجية ، لانهما لا ينتجان أدوات عمل انتاجية وانما يقدمان موادا أولية في الغالب . وهو تخصص مقصود في نظام التقسيم الدولي للعمل . وهو يتماشى مع مفهوم رأس المال الاحتكارى ،بربط تحويل التكنولوجية بعملية نقل العلاقات

20 ـ المرجع السابق لسمير أمين ص 187 الى 188 ولايمانويل ص 133 .

.../...

الانتاجية الرأسمالية ، في اطار نظام للتبعية الاقتصادية الدولية القاضية بخلق دول المركز ودول الهامش . وهذا ما توصل اليه فعلا رأس المال الاحتكاري ،وفرض بذلك ما يسمى اليوم باسم الامبريالية . .

وقد تعد اليابان والمانيا استثناءًا خاصا في هذا الاخطبوط العملاق ،حيث عرفتا ، في القرن التاسع عشر ،كيف تتجنبان الوقوع في دوامة نظام التبعية ،وعرفتا كيف تستغلان تحويل التكنولوجية لفائدة التحكم فيها . ولا يمكن أن ننسى مجهوداتهما الجبارة ،في استيراد مصانع كاملة ،من أجل تدريب أبنائهما في المدن والارياف على فحص الاجزاء التي تتركب منها الالات ،وكيفية حلها ،واعادة تركيبها ،ودراسة صناعتها . هذا فضلا عن البعثات التي كانتا تقومان بارسالها الى الدول الاكثر تطورا صناعيا في أروبا . ولحسن حظ هذين البلدين أنهما قامتا بهذه التجربة الناجحة في وقت تسود العلاقات الانتاجية الرأسمالية ظروف المنافسة التي لا تعد وقتها الصناعة من الاسرار الخطيرة ،والتي كانت مساعدة على نشر المعرفة الصناعية والتقدم التكنولوجي ،خلافا لما هو الوضع في الظروف الاحتكارية التي جاءت بعد ذلك ،والتي انطلقت في تطبيق سياسة رأسية : أن يقوم مركز يحتكر التكنولوجية وتقوم هوامش مرتبطة به فنيا واقتصاديا ويسمح لها فقط أن تستخدم التكنولوجية الاقل تطورا .

وسوف نرى في مناقشة السياسات الانمائية ،في القسم القادم ،مختلف الصعوبات التي تواجه التراكم في البلدان النامية . .

.../...

وعلى العموم فان الشروط الاجتماعية والاقتصادية السائدة في هذه البلدان ، سواء منها الشروط الداخلية أو الخاصة بعلاقاتها مع البلدان المتطورة ، لا تساعدها على الاستفادة من الفوائض الاقتصادية المحققة سنويا . لانها لا تستخدم محليا في الاستثمارات المفيدة للتنمية . وانما يحول جزء كبير منها الى الخارج في شكل من الاشكال السابق ذكرها . وحتى بالنسبة للجزء القليل منها الذى يعاد استثماره محليا فهو يتم بشكل فوضوى لفائدة القطاعات غير الانتاجية ، المتمثلة في المرافق الاجتماعية والثقافية العامة ، أو في قطاع الخدمات المختلفة التي تدر الارباح التجارية . وهذه الاستثمارات في الواقع لا تزيد الا في تعقيد مشكلة عدم التوازن الداخلي للبلدان المتخلفة وتعقيد مشكلة التبعية للخارج . ومن المستحيل في ظل هذه العلاقات تحقيق تنمية هذه البلدان مما يستوجب اذن تدخل الدولة لاحداث التغييرات الضرورية في تلك العلاقات وتخطيط توزيع الاستثمارات كما سنعالج ذلك في القسم الآتي ..